جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

العنـــوان

التكامل الاقتصادي للدول النامية في ظل تحديات التجارة الدولية

(دراسة لبعض النماذج)

إعداد الطالبة:

حجاب حسيبة

تحت إشراف الأستاذة:

رحماني سناء

تاريخ المناقشة:24/05/2016

لجنة المناقشة:

- ولهي بوعلام ..... رئيسا
- رحماني سناء ....مشرفا ومقررا
- بوريش مهني..... مناقشا

السنة الجامعية:

2016 –2015

بسم الله الرحمن الرحیم

إهـــــــــداء

،أهدي عملي المتواضع هذا إلى أمي حفظها الله

،إلى روح أبي الطاهرة

،إلى عائلتي الكريمة

إخوتي وزوجاتهم وأولادهم، أخي العزيزمفدي، أختي ريمة، إلى زوجي وعائلته الكريمة كلّ باسمه، إلى

،صديقاتي بالأخص سمية

.إلى كل من شجعني وساندني في إعداد بحثي

تشكرات

:أتقدم بجزيل شكري وخالص عرفاني الأستاذة المشرفة

رحماني سناء

التي تفضلت علي بنصائحها وتوجيهاتها القيمة والتي لم تبخل عني بوقتها وجهدها من أجل إتمام هذا البحث، كما أشكر كل من ساندني في إعداد بحثي.

فهرس المحتويات

إهداء

تشكرات

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول والأشكال V

الملخص باللغتين العربية والإنجليزية VI

المقدمة العامة 1

الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول 6

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي 7

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي 7

المطلب الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم 12

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي 12

الفرع الثاني: الاتفاقيات الثنائية 13

المبحث الثاني: شروط ودرجات التكامل الاقتصادي 14

المطلب الأول: شروط التكامل الاقتصادي 14

الفرع الأول: التقارب الجغرافي 14

الفرع الثاني: الإرادة السياسية 14

الفرع الثالث: وجود العجز والفائض 15

الفرع الرابع: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل 15

الفرع الخامس: توفر وسائل النقل والاتصال. 15

الفرع السادس: تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية 15

الفرع السابع: تنسيق السياسات الاقتصادية القومية 15

المطلب الثاني:أشكال التكامل الاقتصادي (المراحل أو الدرجات) 16

الفرع الأول: اتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية 16

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة 16

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي 17

الفرع الرابع:السوق المشتركة 17

الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي 18

الفرع السادس: الاتحاد النقدي 18

الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام 18
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي 19
المطلب الأول: النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي 19
المطلب الثاني: مناهج تطوير نظرية الاتحاد الجمركي 21
المبحث الرابع: مزايا و معيقات التكامل الاقتصادي 25
المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي 25
الفرع الأول: حرية تنقل عناصر الإنتاج 25
الفرع الثاني: زيادة قوة التفاوض 26
الفرع الثالث: اتساع حجم السوق 26
الفرع الرابع: تخفيض العبء على ميزان المدفوعات 27
الفرع الخامس: زيادة معدل النمو الاقتصادي 27
الفرع السادس: الاستفادة من مهارات اليد العامل 27
المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي 28
الفرع الأول: مشكل التعريفة الموحدة 28
الفرع الثاني: مشكل الحماية الجمركية 28
الفرع الثالث: مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر 29
خلاصة الفصل الأول 30
الفصل الثاني: التجارة الدولية في الدول النامية وتحدياتها
تمهيد الفصل الثاني 32
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية 33
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الدولية 33
الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية 33
الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية 34
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية 34
الفرع الأول: الإطار الكلاسيكي للتجارة الدولية 35
الفرع الثاني: الإطار الحديث للتجارة الدولية 38
المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية 42
الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الدولية 42
الفرع الثاني: سياسة تحرير التجارة الدولية 44
المبحث الثاني: تحديات التجارة الدولية للدول النامية في ظل العولمة 47
المطلب الأول: العولمة الاقتصادية – المفهوم والأنواع 47
الفرع الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية – المبادئ والأسس التي تقوم عليها 47

الفرع الثاني: أنواع وأشكال العولمة الاقتصادية 50
المطلب الثاني: منظمات ومؤسسات العولمة الاقتصادية 51
الفرع الأول: صندوق النقد الدولي 51
الفرع الثاني: البنك الدولي 53
الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة. 54
المبحث الثالث: العولمة الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية 56
المطلب الأول: مفهوم الدول النامية 56
المطلب الثاني: خصائص ومميزات اقتصاديات الدولة النامية 58
المطلب الثالث: الأهمية المتزايدة لاقتصاديات الدولة النامية واندماجها في الاقتصاد العالمي. 60
المطلب الرابع: انعكاسات العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية 62
خاتمة الفصل الثاني 65
الفصل الثالث: دراسة بعض نماذج التكامل الاقتصادي في الدول النامية
تمهيد الفصل الثالث 67
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي المغاربي 68
المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي 68
الفرع الأول: نشأة وتطور اتحاد المغرب العربي 68
الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي المغاربي 71
الفرع الثالث: شروط العضوية في الاتحاد 72
المطلب الثاني: أجهزة التعاون المغاربي 73
الفرع الأول: الأجهزة ذات الطابع التقريري والتنفيذي 73
الفرع الثاني: الأجهزة ذات الطابع الإداري و الاستشاري والقضائي 74
الفرع الثالث: أجهزة التنسيق والمتابعة 74
الفرع الرابع: الأجهزة المختصة 75
المطلب الثالث: مقومات وعراقيل الاتحاد المغاربي 76
الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي 77
الفرع الثاني: أسباب فشل الاتحاد المغاربي 79
المبحث الثاني: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMISSA 81
المطلب الأول: نشأة وتطور تجربة الكوميسا. 82
الفرع الأول: النشأة 82
الفرع الثاني: المبادئ التي قامت عليها الكوميسا 82
الفرع الثالث: أهداف الكوميسا 83
المطلب الثاني: بعض المؤشرات الإقتصادية لدول الكوميسا 83

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي 83
الفرع الثاني: التجارة الخارجية 84
الفرع الثالث: التضخم. 85
الفرع الرابع: العمالة. 85
المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي بين دول الكوميسا 86
المبحث الثالث: مجلس التعاون الخليجي 89
المطلب الأول: نشأه وأهداف مجلس التعاون الخليجي 89
الفرع الأول: تأسيس المجلس 89
الفرع الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي 90
الفرع الثالث: هيكل مجلس التعاون الخليجي 91
المطلب الثاني:تقييم الدور الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي 91
الفرع الأول :إنجازات المجلس 91
الفرع الثاني: اختلافات ومعوقات المجلس 95
خاتمة الفصل الثالث 101
الخاتمة العامة 103
قائمة المراجع 107

فهرس الجداول:

الجدول رقم (1): نمو التجارة السلعية في الدول النامية والمتقدمة **61**
الجدول رقم (2): تطور الواردات والصادرات الإجمالية والميزان التجاري في دول الاتحاد المغاربي **78**
الجدول رقم (3): بعض المؤشرات الاقتصادية لدول الكوميسا **84**
الجدول رقم (4): مؤشرات التجارة البينية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي **94**

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (1): معدلات النمو في الدول المتقدمة والنامية **60**
الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي **76**
الشكل رقم (3): الميزان التجاري لدول الاتحاد المغاربي **97**
الشكل رقم (4): الميزان التجاري لتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي **95**

المقدمة العامة

لعل التأمل في التغيرات والتطورات التي تبلورت في نهاية القرن العشرين، تشير كلها إلى الاتجاه نحو نظام اقتصادي عالمي جديد يتميز بوجود شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية بل حتى السياسية والاجتماعية بين أطراف ومناطق العالم من خلال المؤسسات الدولية وفي ظل العولمة، حيث طبع الاقتصاد الدولي في هذه المرحلة ظاهرة التكامل الاقتصادي، وهي التنامي المتزايد لإقامة التكتلات الاقتصادية الداعية إلى تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، حيث أصبحت الكثير من الدول تعمل على تحقيق أعلى صور التعاون الاقتصادي بشكل يتجاوز التنسيق إلى الاندماج، إذ صار من الصعب في عالمنا المعاصر على أي بلد بمفرده تحقيق نمو اقتصادي وتطور اجتماعي متسارع في عصر التكنولوجيا المتقدمة وما يتطلبه امتلاكها واستخدامها من مهارات بشرية وموارد مالية وأولية متنوعة وأسواق كبيرة لتصريف المنتجات، فالإمكانيات الذاتية وحدها لا يمكن أن تحقق تقدما للدول دون تكتل إقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في الاستفادة من هذا الترتيب الإقليمي.

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في كل الاقتصاديات العالمية –النامية منها والمتقدمة–، وتكمن أهميتها في كونها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى بحيث لا تستطيع إشباع حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية فقط، كما يصبح أي مورد لها ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لتحقيق اكتفائها الذاتي من جهة وتصديره إلى باقي دول العالم من جهة أخرى.

كما وجدت الدول النامية نفسها في العصر الحديث أمام تحديات مختلفة أهمها العولمة والنزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية، فانتهجت تجارب تنموية قد انتهجتها الدول المتقدمة، إلا أنها لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها نظرا لمجموعة من الأسباب أدت إلى قصور جهود التنمية فيها. وهنا طرحت مسألة تحديات التجارة الدولية في ظل التكامل الاقتصادي للدول النامية. فهناك من يرى أن قلق البلدان النامية سيزداد على مدى السنوات القليلة القادمة بشأن زيادة مشاركتها في نظام التجارة الدولي، ويرجع ذلك إلى التخوف مما ينجر عن تحرير تجارة السلع والخدمات من إغراقها بمنتجات البلدان المتقدمة أو أن تخسر أمام منافسين يقدمون منتجات أرخس ثمنا، حيث تلاقي الدول النامية صعوبة وصولها للأسواق الدولية وحصولها على التكنولوجيا الحديثة.

وبالحديث عن أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العصر الحديث لابد من التحدث عن تجربة الاتحاد الأوروبي في المركز الأول كأنجح نموذج للتكتلات الاقتصادية. فقد استطاعت الجماعة الأوربية أن تنجح في إيجاد

درجة كبيرة من الثقة بين أعضائها. حيث نجحت في إزالة العوائق الجمركية، واتفقت على تعريفة جمركية موحدة، بل ووصلت للوحدة النقدية.

وفي المقابل نجد التكامل في الدول النامية كالاتحاد المغاربي، وكذلك اتحاد السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى اتحاد مجلس التعاون الخليجي وبالرغم من وجود بعض المقومات التي تجعلها نموذج للتكامل في الدول النامية غير أنها لم ترق إلى ذلك التكامل المنشود حيث واجهتها عراقيل حالت دون تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

– إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

– هل حققت الدول النامية التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها في ظل تحديات التجارة الدولية؟

الأسئلة الفرعية:

1– ما هو التكامل الاقتصادي؟ ما هي شروط ودرجات التكامل الاقتصادي و ما هي النظريات المفسرة له؟

2– ما هي تحديات التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية؟

3– ما هي مقومات ومشاكل كل من الاتحاد المغاربي، اتحاد الكوميسا، واتحاد مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات البحث:

كما حاولنا الاعتماد في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات والمتمثلة في:

– تميز القرن العشرين ببروز التكتلات الاقتصادية تحت تأثير العولمة الاقتصادية مما أدى إلى اللجوء إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية.

– محاولة الدول النامية بلحاق ركب الدول المتقدمة في مجال التكتلات الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– عدم التطبيق السليم لنماذج التكامل الاقتصادي وتأثيرات العولمة السلبية أدت إلى فشل نجاح التكتلات في غالبية الدول النامية.

– أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1– تناول التكامل الاقتصادي و إمكانية تجسيده في الدول النامية .

2– تحديد أهم تحديات التجارة الدولية التي تواجه الدول النامية.

3- دراسة بعض نماذج التكامل الاقتصادي للدول النامية(اتحاد المغرب العربي، اتحاد الكوميسا، و اتحاد مجلس التعاون الخليجي)

- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع:

- الميول الشخصي لمثل هاته المواضيع الهامة في مجال الاقتصاد الدولي.
- أهمية التكامل الاقتصادي في ظل التحولات الراهنة في مجال العلاقات الاقتصادية.
- محاولة البحث عن أسباب فشل معظم التكاملات الاقتصادية في الدول النامية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أهمية التكامل الاقتصادي للدول النامية في تحقيق التنمية وكذا معرفة أهم تحديات التجارة الدولية في ظل العولمة. ومعرفة أسباب فشل تكامل الدول النامية في تحقيق هذا التكامل.

المنهج المتبع:

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

- الدراسات السابقة:

- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2007.

تم التطرق في هذه المذكرة إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وعرض بعض تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية، ومحاولة معرفة أهم التحديات التي واجهتها.

-خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013.

تم التطرق في هذه المذكرة إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي كما تم عرض بعض تجارب التكامل الاقتصادي للدول المتقدمة والدول النامية والتكامل العربي، ودور التكامل في مجلس الخليج العربي.

- بهلولي فيصل، **التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة –بين الواقع والطموحات–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2014/2015.

تم التطرق في هذه المذكرة إلى العولمة الاقتصادية مفهومها، أنواعها، و مؤسساتها، ومدى تأثيرها على الدول النامية كما تم التطرق بشكل مفصل حول مسيرة تكامل الاتحاد المغاربي في ظل نظام دولي جديد.

هيكل الدراسة:

لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان **الإطار النظري للتكامل الاقتصادي**، وتم التطرق فيه إلى تعريف التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم وشروطه وأشكاله، كذلك النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى مزاياه وعراقيله.

أما الفصل الثاني والذي يحمل عنوان **التجارة الدولية في الدول النامية وتحدياتها**، وتم التطرق فيه إلى ماهية التجارة الدولية، تطور النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية، بالإضافة إلى تحديات التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاساتها على الدول النامية.

أما الفصل الثالث والذي يحمل عنوان **دراسة بعض نماذج التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، والذي تناولنا فيه ثلاث نماذج للتكامل الاقتصادي في الدول النامية، الأول هو الإتحاد المغاربي من خلال دراسة مسيرته التكاملية، النموذج الثاني وهو السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا أو ما يسمى اختصارا كوميسا، أما التجربة الثالثة فهي تجربة اتحاد مجلس التعاون الخليجي. وفي الأخير يختم البحث بنتائج واقتراحات.

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، أيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

هذا ما حاولنا التعرض إليه في هذا الفصل وذلك بعرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، لذلك خصصنا أربع مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: شروط ودرجات التكامل

المبحث الثالث: نظريات التكامل الاقتصادي

المبحث الرابع: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

كان من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشوء مصطلح التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيا، لما لهذا التكامل من آثار ايجابية عديدة منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادية وقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهوم وتفسير لهذه الظاهرة باختلاف المفكرين الاقتصاديين المهتمين بهذا النمط من الدراسات الاقتصادية حيث سيتم تسليط الضوء على تعريف التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي.

يشير اصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي Regional Economic Intergration في الفكر الاقتصادي التكاملي إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح- أي هذه الدول- في التحليل الأخير كلا واحد.

وبالرغم من بساطة التعريف المتقدم لمصطلح التكامل الاقتصادي ووضوحه، نراه لم يحظى باتفاق عام بين الاقتصاديين المهتمين بشؤون هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية شانه في ذلك شان باقي التعريفات في العلوم الإنسانية بصفة عامة، والعلوم الاقتصادية بصفة خاصة، ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على أساس النظر إليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو آخر من أشكال التكامل الاقتصادي.

و تماشيا مع هذه الملاحظة فلقد طرح الاقتصادي المعروف كندلبرجر تصوراته المختلفة حول مدلول اصطلاح التكامل الاقتصادي من خلال عقده لمقارنة هامة بين ثلاث تعريفات تقدم بها ثلاثة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي وهم: ــ البروفيسور جان تنبرجن

ــ البروفيسور بيلا بلاسا

ــ البروفيسور جونار ميردال[1]

وفي هذا الخصوص، فإن جان تنبرجن ينظر إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على انه وسيلة لتحقيق عامل تساوي أسعار عناصر الإنتاج في حالة انطباق مجموعة معينة من الشروط والتي تشتمل على العوامل التالية:

- سيادة المنافسة الكاملة.
- اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج.
- تشابه أنماط الطلب العالمي.
- غياب عنصر نفقات النقل.
- تشابه دوال الإنتاج عالميا.

غير أن تواجد هذه الشروط في العالم الواقعي يعد أمرا بعيد المنال، فضلا عن أن قضية تحرير التجارة الدولية لا تستطيع بمفردها تكوين التكامل الاقتصادي بمفهومه السابق بين دولتين أو أكثر في حالة الفصل الجغرافي بينهما. بعبارة أخرى، فانه من الصعوبة بمكان أن يحقق إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية بين دولتين أو أكثر شروط استكمال التكامل الاقتصادي إذا كانت هذه المجموعة من الدول غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين.

أما تعريف بيلا بلاسا للتكامل الاقتصادي يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الدولية. إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي. غير أن بيلا بلاسا يذهب في تحديده إلى مفاهيم حرية التجارة الدولية إلى أبعد من كونها مجرد تجارة سلعية (التجارة الخارجية بمعناها الضيق) بحيث تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج (التجارة الخارجية بمعناها الواسع أو التجارة الدولية)، وهو ما يعني إزالة كافة القيود التي تعوق انسياب رؤوس الأموال الدولية وانتقالات عنصر العمل بين الدول الداخلة فيما بينها في اتفاق تكاملي.

وإذا انتقلنا إلى المفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي على النحو الذي حدده جونار ميردال، فإننا يمكن القول أن التعريف الذي قدمه يتسع ليشتمل على العناصر السابق طرحها في كل من التعريفين السابقين، فهو ينظر إلى عملية تحرير التجارة الدولية (أي التجارة الخارجية بمعناها الواسع) بين الدول الأعضاء على أنها تحقق

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظير**، الكتاب الثاني، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، 1991، ص ص 277-278.

تساويا في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلا من العنصرين السابقين في ناحية ثالثة. كذلك فإننا نخلص من هذا إلى أن التعريف الذي طرحه جونار ميردال يعد أكثر هذه التعريفات الثلاثة عمومية واتساعا.[1]

واستكمالا للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، فإننا نجد فريتز ماخلوب F.Machlup يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى "أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل" كما انه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقالات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على أساس حسابات الكفاءة الاقتصادية البحتة Pure Economic Efficiency، وعلى وجه التحديد دون تمييز أو تفرقة متعلقة بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي تتجه إليه. ويتضمن هذا الوضع تساوي أسعار السلع المتساوية في جميع أرجاء المنطقة التكاملية، و تساوي أسعار عناصر الإنتاج في هذه المنطقة أيضا.

وفي هذا الخصوص فان تعريف تساوي وسائل أو عناصر الإنتاج يتحدد بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل و الإحلال. وفي إطار هذا التحليل فانه يشترط أن تكون مدخلات العملية الإنتاجية صالحة لإنتاج جميع مخرجات هذه العملية، وفي الوقت نفسه يشترط أن تكون مخرجات العملية الإنتاجية صالحة للتنافس على استخدام جميع مدخلات هذه العملية.

ومن هنا يمكن الاستدلال على أن جوهر التكامل الاقتصادي الإقليمي ينصرف إلى إزالة كافة العقبات التي تحول دون انتقال جميع صور و أشكال العمالة و رأس المال والسلع والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الخطوات ليست كافية وحدها نظرا لان التكامل الاقتصادي التام يتطلب إقامة مؤسسات تكاملية فوق القومية Supra-National، وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة في مجالات النقد والائتمان والتمويل والضرائب وغيرها من ضروب النشاط الاقتصادي ويتحصل الهدف النهائي من كافة هذه الإجراءات في تأكيد عدم وجود أو اختفاء كافة أشكال التمييز –بما فيه التمييز الجغرافي– بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، والذي يشكل –في تقدير الكاتب– عصب العملية التكاملية.

ويثير التعريف الذي قدمه بلاسا نقطتين على جانب كبير من الأهمية نذكرهما على الوجه التالي:

– يجب النظر إلى التكامل الاقتصادي على انه عملية As a Process بمعنى انه يتضمن الإجراءات الرامية لإلغاء أو إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول ذات قوميات مختلفة. كذلك يمكن النظر إلى

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 279-280.

التكامل على أنه حالة As a State of Affaire بحيث يشير إلى اختفاء كافة صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

– التفرقة بين التكامل والتعاون ويقع بين هذين المصطلحين في الكيف والكم معا. فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو مجرد التخفيف من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، بمعنى تسهيل عمليات التبادل الدولي، فان التكامل الاقتصادي يذهب إلى ابعد من ذلك حيث يتضمن إزالة هذه العقبات، حل تلك المشكلات بشكل يزيد من عمق وفاعلية العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وترتيبا على هذه النتيجة فإن الإتفاقيات التجارية الدولية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الدولي تقع في دائرة التعاون الاقتصادي الدولي، في حين يتم تصنيف إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منطقة تكاملية على أنها خطوة على طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

و على طريق المزيد من تحليل وتأصيل مفهوم اصطلاح "التكامل الاقتصادي الإقليمي" فإن بعض الكتاب يرون ضرورة التفرقة بينه وبين مصطلحات "التدويل الاقتصادي"، "التبعية الاقتصادية": فالتدويل الاقتصادي اتجاه شامل للتطور العالمي يتم عفويا بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

أما اصطلاح "التبعية الاقتصادية" فيعني علاقة ارتباط من جانب واحد بين الدول الأكثر تطورا، وتلك الأقل تطورا لصالح الأولى وعلى حساب الثانية، هذا في الوقت الذي ينظر فيه إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي على انه ترتيب إقليمي يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة لمنفعة كافة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.[1]

هناك عدة مفاهيم للتكامل الاقتصادي استنادا إلى تنوع النظم الاقتصادية حول فكرة التكامل أو الاندماج فالفكر الرأسمالي يطرح مفهومين المفهوم الأول Static يعني إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية للأمة الواحدة إلى درجة حدوث انعكاس على استخدام الإنتاج والاستهلاك و أسعار الصرف، المفهوم الثاني Dynamic فيتناول التكامل الذي يحصل بين اقتصاديات معينة من أجل تكوين تجمعات كبيرة متماسكة.[2]

واستطرادا لمسألة تعدد التعريفات الخاصة بمصطلح "التكامل الاقتصادي الإقليمي"وتنوعها، فان الاقتصادي M.A.G Van Merhaeghe ينظر إلى هذا التعبير على انه إشارة إلى قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر بمزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، أو بعبارة أخرى إقامة سوق مشتركة مع حد أدنى من التنسيق في

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الثاني، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 27-32

[2] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، **التكامل الاقتصادي العربي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2015، ص 18.

السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، بمعنى إزالة كل الانحرافات الحالية في العلاقات التجارية وعدم وضع قيود جديدة.

أما الاقتصادي المصري الدكتور احمد الغندور فيتناول التكامل الاقتصادي الإقليمي تحت مسمى "الاندماج الاقتصادي" ويعرفه على أنه إذابة الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد، ويرى أن للاندماج الاقتصادي درجات تتفاوت حسب العناصر التي تتحقق من قيام الاندماج.

ويعرف "kahnert" التكامل الاقتصادي بين الدول النامية بأنه عملية يتم بمقتضاها السير قدما في إلغاء واستبعاد عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر.[1]

و أمام ظاهرة تعدد التعريفات الخاصة باصطلاح "التكامل الاقتصادي الإقليمي"، وبالتالي صعوبة الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي، نجد أن الباحثين يقترحون مفهوما شموليا بحيث يرى في "التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما انه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية عامة، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو" و إذا كان هذا التعدد والتنوع في التعريفات المختلفة المقدمة لاصطلاح "التكامل الاقتصادي الإقليمي" يعتبر عقبة في طريق الوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين جمهرة الاقتصاديين الدوليين، فان هذه الدراسة تتجه إلى الاعتماد في تعريف هذا الاصطلاح محل البحث على مجموعة العناصر التي يشتمل عليها تأسيس التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين.

ويعتبر هذا المسلك دائما نوعا من الحلول التوفيقية التي تخرجنا عادة من المأزق الفقهي في تحليل وتأصيل المصطلحات العلمية. وفي هذا الخصوص فانه يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي يشتمل على مجموعة العناصر التالية:

– ينظر إلى التكامل الاقتصادي على انه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان اقتصادي جديد يعرف عادة بمرحلة "التكامل الاقتصادي" كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.

---

[1] جدو سامية، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية**، جامعة سطيف، ملتقى دولي 8-9 ماي، 2004، ص 245.

– تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. وفي مرحلة "التكامل الاقتصادي التام «فان هذه الإجراءات تصبح على الوجه التالي:

– مجموعة الإجراءات الخاصة بتأسيس وبناء السوق الموحدة، وتشتمل هذه المجموعة من الإجراءات على التدابير الخاصة بإزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية مع إقامة تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي، مضافا إليها إقامة نظام موحد للضرائب غير المباشرة.

– مجموعة الإجراءات الخاصة بتنسيق وتجانس السياسات، والتي تشتمل على إجراءات خاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبصفة خاصة السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي وسياسة التجارة الخارجية.

– مجموعة الإجراءات الخاصة بالإشراف Supervision وتشتمل هذه المجموعة على تلك الإجراءات الخاصة بتوحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية مع خلق دولة جديدة تحل محل الاقتصاديات القومية في المنطقة التكاملية.[1]

المطلب الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

نحاول في هذا المطلب التطرق لبعض المفاهيم التي لها علاقة بالتكامل الاقتصادي كالتعاون الاقتصادي والاتفاقيات الثنائية.

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي

لا تستطيع الدول منفردة تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحا، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية.[2]

فعلاقات التعاون الاقتصادي تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين يهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل.[3]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 32 –35.

[2] حمدي رضوان، **الاقتصاد الدولي**، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص 414.

[3] عبد الوهاب حميد رشيد، **التكامل الإقتصادى العربي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،1977، ص 3.

من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكامل، إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي.

كما أن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل، تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار. و ليكن التعاون الاقتصادي لا يرتبط من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها وبعد المدى في العلاقات الاقتصادية الدولية.[1]

الفرع الثاني: الاتفاقيات الثنائية.

انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

وتعرف الاتفاقيات الثنائية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا. و من بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:

1- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة.

-2 القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية و القضاء على مشاكلها.

-3 تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا.

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002 ص 46.

4- تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

من جهة أخرى، يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات.[1]

المبحث الثاني: شروط ودرجات التكامل الاقتصادي.

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها، كما يتخذ التكامل الاقتصادي عدة أشكال.

المطلب الأول: شروط التكامل الاقتصادي.

من الطبيعي أن نجاح التكامل الاقتصادي يتوقف على مدى توفر بعض الشروط والمقومات التي تحقق التكامل الاقتصادي وتؤمن تواصل وتطور عملية التكامل ذاتها ومن أهم هذه الشروط مايلي:

الفرع الأول: التقارب الجغرافي.

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما و اتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.[2]

الفرع الثاني: الإرادة السياسية.

غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق

---

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 6-7.

[2] إسماعيل العربي، **"التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"**، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 43.

مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.[1]

الفرع الثالث: وجود العجز والفائض.

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

الفرع الرابع: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل.

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل)الكوميكون(حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء.[2]

الفرع الخامس: توفر وسائل النقل والاتصال.

عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.

الفرع السادس: تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية.

الإلإ قتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 43.

[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 9.

الفرع السابع: تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية. [1]

المطلب الثاني:أشكال التكامل الاقتصادي (المراحل أو الدرجات).

يمر التكامل الاقتصادي بعدة مراحل نتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: اتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية Preferential Trade Agreement

ويخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء، وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة More loose وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة.[2]

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

وتتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفة الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجي، ونظرا لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي فان دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى[3]، وتعمل المناطق الحرة في إطار مجموعة من القواعد تتمثل في:

أ- تحديد المساحة الجغرافية للمنطقة الحرة.

ب- عزلها عن باقي أقاليم الدولة من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها.

---

[1] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 43.

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 410.

[3] عيسى محمد الغزالي، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، العدد، 81، مارس 2009، ص 8،9.

ج- الخضوع لسيادة الدولة، ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها.

د- تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة.

هـ- تعامل المشروعات التي تقام داخلها كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية.

و- تعامل البضائع التي تدخل إليها على أنها صادرات، كما تعامل البضائع التي تدخل الدولة من هذه المنطقة على أنها واردات، ولذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية، وكمثال على هذا الشكل نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA.

الفرع الثالث: الاتحاد الجوكي (Custom union)

يعد الاتحاد الجمركي شكلا من إشكال التكامل الاقتصادي وهذا الشكل يحاول ان يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة وفيه تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي وبذلك تتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الأعضاء.

ولا ينطوي الاتحاد الجمركي على حرية انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال، بمعنى آخر إن الاتحاد الجمركي هو دمج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فيه بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدا.

ويتميز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في انه يقيد حرية أي دولة عضو في عقد اتفاقات مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقات المعقودة مع هذه الدول إلا بموافقة الدول الأعضاء ويرجع ذلك إلى الرغبة في حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي.[1]

وكمثال على هذا الشكل نذكر الاتحاد الجمركي لدول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس عام 1947.

الفوع الرابع:السوق المشتركة: (Common Market)

وفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل فانه يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الاتحاد الجمركي ولكن يضاف إليه

[1] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص ص 8-9.

حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق، ولقد تحققت هذه الشروط في الاتحاد الأوروبي في عام 1993، حيث تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد وتم الاتفاق على تحديد سعر موحد للمنتجات الزراعية في عام 1968وفي عام 1970 تم الاتفاق على تخفيض القيود على حركة العمالة ورأس المال لكي يتم إزالتها تماما في عام 1993.

الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي (Economic Union)

حيث لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشتمل تحرير رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.

الفرع السادس: الاتحاد النقدي (Monetary Union)

ويتطلب هذا الاتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، وكمثال على هذا الشكل إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي بداية من عام 1999، ويعرف ماخلوب F.Machlup اصطلاح التكامل النقدي على انه: "مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية".[1]

الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام.

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه. كما يمكن

[1] خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجيستار غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 9.

القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.[1]

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي.

جاءت النظريات المفسرة للتكامل بشكل متتابع حيث جاءت النظرية الاتحادية أولا، وهي تعتبر من أقدم النظريات في مجال التكامل، ثم أتت بعدها النظريات الأخرى.

المطلب الأول: النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي.

لقد شهدت نظرية الاتحاد الجمركي مولدها على يد الاقتصادي "جاكوب فينر" في كتابه الصادر عام 1950 ولقد عرف تحليله باسم "قانون فينر" للاتحادات الجمركية، حيث تشكل نظرية الاتحاد الجمركي المضمون الأساسي للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي ولمجمل نظريات التكامل الاقتصادي والممارسات التكاملية خصوصا في الإطار الرأسمالي، بوصفها:[2]

– تدرس الوحدة الأساسية (الاتحاد الجمركي) للتكامل الاقتصادي بين الدول التي تجعل منها كيانا ما فوق وطني متميزا سواءا على المستوى الوطني أو الدولي، وهي في هذا تختلف جوهريا عن منطقة التجارة الحرة التي يمكن أن تتسع لتشمل أي عدد من الدول وربما العالم كله، حسب ترتيبات منظمة التجارة العالمية في المستقبل.

– تعتمد آلية السوق (الرأسمالية) قاعدة أو إطار لتحليل التكامل الاقتصادي أو المدخل التجاري دون إشارة تذكر سواء إلى دور الدولة أو إلى العامل الإنمائي. وتركز الاهتمام بنظرية الاتحاد الجمركي بعد أن أصبحت التكتلات الاقتصادية أحد التطورات البارزة في العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، فعلى الرغم من أن هناك آراء عديدة بخصوص الاتحادات الجمركية منذ البدايات الأولى لإنشائها في القرن السادس عشر، حيث تناولت جوانب منها كتابات البعض مثل "أوجستن كورنو" (Augustin Cournot) (القرن 19) و "كنوت ويكسل" (Knut Wicksell) النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن التحليلات النظرية بصدد الاتحادات الجمركية تركزت في النصف الثاني من القرن العشرين، فأول تحليل نظري مترابط عن القضايا التي يشتمل عليها الاتحاد الجمركي ظهر في وقت واحد في كتابات "جاكوب فينر" و"موريس باي" (Mourisc Bye) و"هربرت جيوش" (Herbert Giersch)، ولكن هناك اجماعا على أن الصياغة النظرية للاتحاد الجمركي بدأت تأخذ أبعادها

---

[1] مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي**، رسالة ماجيستار غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 25.

[2] علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة**، ط 1، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، 2004، ص 133.

بعد صدور دراسة الاقتصادي الأمريكي المعروف فاينر وبعد "جاكوب باي" قام كل من "جيمس ميد"(James Mead) و"ريتشارد ليسبي" (Richard lipsy) و"كلفن لانكاستر" (Lancaster Kelvin) وغيرهم بتطوير هذه النظرية[1].

ويستمد "قانون فينر" جذوره في التحليل النيوكلاسيكي للتجارة الدولية معبرا عنه بشروط نموذج هكشر وأولين – ساموبلسون لنسب عناصر الإنتاج، ومن البديهي في ظل هذا التحليل أن يقبل قانون فينر الفروض الأساسية التي فرضتها النظرية النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية وعلاوة على ذلك يضع فينر لقانونه مجموعة من الفروض الإضافية التحليلية الآتية:

افترض فاينر في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر أي عديمة المرونة.

افترض فاينر في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة، بمعنى أن جميع مرونات العرض مساوية للصفر أي عديمة المرونة.

و في إطار هذه الفروض مجتمعة قدم فاينر دراسته الرائدة للنموذج الأساسي للاتحادات الجمركية متحديا بذلك الفرضية التي قبلها الاقتصاديون الليبراليون والتي تشير إلى أن الاتحاد الجمركي يعتبر خطوة أولية على طريق تحرير التجارة العالمية، فقد قرر أنه من الصعب منذ البداية تقرير ما إذا كان الاتحاد الجمركي أمرا مفيدا على طريق تحرير التجارة العالمية أم لا؟ وللوصول إلى إجابة شفافة لهذا التساؤل استخدم فاينر النموذج الريكاردي للإنتاج، وركز نتيجة لذلك على أثر تكوين الاتحاد الجمركي على الإنتاج وبالتالي أثر التغيرات التي تحدث في الإنتاج على الرفاهية الاقتصادية لاقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وفي هذا الإطار فرق فاينر بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الاتحاد الجمركي:

القوة الأولى: خلق التجارة.

القوة الثانية: تحويل التجارة.

يتمثل أثر "خلق التجارة" في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة والذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل الاتحاد الجمركي وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.[2]

---

[1] علي القزويني، مرجع سابق، ص 134.

[2] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009، ص 185.

أما أثر "تحويل التجارة" فيتمثل في انتقال الإنتاج من دولة غير عضو في الاتحاد وتتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة إلى دولة عضو تتسم بانخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة[3]، ويترتب على ذلك إعادة توزيع المواد الاقتصادية على نحو يؤدي إلى الابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية فتقل الرفاهية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مناهج تطوير نظرية الاتحاد الجمركي

أظهر التحليل النيوكلاسيكي لظاهرة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا أن تكون إحدى درجات سلم التكامل الاقتصادي هي الاتحاد الجمركي تولد آثارا على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وهو التحليل الذي يعبر عن خلاصة فكر الرعيل الأول من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكتلات الاقتصادية بصفة عامة والإقليمية منها بصفة خاصة، وفي هذا الخصوص فقد انصب هؤلاء الاقتصاديين على معالجة آثار قيام الاتحادات الجمركية على الرفاهية الاقتصادية لاقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية من ناحية وعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية لباقي دول العالم غير الأعضاء في المنطقة التكاملية من ناحية أخرى وإذا كانت السطور السابقة تشكل خلاصة أفكار الاقتصاديين الدوليين النيوكلاسيك الذين ينتمون إلى كتاب الجيل الأول، فانه جدير بالذكر إلى أن نظرية الاتحاد الجمركي انتقلت من مجرد نموذج بسيط تم التعبير عنه باصطلاح النموذج الأساسي النيوكلاسيكي إلى نظرية تضم بجانب هذا النموذج الأساسي موضوعات عرفت اصطلاحا بمناهج تحديث وتطوير نظرية الاتحاد الجمركي وقد تناولت هذه المناهج الجديدة ظاهرة الاتحادات الجمركية من وجهة نظر مغايرة تماما لتلك الوجهة التي اختارها النموذج الأساسي النيوكلاسيكي، فهذه المناهج الجديدة تحاول إيجاد إجابة واضحة من السؤال التالي:

ماهو المبرر من إنشاء الاتحاد الجمركي للحصول على دخل حقيقي أعلى من ذي قبل إذا كانت السياسة الجمركية غير التفضيلية قادرة دائما على تحقيق هذا الهدف؟

وفي محاولة للإجابة على هذا السؤال ظهر منهجان رئيسيان وهما:

- منهج كوبر ميسل (Cooper-Massell Approche)
- منهج جونسون (Johnson Approche)

يتصدى منهج كوبر ميسل للإجابة عن مبررات إنشاء الاتحاد الجمركي لتحقيق دخل أعلى من المستوى الذي كان عليه قبل تكوين الاتحاد من خلال التفرقة بين نوعين من الآثار الاقتصادية لتكوين الاتحاد الجمركي، يتعلق النوع الأول بإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين دول الاتحاد الجمركي وهو نوع من التخفيضات

[3] محمد أحمد السريتي، نفس المرجع، ص 185.

الجمركية غير التفضيلية أما النوع الثاني فيشسر إلى عملية إعادة فرض التعريفة الجمركية الموحدة على واردات الاتحاد من العالم الخارجي.

وقد توصل منهج كوبر ميسل إلى الإجابة التالية فيما يتعلق بالسؤال السابق على النحو التالي:[1]

تشعر الدول الصناعية الصغيرة أو الدول الآخذة في النمو برغبة قوية في اتباع سياسات الحماية إحساسا منها بعدم القدرة على التأثير في معدلات التبادل الدولية الخاصة بها، وتحريكها في صالحها، وأمام هذا الوضع تجد هذه الدول ضالتها المنشودة في الاتحادات الجمركية نظرا لتمكنها من إقامة سياج جمركي موحد على وارداتها من خارج الاتحاد، وفي نفس الوقت يأذن لهذه الدول بتحرير تجارتها البينية، فهذه الدول صغيرة الحجم من الناحية الاقتصادية تجد في الاتحاد الجمركي وسيلة لزيادة قوة مساومتها في التجارة الدولية من خلال معدلات أفضل للتبادل الدولي وتشير هذه الإجابة إلى رغبة الدول صغيرة الحجم في تكوين الاتحادات الجمركية وتفضيلها على الأخذ بمنهج الجات لتحرير التجارة العالمية وإقامة نظام عالمي متعدد الأطراف لها ويرجع ذلك إلى أن الاتحادات الجمركية وسيلة للجمع بين مناهج تحرير التجارة ومناهج إتباع سياسات الحماية، هذا في حين لا توفر نظم التخفيضات الجمركية العامة لمنظمة الغات هذه الوسيلة لأنها تطبق مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وهو المبدأ الذي يشكل حجر الزاوية في إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف للتجارة العالمية، ومن هنا برزت أولوية الأخذ بسياسة تكوين الاتحادات الجمركية العامة التي لا تشتمل على سياسة جمركية غير تفضيلية.

أما المنهج الثاني و هو المنهج الذي حدد هاري جونسون معالمه فيعتمد على تقديم إطار نظري أكثر من ذلك الذي تقد به كوبر-ميسل، فقد حاول هذا المنهج تقديم فلسفة عامة تتعلق بظاهرة الحماية بكل جوانبها، مع إعطاء الاتحاد الجمركي اهتماما خاصا انطلاقا من أنه إحدى الوسائل العملية لتطبيق سياسة الحماية. فهذه السياسات الحمائية في صورها العامة أو الخاصة (أي في صورة الاتحاد الجمركي) ما هي إلا سياسات للحصول على السلع العامة.

وفي سبيل تحديد معالم منهجه، بدأ جونسون في التركيز على صياغة مجموعة الأهداف غير الاقتصادية وهي الأهداف التي تختارها السياسات الاقتصادية لكسب الرضا ولتوليد الإحساس بالانتماء القومي من خلال إبراز قدرات الاقتصاد القومي على إنتاج طائفة متنوعة من القطاعات والسلع الوطنية بدلا من الاعتماد على الاستيراد من الخارج وهنا تبرز أهمية دعم الصناعات الوطنية وحمايتها من خلال اتباع سياسات حمائية.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 334-335.

خلاصة التحليل المقدم أن منهج جونسون كوبر–ميسل المركب أو المجمع تجاه نظرية الاتحاد الجمركي بعد تعديل مسارها من حرية التجارة الخارجية إلى سياسات الحماية بمختلف صورها قد نجح في تسليط الضوء على ثلاث عوامل مفسرة لتكوين و إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عالمنا المعاصر هذه العوامل الثلاثة هي:[2]

– إدخال السلع العامة في التحليل الاقتصادي المرتبط بالاتحادات الجمركية.

– الآثار التي تمارسها الاتحادات الجمركية على معدلات التبادل الدولية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

– الآثار الديناميكية لتكوين الاتحادات الجمركية.

– حجة السلع العامة:

تعتمد حجة السلع العامة على أهمية التفرقة بينها وبين السلع الخاصة ليس هذا فقط بل يتجه التحليل الاقتصادي في هذا الشأن إلى النظر إلى السلع العامة على أ،ها دالة للرفاهية الاقتصادية للاقتصاد القومي في مجموعه وذلك جنبا إلى جنب مع مجموعة السلع الخاصة، فصانعو القرار يرون في الإطار الكلاسيكي لمضمون الرفاهية الاقتصادية تحديدا ضيقا لمضمون هذا التعبير بصفة عامة ويفسرون ذلك بأن الكتاب النيوكلاسيك يستبعدون فكرة السلع العامة من نطاق دالة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وبناء عليه فان إدخال فكرة السلع العامة لكي تصبح إحدى مكونات ومحددات دالة الرفاهية الاقتصادية يفتح للمجتمع الطريق أمام التحليل الاقتصادي ليجد أحد المبررات القوية لإقامة الاتحادات الجمركية استنادا إلى السلوك الاقتصادي غير الرشيد للحكومات.

ونحو مزيد من التوضيح للكيفية التي يمكن بها إدخال فكرة السلع العامة في التحليل الاقتصادي المرتبط بعوامل قيام وتكوين الاتحادات الجمركية نجد أن جونسون يركز اهتمامه في إيجاد نظرية قادرة على تفسير سلوك حكومات الدول المعنية فيما تتبعه من سياسات تجارية، وبصورة أكثر تحديدا فانه يتحرك في كتاباته وتحليلاته الاقتصادية المختلفة إلى صياغة نظرية اقتصادية لها القدرة على تفسير وتوضيح الأسباب التي تدفع بحكومات الدول إلى إتباع سياسات تجارية حمائية غير رشيدة.

الأثر على معدلات التبادل الدولية:

لقد حظي أثر تكوين الاتحادات الجمركية على معدلات التبادل الدولية باهتمامات كثير من الاقتصاديين الدوليين في مقدمتهم جونسون، ميد، ميلفن، كراوس وآخرون غيرهم، وبصفة عامة فان التحليل الاقتصادي المرتبط

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 337.

بأثر تكوين الاتحاد الجمركي على معدلات التبادل الدولية يدافع عن وجهة النظر القائلة بأن هذا التكوين للاتحاد الجمركي ينتهي الى تحسين معدلات التبادل الدولية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وللتوضيح يمكن أن نفرق بين الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: حالة النفقات الثابتة في كل من الدولة العضو في المنطقة التكاملية والدولة غير العضو فيها.

الحالة الثانية: حالة النفقات الثابتة في كل من الدولة العضو والدولة غير العضو في المنطقة التكاملية. إذا تناولنا الحالة الأولى فإن أثر تكوين الاتحاد الجمركي على معدلات التبادل الدولية للدولة العضو في الاتحاد إنما يتوقف في التحليل الأخير على حجم تجارة الدولة غير العضو في الاتحاد معها بعد تكوين الاتحاد وما يرتبه ذلك من الأثر التحويلي للتجارة، فإذا كانت الدولة العضو في المنطقة التكاملية من القوة بمكان بحيث تتوافر لها القدرة على التأثير في معدلات التبادل الدولية، فانه يمكن استنتاج أن فرض السياج الجمركي الموحد بعد تكوين الاتحاد الجمركي يساهم في تحسين شروط التبادل الدولي للدولة العضو وفي هذه الحالة فان التحسن الذي يطرأ على معدلات التبادل الدولية بعد تكوين الاتحاد الجمركي من شأنه تقليل الخسارة الناجمة عن التأثر التحويلي للاتحاد الجمركي في الدولة العضو قيد البحث. بل انه في الإمكان القضاء على هذه الخسارة بصفة كلية إذا ترتب على تكوين الاتحاد الجمركي وفرض السياج الجمركي الموحد انخفاضا كبيرا في مستويات الأسعار الخاصة بالدولة غير العضو في المنطقة التكاملية وبالتالي حصول الدولة العضو على كمية أكبر من السلع والخدمات بنفس القدر من الدخل الحقيقي، ومن هنا يمكن القول بان الأثر المحتمل للاتحاد الجمركي على التجارة يساعد على إعادة توزيع الرفاهية الاقتصادية العالمية لصالح الدولة العضو في المنطقة التكاملية وعلى حساب الدولة غير العضو من خلال تحسين معدلات تبادل الدولة العضو قيد البحث مع العالم الخارجي.[1]

أما إذا انتقلنا إلى الحالة الثانية والتي تتعامل فيها الدولة مع فرض النفقات المتزايدة في الدولة العضو في المنطقة التكاملية، فان الأمر يختلف هنا عن حالتنا الأولى التي تناولت سيادة فرض النفقات الثابتة في هذه الدولة، فزيادة أسعار المنتجات في الدولة العضو في المنطقة التكاملية على أثر تكوين الاتحاد الجمركي الموحد في مواجهة العالم الخارجي يرجع إلى ما يؤدي إليه الأثر التحويلي من تحويل التجارة من مصادر إنتاجية أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى مصادر إنتاجية أقل كفاءة داخل الاتحاد معنى ذلك أن الخسارة التي تتعرض لها الدولة العضو عن كل وحدة من التجارة يتم تحويلها بمعدل أكبر من الخسارة عن نفس الوحدة في حالة النفقات الثابتة وفي الوقت نفسه يتجه حجم التجارة المحولة إلى الانخفاض كلما كانت المرونة السعرية للعرض من الإنتاج المحلي بصفة عامة في

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص ص 347-348.

الدولة العضو الأخرى التي تكون مع الدولة العضو الأولى الدرجة التكاملية، فمرونات العرض المنخفضة في كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء تتجه إلى تخفيض حجم التجارة المحولة،غير أن اقتصار حالة المرونات المنخفضة لعرض الإنتاج المحلي على الدولة غير العضو يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل الدولية للدولة العضو فقط وتدهور معدلات التبادل الدولية للدولة غير العضو ومادام فرض حالة النفقات الثابتة هو الحالة السائدة في المنطقة التكاملية بأسرها فان تكوين الاتحاد وتحويل التجارة يؤدي إلى زيادة تكلفة الوحدة المحولة عن أي كمية تترتب على الأثر التحويلي لقيام الاتحاد الجمركي.

الآثار الديناميكية لتكوين الاتحاد الجمركي:

من بين العوامل المفسرة لتكوين الاتحادات الجمركية والتي ساهم في إبرازها المنهج التحليلي "لجونسون كوبر–ميسل"مجموعة الآثار الديناميكية التي تفرزها الدرجات المختلفة من سلم التكامل الاقتصادي وتتكون هذه الآثار من مجموعتين منفصلتين وهما:

الآثار المترتبة عن اتساع نطاق المنافسة داخل المنطقة التكاملية على الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية العاملة داخل اقتصاديات الدول الأعضاء في الدرجة التكاملية محل البحث.

اتساع نطاق الأسواق لتحل الصفة الإقليمية محل الصفة القومية التي تميز هذه الأسواق ومن المتعارف عليه أن اتساع نطاق الأسواق يؤدي إلى توليد مزايا أو وفورات الإنتاج الكبير، وهي الوفورات الملقبة باقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية، ويقصد بوفورات الإنتاج الكبير انخفاض تكلفة وحدة الناتج عندما يرتفع مستوى هذا الناتج ويترتب على ذلك زيادة كفاءة المنشآت الإنتاجية.[1]

المبحث الرابع: مزايا و معيقات التكامل الاقتصادي.

كأي ظاهرة اقتصادية لابد أن تتميز بمميزات خاصة كما تواجه بعض المعيقات وهنا سيتم التطرق إلى مزايا ومعيقات أو مشاكل التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

إن لجوء الدول للتكامل الاقتصادي ليس صدفة وإنما هو خيار تختاره هذه الدول من أجل الاستفادة من مزايا عديدة والتي نلخصها فيما يلي:

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص ص 17-18.

الفرع الأول: حرية تنقل عناصر الإنتاج

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقره، يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض فيها، ومستوى منخفض من الأجور، وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة. فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل.

الفرع الثاني: زيادة قوة التفاوض

من مزايا التكامل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها ووارداتها، فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية.

الفرع الثالث: اتساع حجم السوق

من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس، فيرى "كوزنيتز" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان. وقيل أيضا، باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق. أما "ألن" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق.[1] فضيق الأسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول. وضيق الأسواق يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن الدولة التي لها طاقات إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك، مما تضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج. فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد. فحجم الطلب الداخلي كبير، مما يبرر إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية.[2]

[1] عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 252.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1977، ص 168.

إذن فالتكامل يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، والإفادة من وحدات الإنتاج الكبير (الخارجية والداخلية)[1]، هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية، فتجارب الدول المتطورة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة الأسواق (متى كانت جميع العوامل متشابهة)، بحيث نجد أن الدول التي حققت تقدما ملموسا في التصنيع تملك أسواقا قومية واسعة.[2]

كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار، ويخفف من الاحتكارات.

الفرع الرابع: تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض من استيراداتها من العالم الخارجي، هذا ما يؤدي على تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها.

الفرع الخامس: زيادة معدل النمو الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي على زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار. فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع. هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها. و لهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.

---

[1] عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 258.

[2] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 16.

الفرع السادس: الاستفادة من مهارات اليد العاملة.

عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا و اقتصاديا.[1]

مما سبق يتضح لنا أن التكامل يوفر فرصا للإسراع في عملية التنمية.كم له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها.

المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

رغم المزايا التي يوفرها التكامل الاقتصادي للدول المعنية به إلا انه لا يخلو من بعض المشاكل أو المعيقات التي تحول دون إتمام كافة إجراءات التكامل الاقتصادي ومن بين أهم هذه المشاكل مايلي:

الفرع الأول: مشكل التعريفة الموحدة

من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي. إلا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها و هذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية.

والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية.

ومن أمثلة ذلك، ما حدث في بريطانيا، عند محاولة ضمها للسوق الأوربية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوربا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.[2]

الفرع الثاني: مشكل الحماية الجمركية

اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 23.

[2] بكري كامل، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 130.

ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية.

ومن أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية)المالية والنقدية(.

فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر. كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل، كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها. وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948.

كما أن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار، وما ينجم عنه ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية، لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية.

الفرع الثالث: مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل. وهنا تثور المشكلة، إذ على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟[1]

1- يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك، ما طبق فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965.

2- يرى فريق آخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان. كذلك نفس الشيء الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الأعضاء وتباينها في مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي.

[1] بكري كامل، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 314.

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل الإطار النظري للتكامل الاقتصادي يمكننا استخلاص الأتي:

أن مفهوم التكامل الاقتصادي يختلف عن مفهوم التعاون الاقتصادي وكذلك الاتفاقات الثنائية كما أن للتكامل الاقتصادي عدة شروط منها: التقارب الجغرافي، الإرادة السياسية، وجود العجز والفائض، تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل، توفر وسائل النقل والاتصال، تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية، تنسيق السياسات الاقتصادية القومية.

و التكامل الاقتصادي له أشكال عديدة منها الاتفاقات التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادي لينتهي في الأخير إلى أعلى هرم من أشكال التكامل الاقتصادي وهو الاتحاد الاقتصادي التام حيث تسود فيه السلطة الإقليمية.

و للتكامل الاقتصادي عدة مزايا كما تواجهه بعض المشاكل والمعيقات.

تمهيد:

تميزت نهاية القرن العشرين بانفتاح تجاري كبير واتجاه متزايد نحو إزالة الحواجز التي تعيق حركة التجارة الدولية مما فرض نمطا جديدا للعلاقات التجارية الدولية في ظل نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية والتقسيم الدولي للعمل، وقد تجسدت معالم هذا النمط الجديد بإرساء أسس النظام التجاري الدولي الجديد ممثلة بالمنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى ما شهده العالم من تزايد قوي لظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي شكلت مظهرا آخر من مظاهر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. هذا ما أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي تحاول تفسير المشاكل العالقة على المستوى العالمي بوسائل وأدوات تحليل متمايزة، وكذا صور التبادل الدولي وآثاره في إطار نمو الاقتصاد العالمي وتحت تأثير العولمة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

المبحث الثاني: تحديات التجارة الدولية للدول النامية في ظل العولمة

المبحث الثالث: العولمة الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية

-

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجار الدولية من أهم جانب العلاقات الاقتصادية الدولية، كونها تتعلق بالاعتماد المتبادل بين دول العالم وتمثل همزة الوصل بينها باعتبار ما سبق سوف نتطرق إلى ماهية التجارة الدولية وأهميتها ومعدل التبادل الدولي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الدولية

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

يمكن تعريف التجارة الدولية ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي. كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة -مجمل- العلاقات السلعية – النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة. ويمكن أن يمارس التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنيون، وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية. وبالتالي فإن العلاقات التجارية – الاقتصادية الدولية إنما هي العلاقات التي تنشأ بين العناصر التي يتكون منها النشاط الاقتصادي لمختلف بلدان العالم، وكذلك العلاقات بين هذه البلدان، فضلا عن حركة عناصر الإنتاج)قوة العمل ورأس المال(على المستوى الدولي والعلاقات النقدية والائتمانية الدولية، والتعاون الإنتاجي والعلمي – التكنولوجي.

و التجارة الدولية هي الجزء المكون الرئيسي من العلاقات الاقتصادية الدولية. إنها الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات.[1] وقد تكونت قبل نشوء الاقتصاد العالمي بفترة طويلة. إن تطور التجارة الدولية بالذات خلق الشروط الاقتصادية لتطور الإنتاج الآلي، الذي تمكن من النمو والتطور بفضل استيراد المواد الأولية والخامات واتساع الطلب الخارجي. كما أن نمو الأرباح الناجم عن استخدام الآلات ساهم في ظهور فائض نسبي من رأس المال وتصديره إلى الخارج، الأمر الذي وضع أساس نشوء الاقتصاد العالمي، وسرع عملية تدويل القوى المنتجة.

و هكذا، فالتجارة الدولية هي الحلقة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، حولها تتمحور عمليا جميع أشكال التقسيم الدولي للعمل، وهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة. وهي تمثل مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة، ويحتسب حجمها من خلال جمع أحجام الصادرات في العالم.

[1] محمد ذياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 9.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تنشأ أهمية التجارة الدولية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:[1]

1. عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية التي تحتاجها والملائمة لإنتاج هذه السلع محليا؛

2. اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

فالتجارة الدولية تظهر أهميتها في أنها:

- تعد الصورة المباشرة للعلاقات الدولية، فهي تربط الدول والمجتمعات بعضها ببعض؛
- تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه؛
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات؛
- تساعد في زيادة الرفاهية للمجتمعات عن طريق توسيع قاعدة الاختيار فيما يخص مجالات الاستثمار والاستهلاك؛
- تعد مؤشرا هاما لقياس قدرة الدول على الإنتاج والتسويق والمنافسة في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.

إن قيام التبادل الدولي يستند في الأساس على فكرة التخصيص في الإنتاج,حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع بغرض مبادلتها مع غيرها من الدول بهدف الحصول على ما لا تتوفر عليه من مختلف السلع وبإمعان النظر في تخصص الدول، نجد أن هذا التخصص يرجع إلى عدة عوامل مختلفة بعضها جغرافي يتعلق بالبيئة الطبيعية، وبعضها متصل بمراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة وكذا بالإطار السياسي والاجتماعي الذي يسود بها، وقد أدى هذا التفاوت بين هذه العوامل مجتمعة فيما بين الدول إلى وجود

[1] جمال جويدان الجمل: **التجارة الدولية**، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2006، ص. 16

تفاوت موازي في نفقات الإنتاج مما أدى بدوره إلى قيام التخصص والتبادل الدولي، وقد سعت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير العوامل الاقتصادية التي تحكم التبادل الدولي للسلع والخدمات حيث تعرضت منذ بداية القرن الثامن عشر إلى أسس التبادل الدولي المفيد لكل دولة من الدول وتقديم تفسيرات لأسباب قيام التجارة بين الدول، وبدرايتنا لهذه النظريات نجدها عبارة عن حلقات متصلة ببعضها البعض، بل وتعتبر كل نظرية امتداد وتكملة للنظرية التي سبقتها من خلال تطويرها وسد الثغرات التي تركتها.

الفرع الأول: الإطار الكلاسيكي للتجارة الدولية

تعتبر نظرية التجارة الدولية الكلاسيكية نقطة الانطلاق التي يبدأ عنها الاقتصاديون النظريون تحليلهم لأسباب قيام التبادل الدولي حيث لم يكن للتجاريين نظرية مفصلة وتفسير دقيق لهذا الموضوع، وتتلخص أهم آرائهم في أن "ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد، أي بما لديها من نقود والمعبر عنها بالذهب والفضة "[1] و التجارة الدولية في اعتقادهم ما هي إلا وسيلة للحصول على المعادن النفيسة، وعلى العكس من ذلك، يري الكتاب الكلاسيك أمثال ادم سميث ودافيد ريكاردو أن أساس قيام التبادل الدولي يرجع إلى الاختلاف في درجة الإنتاج والتي منها يستطيع البلد الحصول على مزايا تنافسية في السوق الدولي من خلال مفهوم التفوق المطلق في نفقة الإنتاج بالنسبة لأدم سميث، والتفوق النسبي بالنسبة لدافيد ريكاردو.

1.قاعدة الميزة المطلقة كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية: تعود أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية تفسيرا علميا إلى آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم"، وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي اعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وارجع الأساس الذي تقوم عليه كل منهما إلى "قاعدة أو مبدأ النفقات المطلقة".[2]

تعتمد النظرية المطلقة على وجود فروق مطلقة واضحة بين بلد وأخر، وتستفيد الدول من هذه الفروق عند قيام التجارة فيما بينها لأنها –على حد قول سميث – تحمل فائض إنتاج الأرض والعمل في البلد الأول حيث يقل الطلب عليه إلى البلد الثاني وتأتي بدلا منه سلع ومنتجات أخري مطلوبة، وبالتالي فان التجارة الدولية تمكن كل بلد من أن يختص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من إنتاجها ومبادلتها بسلع أخرى يزيد احتياجها إليها يقول ادم سميث: ""أن تقسيم العمل الدولي يجبر البلد أن يختص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية 1996، ص 13.

[2] سامي عفيف حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الجزء الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 2، 2005، ص 117 -118.

الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل ما يفيض من حاجات البلدان الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس القيمة المطلقة".[1]

و لكن السؤال الذي لم يعالجه ادم سميث علاجا علميا ومقنعا هو: ماذا سيكون الحال في غياب الميزة المطلقة لبلد ما في الإنتاج بالنسبة لمنافسيه؟ وقد جاء ريكاردو ونظريته الشهيرة في التجارة الدولية للإجابة عن هذا السؤال

2. التحول إلى قاعدة الميزة النسبية كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

يري دافيد ريكاردو أن قانون النفقات المطلقة صحيح بالنسبة إلى التبادل الداخلي ذلك لإمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين منطقتين داخل دولة واحدة، غير أن هذا الأمر يختلف إذا انتقلنا إلى المجال الدولي، حددها ريكاردو في إطار نظرية الميزة أو النفقات النسبية.

تتلخص نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو في أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول حيث يقول: " أن التجارة الدولية لن تفيد دولة واحدة بالذات وإنما تفيد جميع الأطراف المشتركة، وإنها تقوم حيثما اختلفت التكاليف النسبية للسلع المنتجة ".[2]فاختلاف التكلفة النسبية هو شرط كاف وضروري، ليس فقط للتبادل بين بلدين، وإنما لاستفادة كليهما من التبادل، كما أن تركز الإنتاج في البلدان المختلفة يقوم على مبدأ التكاليف النسبية، فكل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج نوع من السلع التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج بالنسبة لغيرها إلى أقل درجة ممكنة.

3. نظرية القيم الدولية كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

ترك ريكاردو نظريته في النفقات النسبية وبها ثغرة كبرى تمثلت في العجز عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدول وما يرتبط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عي التبادل الدولي، فجاء جون ستيوارت بنظريته للقيم الدولية لسد هده الثغرة من خلال استكمال ما أغفله ريكاردو عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة.

يرى ميل انه "تتبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد آخر بأثمان معينة تسمح لصادراتها بتغطية وارداته الدولة التي تستفيد من التجارة الدولية هي تلك التي يكون فيها الطلب على منتجاتها أكبر من طلبها على

[1] محمد حشماوي، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية من خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،1993، ص 23.

[2] محمد حشماوي، نفس المرجع، ص 24.

المنتجات الأجنبية".[1] ويتضح من هنا أن تقسيم مزايا التبادل الدولي مرهون بالطلب المتبادل ومرونته، فنسب التبادل الفعلية وشروط التبادل الدولي –طبقا لهذه النظرية– تتحدد وفقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أو بتعبير متكافئ على الطلب المتبادل، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها. هذا ما أسماه جون ستيوارت ميل "قانون الطلب المتبادل".

4. نموذج هكشر–اولين وتعميق الفهم الكلاسيكي لأسباب قيام التجارة الدولية:

جاءت مساهمة هكشر–اولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية التي ابتدأت بما انتهت إليه هذه الأخيرة لشرح العوامل التي تفسر الاختلافات في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية.

يرى إلى هكشر أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكتسبها كل بلد من تصديره للسلع إلى يتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها مبينا أهمية جانب العرض واختلاف دوال الإنتاج للسلع بين الدول في تفسيره لأسباب التجارة الدولية. ثم قام تلميذه برتل اولين بتنقيح هذه الفرضية التي اعتمدها هكشر معتبرا أن التفاوت في نسب عناصر الإنتاج عند إنتاج السلع شيء بديهي، والمهم هو تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي مكان في العالم،كما أضاف بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين، وبناء على هذا قرر اولين أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين والتي قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر.

خلاصة القول أن نظرية هكشر–اولين قد أعزت أسباب قيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة حيث تقوم الدول بالتخصيص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم عاملي) الأرض,العمل ورأس المال (الذي يتوفر بكثرة على إقليمها، وتستورد السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج التي يقل أو نادر وجودها في إقليمها. [2]إما في حالة تساوي البلدين تماما في وفرة عوامل الإنتاج، فهناك إمكانية قيام التجارة بينهما طالما انه من الممكن وجود حالات اختلاف في الطلب بين البلدين والراجع إلى اختلاف صورة الدخل القومي وأذواق المستهلكين، وهذا حسب الفرضيات التي بني عليها كل من هكشر وأولين نظريتهما.[3]

اختبار ليونتييف العملي لنظرية هكشر–اولين:

منذ صياغة النظرية في الثلث الأول من القرن العشرين، ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومدي واقعية فروضها، حيث أن النتيجة الأساسية للنظرية هي أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر معين من

---

[1] محمد حشماوي، مرجع سابق، ص 28.

[2] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج 1، دار النشر الرضا، سوريا، 2000، ص 38.

[3] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 32

عناصر الإنتاج سوف يتخصص في إنتاج وتصدير السلع الكثيفة في استخدام هذا العنصر ويقوم باستيراد السلع الكثيفة في استخدام عناصر الإنتاج التي تتوافر في الدول الأخرى بدرجة أكبر نسبيا.

ومن أبرز الاختبارات التي أجريت على النظرية تلك المحاولة التي قام بها الاقتصادي ليونتيف لأول مرة سنة 1953،حيث استخدم فيها جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لسنة 1948 وقام بحساب معدلات رأس المـال/العمل في بعض صناعات التصدير الهامة وفي بعض الصناعات الهامة التي تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة، وقد تم حساب معدلات (رأس المال/العمل(للدلالة على درجة كثافة العنصرين. واستنتج ليونتيف من خلال تحليله أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي سلع كثيفة رأس المال نسبيا، أما صادراتها فهي كثيفة العمل نسبيا نافيا بذلك الرأي الشائع أن اقتصاد هذه الدولة التي يتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال مقارنة بعنصر العمل واثبت خطأه وهو ما عرف بمتناقضة ليونتيف[1].

وعموما يمكن القول أن نظرية هكشر–اولين توفر أساسا علميا لإدراك وفهم التبادل الدولي للسلع، إلا أنها تبقى تجريدية إلى حد ما بالنظر إلى الفروض التي قامت عليها.

الفرع الثاني: الإطار الحديث للتجارة الدولية

لقد شهدت النظرية البحتة في التجارة الدولية تطورا كبيرا ابتداء من عقد الستينات من القرن العشرين في إطار المحاولات الرامية لحل لغز ليونتيف الذي فجر مشكلة التناقض الكبير بين منطقية التحليل الاقتصادي المبسط الذي عرضه هكشر–اولين في نسب توافر عناصر الإنتاج في سياق تحليله لنمط وشروط التجارة الدولية، وبين متطلبات وحقائق الواقع الإقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين. وقد اتخذت هذه المحاولات اتجاهين رئيسيين، أما الأول فكان يهدف إلى نموذج هكشر –اولين ومعه بالتالي كافة النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية من جانب العرض، أما الثاني فكان يضم مجموعة من المناهج والنظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتيف من خلال تطوير هكشر–اولين ومعه جميع النماذج الكلاسيكية من خلال إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها، واعتماد فروض أخرى أكثر واقعية وانسجاما مع واقع الاقتصاد الدولي.

1. نظرية التبادل الدولية كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

لقد اهتم الاقتصادي ستيفان ليندر بالتجارة الدولية في إطار ديناميكي، بحيث ركز على الوضع الاقتصادي وأثاره لي التبادل الدولي واعتبر الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات

[1] Paul KRUGMAN et Maurice OBSTFELD, **Economie Internationale**, Pearson Education. France،7éme édition, 2006 P71

والواردات المحتملة، كما اعتبر انه من الخطأ افتراض قيام التجارة الدولية بين دول متجانسة مميزا بين الدول التي يمتاز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد.

يفرق ليندر عند تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية، وحسب رأيه فان الأولى تقوم بين دول لا يوجد فيما بينها اختلافات هامة في نسب عناصر الإنتاج، وإما الثانية فتقوم بين الدول النامية والمتقدمة وترجع إلى عوامل الإنتاج.[1] ويتم تبادل المنتجات الأولية–حسب ليندر–طبقا للميزة النسبية التي تتحدد بتوفر المواد الألأ ولية في الدول النامية وندرتها في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فيمكن أن تكون الميزة النسبية مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، ولذا يعتبر أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحلية.

و يستعمل ليندر مفهوم "كثافة التجارة" مقياسا لحجم التجارة بين الدول، حيث يرى انه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة. [2] ولهذا تمثل الفروق في متوسط الدخل بين الدول عقبات أما التجارة المحتملة، فالسلع التي تنتج بكفاءة في بلد ما لا تكون مطلوبة في بلد آخر بسبب اختلاف متوسط الدخل وما يترتب عنه من اختلاف في هيكل الطلب.

2. نموذج الفجوة التكنولوجية:

يركز بوسنر في نظرتيه على فكرة الاحتكار التكنولوجي الذي يعطي لبلد ما ميزة نسبية في إنتاج سلع حديثة تسمح له باحتكار السوق الدولي لفترة زمنية معينة وقد أوضح أن لاختراعات والتجديدات التي تتم في بلد معين تكسبه ميزة نسبية جديدة في التجارة الدولية تستمر إلى حين انتقال استخدام هذه التكنولوجية الحديثة إلى العالم الخارجي.

فالاختراع الحديث يؤدي في الواقع إلى نشأة فجوة تقنية لصالح هذا البلد مقارنة مع غيره من البلدان وتستمر هذه الفجوة مدة معينة قد تقصر وقد تطول.

ويكمن نطاق هذه النظرية في أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت موروث عند المنبعفي في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة.

---

[1] M. Ryé et Debernis, **R elations économiques internationales**, Dalloz, Paris 1977, p246.

[2] بوشايب حسينة، **واقع وأفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، ص 22.

وتتم هذه العملية الأخيرة عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتنشأ به دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول، وتفقد بذلك العوامل التكنولوجية نتيجة لهذا التطور دورها الهام كعامل مفسر لنمط واتجاه التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من السلع.[1]

من خلال هذه النظرية نجد أن هناك تفسيرا جديدا للمزايا النسبية يختلف عن تفسير هكشر–اولين فتلك المزايا لا ترجع فقط في الوفرة لعوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تحوزه بعض الدول وتحتل به موقعا متميزا في التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة تتمتع بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج.

3. نظرية دورة المنتج كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزا عن الإجابة على سؤالين في تفسير التبادل الدولي هما:[2]

– لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان حتى ولو كانت متقدمة مثل فرنسا وايرلندا.

– ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟

تمكن المفكر الاقتصادي فيرنون من الإجابة على السؤالين السابقين من خلال نظريته المعروفة باسم دورة حياة المنتج.

فالواقع أن المنتجات الصناعية وخاصة سلع الإنتاج والسلع التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة تمر حسب هذا المفكر بثلاث مراحل منذ ظهورها للوجود، ويقدمها على النحو التالي: [3]

– **مرحلة المنتج الجديد:** يفترض فيرنون أن هذه المرحلة تتم في دولة صناعية ذات مستوي دخل فردي مرتفع وتكنولوجيا عالية، وأن بلدا كالولايات المتحدة الأمريكية يكون مؤهلا قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة. ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلي كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة، ويسود هناك احتكار للسوق من طرف المنجين نتيجة احتكار التكنولوجيا.

ويتطلب ظهور منتج جديد توافر شروط عديدة، أهمها كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية، ومستوي متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية، وكذا توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة، إضافة إلى ضرورة توفر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة.

---

[1] سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق، ص 216–217.

[2] الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية: حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 30.

[3] الصادق بوشنافة، مرجع سابق، 2007، ص 32–33.

- **مرحلة النمو**: حيث يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتتحسن نوعيته كما يكتسب مزيدا من التطوير والتنويع, ويلاحظ في هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج من خارج الدولة المبتكرة له، وتنخفض في ذات الوقت نفقات الإنتاج بفعل التحسن في وسائل الإنتاج الفنية، وظهور المنافسات المحلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شوكات أخرى.

هنا يبدأ عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة في الظهور منها: الاستثمارات الأجنبية الحركات الدولية لرؤوس الأموال وكذا تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا، وتبدآ الشركة صاحبة الاختراع في إنشاء فروع لها في الخارج-الدول المستوردة للمنتوج— سواء كانت دولة صناعية متقدمة كبلدان أوروبا الغربية أو البلدان المصنعة حديثا.

- **مرحلة المنتج النمطي**: يرى مفكرو المناهج التكنولوجية أن هذه المرحلة تشهد عددا من التطورات الهامة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج مع خصائص سلع دورة المنتج خاصة من النواحي التالية: [1]

✓تماثل دول الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول أي أن التكنولوجيا تصبح نمطية وشائعة الاستعمال.

✓اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والمتناقضة.

✓سيادة المنافسات الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.

✓تشابه ظروف الطلب نظرا لوجود شكل واحد ونهائي للسلعة في جميع الدول.

✓يترتب على نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث انعكاس لدوال الإنتاج.

من خلال هذا التحليل، يخلص فرنون إلى تقديم تفسير جديد للغز ليونتيف هو أن الصادرات الصناعية الأمريكية تتشكل في معظمها من السلع الحديثة التي تكون فيها نفقة العنصر البشري مرتفعة بالاعتماد على العلماء والمهندسين والباحثين والفنيين المتخصصين، أما الواردات فهي تتشكل من السلع الناضجة والنمطية التي تكون فيها كثافة عنصر رأسمال أعلى نسبيا من كثافة عناصر العمل. [2]

من كل ما سبق يمكننا القول أن تباين السلع التي تدخل في التجارة الدولية وتباين أثمانها يرجع إلى اختلاف الفن الإنتاجي السائد في الدول المختلفة، والي اختلاف ظروف الطلب، إضافة إلى الوفورات الناشئة عن

[1] الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص 32 -33.

[2] نفس المرجع، ص 33.

حجم الإنتاج والتجارة في السلع المتميزة وتقسيم الأسواق... الخ، كل هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى العوامل السياسية التي يمكنها تفسير التجارة الدولية.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الدولية

إن حقيقة وجود دولة قومية مستقلة عن بعضها سياسيا واقتصاديا وبأهداف مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان جعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب مصالح الدولة الأخرى، لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، وتراوحت بين التحرير والتقييد أو الحماية، وقد غذى هذا الاختلاف مناقشات ومناظرات فكرية حادة تعكس طبيعة وحركية التجارة الخارجية، حيث دافع كل طرف عن أفكاره متحججا بجملة من الحجج التي يتخذها ذريعة لتبرير مبادئه.

وتعبر السياسة التجارية الخارجية عن "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدول في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة ".[1]

الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الدولية

من المتفق عليه أن للتجارة الدولية تأثيرا على مسار تنمية الدول، وفي هذا السياق ذهب العديد من المفكرين –وعلى رأسهم رواد المدرسة التجارية – إلى ضرورة تقييد التجارة الدولية كوسيلة لحماية الدول لاقتصادياتها على الرغم من انه لم تثبت حتى اليوم أي حجة منطقية أو مستندة على مبادئ أو اعتبارات اقتصادية ثابتة تبرر أسباب تقييد التجارة الدولية.

1. مفهوم سياسة الحماية التجارية:

يقصد بسياسة الحماية التجارية تلك الحالة التي تقوم فيها الدولة بتقييد حرية تجارتها الدولية باتباع وسائل الحماية المختلفة رعاية لمصالحها وحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية [2]، وذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وفي هذا السياق نميز بين نوعين من أساليب الحماية نوجزها فيما يلي:

✓**أساليب حماية على المستوي القومي**: حيث تحمي الدولة بواسطتها أنشطتها المحلية في مواجهة الأنشطة القائمة بباقي دول العالم، وهي تنقسم إلى قسمين:[3]

– وسائل محفزة أو مشجعة: تهدف إلى تشجيع الصادرات أو تقليل الواردات، مثل التعريفة الجمركية والإعانات.

---

[1] M. Ryé et Debernis, **Relations économiques internationales**, Dalloz, Paris 1977, p 341

[2] السيد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 1، 2003، ص 133.

[3] محمد يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993، ص 258.

- وسائل مقيدة: تؤدي إلى الإلزام أو منع القيام بعمليات معينة،مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف.

✓**أساليب حماية على المستوي الإقليمي**: حيث تقوم مجموعة من الدول تتفق مصالحها أو تقع في إقليم واحد بحماية أنشطتها المحلية مجتمعة في مواجهة باقي دول العالم، وتتمثل وسائلها في الاتفاقيات السلعية الدولية والتكامل الإقليمي.

2. مبررات الحماية:

يقدم أنصار تقييد التجارة الدولية العديد من المبررات أو الحجج، يقسمها الاقتصادي هاري جونسون إلى مبررات اقتصادية ومبررات غير اقتصادية:

✓**المبررات الاقتصادية**: تتمثل أبرز المبررات الاقتصادية على سبيل العد لا الحصر في الآتي:

- حماية الصناعات الناشئة: وتعتبر من ابرز الحجج المبررة لسياسة الحماية وأشهرها على الإطلاق.

بمقتضى هذه الحجة، تعتمد سياسة الحماية كإجراء مؤقت يهدف إلى حماية الصناعات الناشئة في بداياتها لتوفير مقومات النمو والاستقرار حتى تصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة.

- حجة الصناعات في الاحتضار: وهي عكس الحالة السابقة، فالحماية تكون ضرورية للمحافظة على الصناعات القديمة بهدف مساعدتها على إعادة تكييف ظروفها مع المعطيات الجديدة لاسترجاع قدرتها التنافسية.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تقوم هذه الحجة على أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تخصص الدولة في إنتاج عدد محدود من السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ما يجعلها عرضة إلى نكسات كبيرة في أوقات كساد أسواق هذه السلع ,في حين أن الحماية وعدم التخصص يمثلان ضمانا ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة.

- محاربة سياسة الإغراق: تتبع الدول سياسة الحماية لمحاربة سياسات الإغراق المفتعلة من قبل شركات أجنبية وذلك بفرض رسوم جمركية.

- محاربة البطالة: ينصح بحماية المنتجات المحلية في حالات الكساد والركود الاقتصادي, وذلك بهدف الإسهام في تلخيص الاقتصاد القومي من مشكلة العمالة،[1] فالحماية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية مما يدفع بالصناعات المحلية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقاتها القصوى، وبالتاليلي زيادة في مستوى التشغيل وامتصاص البطالة.

[1] عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، 2000، ص 27.

– تحسين معدل التبادل الدولي: يرى أصحاب الحماية أن فرض الضريبة الجمركية على الواردات يؤدى إلى اضطرار المصدر لخفض ثمنها للمحافظة على حجم صادراته، وذلك من شانه تحسين معدل التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية اكبر من الواردات مقابل ذات الكمية من الصادرات.[1]

✓**المبررات غير الاقتصادية**: يمكن اختصار أهمها في النقاط التالية:

– حجة الدفاع والأمن: تعتبر من أكثر الحجج رواجا لتقييد التجارة الخارجية، وهي تقوم على حماية الصناعات التي تهدف إلى دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الإستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية أثناء فترات الحروب.

– حجة حماية القطاع الزراعي: فترك قطاع الزراعة للمنافسة الأجنبية قد يقضى على الزراعة المحلية ما قد يضر بطبقة المزارعين ويهدد الاستقرار الاجتماعي خاصة في الدول النامية.

–المحافظة على الطابع الوطني: فتحرير التجارة الدولية والانفتاح المفرط على العالم الخارجي قد يؤدي إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، وتأتى سياسة تقييد التجارة كوسيلة لتجنب هذه التعبئة والحفاظ على السيادة الاقتصادية والطابع الوطني.

الفرع الثاني: سياسة تحرير التجارة الدولية

يعتبر رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة الدولية، ليؤكد بعدهم رواد المدرسة الكلاسيكية ادم سميث ودافيد ريكاردو على مبدأ التحرير، وقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية توجها متزايدا نحو قبول تحرير التجارة الدولية نظرا للظروف التي ميزت المنظومة الاقتصادية الدولية من جهة، وكرد فعل على سلبيات النزعة الحمائية من جهة أخرى.

1. مفهوم سياسة الحرية التجارية:

تعبر سياسة الحرية التجارية عن "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى"[2] بمعني تقليل أو حتى منع تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، فتحرير التجارة الدولية يمثل عودة إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، والتي بدورها تضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق ينظر مؤيدو الحرية التجارية إلى التجارة الدولية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية من خلال اعتبارها مظهرا من مظاهر التعاون والتكامل بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية ,فالتجارة الدولية

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص 29.

[2] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص 114.

تحقق تقسيم العمل بين الدول مثلما تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد، ما يعني تخفيضا قي تكاليف الإنتاج وزيادة في الدخل القومي للدول ورفاهية مجتمعاتها.

2. مبررات التحرير:

على خلاف مؤيدي تقييد التجارة، تمكن أنصار التحرير من تأييد اتجاههم بحجة اقتصادية أساسية دائمة، إلى جانب حجج اقتصادية ثانوية أخرى نختصرها فيما يلي:

✓**منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي:** تعتبر هذه الحجة الأساس الذي يستند إليه أنصار الحرية التجارية في طرحهم، ومفادها أن تحرير التجارة الدولية من شانه تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية –مطلقة أو مكتسبة–اكبر، فيزداد الحجم الكلي من السلع المنتجة بذات القدر من الموارد الإنتاجية من جهة، وتتوفر لها السلع التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية بتكاليف اقل مما لو قامت بإنتاجها محليا من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق استخدام أمثل للموارد المتاحة وزيادة في رفاهية المجتمعات.

✓**تشجيع التقدم التقني:** ينتج عن تحرير التجارة الدولية قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية، مما يشجع على التقدم التقني من خلال تحفيز الصناعات على تحسين طرق ووسائل الإنتاج للتمكن من الاستمرارية في سوق قائم على المنافسة.

✓**تحقيق مصلحة المستهلك:** يوفر تحرير التجارة الدولية منفعة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية اختيار البدائل الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منفعتهم باختيار الأجود والأقل سعرا.

✓**الحد من قيام الاحتكارات:** تمنع سياسة الحرية التجارية قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب ذلك خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف إلى ادني حد، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في الداخل لون المستهلك يواجه المحتكر باقتنائه للسلع الأجنبية.

3. مفهوم سياسة الحرية التجارية:

يعد قطاع التجارة الخارجية جد حساس بالنسبة للاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، لذا يجب أن ترافق عملية تحريره إصلاحات اقتصادية على مستوي بقية القطاعات الإقتصادية أو ما يطلق عليها السياسات الاقتصادية الهيكلية، فعملية تحرير التجارة الخارجية تندرج ضمن مجالات السياسات الاقتصادية الهيكلية، وأي تغير في طبيعة تنظيمها يجب أن يرافقه تغيرات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهي:

أسعار الصرف والخوصصة وتأهيل المؤسسات المحلية، ونظام الأسعار والتجارة الخارجية. ويتم ذلك على النحو الآتي:

✓**أسعار الصرف**: يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.[1]

تؤدي الواردات إلى خلق طلب على العملات الأجنبية كما تؤدي إلى عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تنشئ الطلب الأجنبي على العملة الوطنية كما تؤدي إلى عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، إذا فسعر الصرف يعتبر محددا رئيسيا في تحديد أسعار الصادرات والواردات بالنسبة للدولة في قطاع التجارة الخارجية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن تتم بدون إجراء تعديلات على نظام تحديد أسعار الصرف، كما أن أسعار الصرف هي الكفيلة بتحديد الفائدة من التجارة الخارجية عن طريق معدل التبادل التجاري من اجل معرفة مقدار المكسب من التجارة الخارجية.

إضافة إلى كل ذلك، على الدولة توفير العملة المحلية والعملة الأجنبية بقدر كاف من اجل إتمام صفقات الاستيراد والتصدير لان أي قيد على عملية تحويل العملة يؤثر على حرية التجارة الخارجية وحجمها.

✓**الخوصصة وتأهيل المؤسسات المحلية**: بالنسبة إلى الخوصصة أو الخصخصة هي العملية التي تهدف إلى الحد من دور الدولة والرفع من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وملكية وسائل الإنتاج[2]، وتكون عملية الخوصصة مرافقة لعملية تحرير التجارة الخارجية من اجل إضفاء نوع من الشفافية والمنافسة بين المؤسسات الاقتصادية العاملة في حقل التجارة الخارجية لان ذلك يولد تساوي الفرص بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية عن طريق رفع الدعم عن المؤسسات العمومية وتسيرها وفق معيار الربحية واقتصاد السوق.

أما بالنسبة لتأهيل المؤسسات، فهو عبارة عن برنامج على مستوى المؤسسة الاقتصادية يهدف إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية، ويركز فيها أساسا على الاستثمارات المادية وغير المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة.[3] ويكون تأهيل المؤسسات عن طريق الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه وتدريبه على أعلى مستوى، واقتناء معدات الإنتاج الحديثة من اجل توفير منتجات ذات جودة تنافسية وضمان القدرة على التصدير إلى الأسواق الخارجية.

و عملية تحرير التجارة الخارجية تتطلب أيضا تأهيل المؤسسات المحلية من اجل رفع قدراتها التنافسية والصمود أمام المؤسسات والسلع الأجنبية المنافسة عند رفع القيود عن حركة التجارة بين الدولة والعالم الخارجي.

---

[1] عبد المنعم مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 470.

[2] Rabah bettahar, **La privatisation en Algérie**, OPU, Algérie, 1995, P5.

[3] كمال رزيق، بوزعرور عمار، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية**، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر 21- 22 ماي 2002.

✓**تحرير الأسعار**: وهي عملية إطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار وجعلها في نفس مستوى السوق العالمية، وتستخدم سياسة تحرير الأسعار قصد إزالة التشوهات السعرية وتحرير قيمها وحركتها بإلغاء الدعم وكافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري قصد المساهمة في قيام وتطور اقتصاد السوق.

وتحرير التجارة الخارجية سوف لن يكون له معنى في ظل تحكم الدولة في الأسعار أو دون خضوعها لآلية السوق، فمن ناحية دعم الدولة للأسعار فان ذلك يمكن أن يكلفها أعباء ونفقات هيفي غنى نى عنها إذا استوردتها من الخلاج حيث يمكن أن توفرها بأسعار اقل.

المبحث الثاني: **تحديات التجارة الدولية للدول النامية في ظل العولمة**

لقد كان من شان تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة خاصة في بعدها الاقتصادي في السنوات الأخيرة وكثرة الكتابات المعنية بدراستها أن تعددت وتنوعت التعاريف التي قدمت لها ولأنواعها ,فكل باحث يركز على بعد معين من الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة لتقديم التعريف الذي يراه مناسبا لها والمبادئ التي تقوم عليها، وكذا أنواعها.

المطلب الأول: **العولمة الاقتصادية – المفهوم والأنواع.**

الفرع الأول: **مفهوم العولمة الاقتصادية – المبادئ والأسس التي تقوم عليها.**

هناك مجموعة من التعاريف التي تناولت ظاهرة العولمة الاقتصادية والمبادئ التي تقوم عليها لعل أهمها ما سيتم ذكره فيما يلي:

أولا: **مفهوم العولمة الاقتصادية**:

قبل الشروع في تعريف العولمة من جانبها الاقتصادي ,يجب التطرق إلى مفهوم العولمة كمصطلح شامل في كل جوانبه.

فلقد اختلف الكتاب والمحللون حول تعرف العولمة، حيث استعرضوا العديد من التعاريف التي اختلفت من كاتب إلى آخر يمكن تميزها في مجموعتين، حيث تتجه المجموعة الأولى إلى الرفض والخوف من "فخ العولمة " استنادا إلى قناعات إيديولوجية مسبقة، أما المجموعة الثانية فتركز على قبول الظاهرة واستخلاص إيجابياتها والتقليل من أهمية آثارها السلبية ومن هذه التعارف نجد:[1]

التعريف الأول: والذي يشير إلى أن العولمة هي تعميم الشيء، وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 311-312.

التعريف الثاني: ينظر إلى العولمة على أنها إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه مايكون بسوق واحدة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها من ناحية، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل العالمي من ناحية أخرى.

التعريف الثالث: ويسلط الضوء على المعني العلمي المجرد لظاهرة العولمة، حيث يرى فيها مشاركة كل أطراف العالم في وضع نظام اقتصادي وسياسي وقانوني وإعلامي وحضاري جديد تكون على رأسه حكومة عالميه، وينظر إلى مفهوم العولمة باعتباره مفهوما اقتصاديا في المقام الأول، كما أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية أو البعد الاقتصادي للعولمة، ولعل مرد ذلك يعود إلى أن العولمة الاقتصادية تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة، وان العولمة الاقتصادية هي بمثابة الأداة الرئيسية الأكثر فعالية وتأثيرا في مسيرة العولمة ,تحقيقا للهدف النهائي وهو العولمة السياسية والثقافية، كما يمكن القول أن البعد الاقتصادي للعولمة يمثل البعد الأكثر تحققا واكتمالا على ارض الواقع إذا ما قورن بالبعدين السياسي والثقافي للعولمة.[1]

وتعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي "اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية، وأن الحافز الأساسي للعولمة في حقل التجارة الخارجية وانتقال رؤوس الأموال هو مصلحة للنظام الاقتصادي في المراكز الرأسمالية المهيمنة، فمنطق هذا النظام القائم على تعظيم الأرباح الخاصة، وبخاصة الناجمة عن الاحتكارات أو شبه الاحتكارات يتطلب التوسع وإزالة القيود الخارجية في وجه صادراته من سلع وخدمات ورؤوس أموال، فعدم إمكانية التوسع بدرجة كافية يعرض النظام للركود أو الكساد، أو يخضعه لتغييرات داخلية قد تؤثر في سماته الأساسية".[2]

كما يعرفها صندوق النقد الدولي (FMI) "بأنها تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود ،كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدى القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم".

ثانيا: السمات والمبادئ التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية

[1] ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003، ص 65.

[2] محمد الأطرش، **هموم اقتصادية عربية–حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005، ص 226.

إن التطورات والتغيرات التي طرأت مع إشاعة أجواء العولمة الاقتصادية تجعلنا نلتمس أهم السمات والمبادئ التي تقوم عليها والتي تميزها عن باقي المفاهيم ولعل أهمها:[3]

1. سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: واتخاذ القرارات في إطار التنافسية من خلال الاستفادة بالثروة التكنولوجية والاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة.

2. ديناميكية مفهوم العولمة: وهو ما يتأكد يوم بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة في الحاضر والمستقبل، وان التنافسية تواجه جميع دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو الحال بالنسبة للصين التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية في قائمة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.

3. التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية: وذلك من خلال التحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالي في إطار الأخذ ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في دول الجنوب، وفي سياق إعادة بناء الرأسمالية في دول المعسكر الاشتراكي السابق.

4. التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية للسلع: والنمو الضخم في حركة رؤوس الأموال عبر، الحدود خاصة تلك الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ليس بغرض الاستثمار في الأصول الإنتاجية، وإنما بغرض اقتناص فرص الربح السريع من خلال عمليات المضاربة.

5. تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: وذلك كفاعل أساسي في الإنتاج والتجارة عبر الحدود، والبحث والتطوير التكنولوجي، وفي ابتداع نظم جديدة لإدارة الإنتاج الجاري في مناطق عدة من العالم.

6. ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي: وزيادة درجة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات، وإن كان تكاملا يفتقر إلى التكافؤ خاصة عندما تكون أطرافه دولا نامية وأخرى متقدمة.

7. نمو الاتجاه إلى تكوين تجمعات إقليمية اقتصادية: حيث ينظر إليها البعض على أنها خطوة على طريق العولمة، بينما ينظر البعض الآخر على أنها أداة للحماية من أخطار العولمة.

8. ظهور مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية الدولية: التوسع في المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الاقتصاد العالمي، مع تزايد الإدراك بوجود مشكلات عالمية الطابع، ومن ثم تطلب معالجتها إنشاء مؤسسات وآليات دولية.

[3] منير الحمش، **العولمة الاقتصادية–السمات–التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي– الانكسار**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 41، 2008، ص ص 96-97.

9. تقلص دور الدولة الوطنية: وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطني خالص، وذلك بعد تحول بعض صلاحياتها إلى المؤسسات الدولية وإلى القطاع الخاص المحلي.

10 انتشار أنماط الاستهلاك البذخي والثقافة والقيم الشعبية: السائدة في دول الغرب الرأسمالية، وخاصة تلك الشائعة في الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يشار إليه "بالغزو الثقافي".

الفرع الثاني: أنواع وأشكال العولمة الاقتصادية.

عند البحث بعمق في مفهوم العولمة الاقتصادية نجد أنها تحدث في نطاقين رئيسيين فهي تتبلور بقوة في مجال الإنتاج فيما يطلق عليها بعولمة الإنتاج، أما النطاق الثاني الذي تحدث فيه العولمة الاقتصادية فهو النطاق الخاص بالعولمة المالية والذي يعبر عنها النمو السريع للمعاملات المالية الدولية بفعل عمليات التحرير المالي الحاصلة اليوم.

أولا: عولمة الإنتاج: تتحقق عولمة الإنتاج من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين[1]:

– الاتجاه الأول– عولمة التجارة الدولية: لقد ازدادت وتيرة التبادل العالمي ابتدءا من العقد الأخير من القرن العشرين حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج العالمي في هذه الفترة ،كما تزايد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 12 % بينما ارتفع الناتج العالمي بنسبة 6% فقط.

– الاتجاه الثاني–الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد لوحظ ارتفاع معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم النامي ليصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد السبعينات، ويرجع ذلك إلى انتهاج العديد من الدول آلية السوق من خلال فتح أسواقها لهذه الاستثمارات حيث لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا بارزا من خلال تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من الهيمنة على التكنولوجيا ورؤوس الأموال العالمية.

ثانيا: العولمة المالية: لقد شهد عقد التسعينات ميلاد ما يمكن أن نسميه بالعولمة المالية، التي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين، وتعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعماليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانتفاخ المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال،

[1] محمد العربي ساكر –غالم عبد الله، **موقع الدول العربية من العولمة المالية – إشارة خاصة لحالة الجزائر**، الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة 21-22 نوفمبر 2006، ص 04

ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا، ويمكن الاستدلال عن تطور العولمة المالية بمؤشرين هما:[1]

-المؤشر الأول: يخص تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى المعاملات الخارجية كانت تمثل اقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول سنة 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة وألمانيا سنة 1996 وعلى ما يزيد عن 200% في كل من فرنسا وايطاليا وكندا في نفس السنة.

المطلب الثاني: منظمات ومؤسسات العولمة الاقتصادية

تنطوي العولمة الاقتصادية على ثلاث نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي، النظام التجاري الدولي، ويقوم على هذه الأنظمة ثلاث منظمات اقتصادية عالمية هي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة على التوالي، وتقدم هذه المنظمات بإدارة السياسات الاقتصادية للعولمة، حيث يخص صندوق النقد الدولي بإدارة السياسة النقدية، أما البنك الدولي فيختص بإدارة السياسة المالية،في في حين أن السياسة التجارية من اختصاص المنظمة العالمية لتجارة، إذ يلاحظ تعاظم دورها في إدارة وضبط إيقاع العولمة الاقتصادية وتوجهاتها.

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أول المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة الاقتصادية وأحد أضلاعها الثلاثة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين دول العالم.

أولا: التعريف والنشأة: يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على انه "المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه".

وقد أنشئ في 25 ديسمبر 1945 بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في صيف سنة 1944 من حوالي 44 دولة، إلا أن العدد وصل إلى 186 دولة سنة 2011، ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل أحد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية–منظماتها، شركاتها، تداعياته**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص 49-50.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 68.

ثانيا: الأهداف: قام صندوق الدولي طبقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه لتحقيق 3 أهداف هي:[1]

– تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكلف تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.

– توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى نموها.

– تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول وتقصير مدى هذا الاختلال.

وفي سبتمبر سنة 2000 خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أوضح المدير العام للصندوق آنذاك رؤيته لمستقبل الصندوق، والتي حضيت بتأييد كامل من الدول الأعضاء وأصبحت بمثابة دليل يسترشد به الصندوق في عمله، هذه الرؤية تسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

– السعي لتحقيق نمو اقتصادي غير تضخمي مستمر يعود بالنفع على جميع شعوب العالم.

– أداء دور مركز الاختصاص المعني بالاستقرار النظام المالي الدولي.

– التركيز على مجالات الاقتصاد الكلي والمجلات المالية الأساسية المنوطة به، مع العمل على نحو مكمل لجهود المؤسسات الدولية الأخرى.

– العمل كمؤسسة مفتوحة تتعلم من التجربة والحوار وتتكيف مع الظروف المتغيرة.

ثالثا: الوظائف والمهام: لتحقيق أهداف يقوم صندوق النقد الدولي بأداء الوظائف التالية[3]:

– مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء وعلى المستوى العالمي.

– إقراض الدول الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس بإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضا لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.

– تقديم المساعدة الفنية والتدريب والمشورة في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول والأعضاء وبنوكها المركزية.

– العمل على إقرار نظم التعامل للحفاظ على الترتيبات التي تكفل التعامل المنظم وتجنب تخفيض القيمة في عمليات التبادل لخدمة أغراض تنافسية.

– المساهمة في قيام نظم للدفع متعدد الأطراف ييسر للأعضاء عقد الصفقات النقدية فيما بينهم، والمساعدة على إلغاء القيود المفروضة على العمولات الأجنبية التي تعيق التجارة العالمية[4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، ص 69.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم، **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 47.

[3] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 44-45.

[4] الشافعي محمد بشير، **المنظمات الدولية**، منشاة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 224.

الفرع الثاني: البنك الدولي

ينظر إلى البنك الدولي على انه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم إلى صندوق النقد الدولي، والذي أنشئ في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من منظور الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية دولية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل صندوق النقد الدولي.

أولا: التعريف والنشأة: يمكن تعريف البنك الدولي على أنه "المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية لدول الأعضاء"، ولذلك فان مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسة الإصلاح الهيكلي وتخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، ويهتم كذلك بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال[1].

وبدأ البنك الدولي في ممارسة نشاطه منذ 25 جوان 1946 بعد أن تم إنشاؤه بموجب اتفاقية بريتون وودز كذلك، والتي تنص على إنشاء مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ونصوص اتفاقية البنك تجعل منه مؤسسة مؤلفة من حكومات الدول والأعضاء، ويساهم في رأسماله كل الدول الأعضاء، وتمثل في مجالس الدولة الدائنة والدول المدنية على السواء.

ثانيا: الأهداف: تضمنت اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أن كل الموارد والتسهيلات سوف تستخدم بطريقة عادلة للتعمير والتنمية على السواء، وتتلخص أهداف البنك الدولي فيما يلي: [2]

– المساهمة في التعمير وتنمية أقاليم الدول الأعضاء، وتوفير احتياجات وتسهيلات الإنتاج لمتطلبات السلم، وتقديم التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال لأهداف الإنتاجية.

– توجيه موارده لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأعضاء عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجريها القطاع الخاص.

– منح أو ضمان القروض في المشروعات التي تحقق أهدافها، وتنسيق القروض التي يضمنها أو يقدمها مع القروض الدولية، مع مراعاة المشاريع ذات الأولوية الأكثر نفعا والأشد ضرورة.

– تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء سواء قبل تقديم القروض أو في المراحل اللاحقة لتطوير المشروعات التي مولها سواء في البعثات العامة أو عن طريق مساهمته في الجماعات الاستشارية

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 80.

[2] بهلولي فيصل، **التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 8.

– المساهمة في تسوية المنازعات الاقتصادية الدولية بين الأعضاء وذلك من خلال إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لتحقيق الأمن لرأس المال الخاص.

ثالثا: الوظائف والمهام: تتمثل مهام البنك الدولي في تحقيق الوظائف التالية:[1]

– المساعدة على تعمير الدول الأعضاء وتنميتها بتيسير استثمار رأس المال في أغراض إنتاجية.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وانتقال رؤوس الأموال بين الدول.

– تشجيع النمو المتوازن بعيد المدى للتجارة الدولية والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.

– منح قروض للمساعدة في الرفع من مستوى المعيشة في الدول الأعضاء الأكثر فقرا.

واليوم يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله. وغير البنك من آلية العمل لديه بعدما كان العمل يدار من خلال الخبراء والمحللين المهنيين من المركز الرئيسي بواشنطن، فقد أصبح اليوم يعتمد على خبراء متنوعي ومتعددي التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء الاجتماع، ويعمل 40% من هذه الطواقم اليوم في المكاتب القطرية التابعة للبنك في الدول الأعضاء.

و أصبح البنك الدولي اكبر وأكثر تعقيدا بمرور الوقت، حيث أصبح يتألف اليوم من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة فيما بينها، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.[2]

الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.

أنشئت المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل سكرتارية GATTبعد الاتفاقية الموقعة في مراكش سنه 1994,بعد انتهاء جولة الألأ وروغواي، وشملت المنظمة عند إنشائها في أول جانفي 1995حوالي 110 دولة منها 85 دولة نامية، أما اليوم فهي تظم 161دولة.

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة وإبراز أهدافها: يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط، ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه

[1] الشافعي محمد بشير، مرجع سابق، ص 224.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 19-20.

السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.

ويمكن القول أن الأهداف التي تسعي المنظمة إلى تحقيقها تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، بالإضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى [1]:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستوي المعيشة من خلال زيادة معدل نمو الدخل الفردي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم،وزيادة الإنتاج والتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة ملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة اشتراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.
- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس متفق عليها.

ثانيا: مبادئ ومهام المنظمة العالمية للتجارة: قامت المنظمة العالمية للتجارة بإقامة إطار عمل للسياسات التجارية يقوم على (05) مبادئ هي: مبدأ عدم التمييز، مبدأ الشفافية، مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية فقط وليس عن طريق القيود الكمية، مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية، مبدأ منع ممارسة سياسة الإغراق[2].

بالمقابل ووفقا لنتائج الاوروغواي والتي تضمنها الاتفاق الواقع في هذا الشأن فان مهام المنظمة العالمية للتجارة (المادة 03) هي كالتالي[3]:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وتسهيل الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الاوروغواي.
- متابعة المفاوضات الدولية للتجارة الدولية متعددة الأطراف.
- فض وتسوية المنازعات الدولية المتعلقة بالمعاملات التجارية وفق الأسس المحددة في اتفاقيات الجات.
- متابعة السياسة التجارية الدولية ومدي انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية–من الاوروغواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، اسكندرية، 2003، ص 182.

[2] Philip English et autres, **Développement, Commerce et OMC**, éditions économica, Paris, 2004, P62

[3] عبد الناصر نزار العبادي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية**، الدار الجامعية، القاهرة، 1999، ص 92.

– التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات الدولية.

ثالثا: آليات وشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: يحق لأي دولة الانضمام إلى اتفاقية الجات 94 بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الدول وبين المنظمة ,ويعني الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة القبول الكلي (مبدأ الشمولية) بجميع الاتفاقيات التجارية والبروتوكولات والملاحق، ويتخذ المؤتمر الوزاري قرار قبول العضوية بأغلبية ثلثي الأعضاء، كما يحق لأي عضو أن ينسحب من المنظمة العالمية للتجارة، وهذا يعني الانسحاب من أحكام جميع الاتفاقيات ويتم الانسحاب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ تلقي مدير عام المنظمة أخطار كتابيا ينص على طلب الانسحاب.[1]

ويطلب عادة من الدولة طالبة الانضمام إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والإنمائية لتتفق مع أحكام المنظمة، كذلك إعادة النظر في هيكلة المؤسسة المصرفية والنقدية واعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية والرقابة في عملية الإنتاج، وتحسين المناخ الاستثماري، تطوير البنية الإنتاجية، دعم وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد الوطني من قيود الاستثمار.

المبحث الثالث: العولمة الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية

دفعت العولمة الاقتصادية خاصة مع تعاظم دورها في العالم إلى إجراء تغيير هيكلة في الدولة النامية، تحت تأثير جملة من العوامل، هذه التغييرات تضمنت الأخذ بالية اقتصاد السوق والاقتصاد الحر، وذلك حتى يتم دمج الدول النامية في العولمة الاقتصادية، وفرضها عليها وزيادة انخراطها في الاقتصاد العالمي، وهو ما بدأ يتحقق من خلال زيادة مساهمة هذه الدول في الاقتصاد العالمي، مقابل انعكاسات وتأثيرات ايجابية وسلبية للعولمة الاقتصادية على اقتصاديات هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الدول النامية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد إحساس مختلف شعوب المعمورة وحكوماتها بانقسام العالم إلى مجموعتين من الدول، دول متقدمة ودول متخلفة، دول متقدمة أو غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتستأثر بنحو ثلثي الدخل العالمي، وبلاد متخلفة فقيرة تضم نحو ثلثي سكان العالم ويقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتين الطائفتين مجموعة من الدول المتوسطة الدخل التي تضم أقل من سبع العالم.[2]

[1] عبد الناصر نزار العبادي، مرجع سابق ذكره، ص 56.

[2] محمد زكي الشافعي، **التنمية الاقتصادية**، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 3.

فالمجموعة الأولى تضم شمال أمريكا ومعظم دول أوربا الغربية واليابان وأستراليا أي الجزء الشمالي من الكرة الأرضية ويطلق عليها اسم الدول المتطورة صناعيا والمتقدمة اقتصاديا، نظرا لتقدم الأساليب الفنية والتكنولوجية المتقدمة، والارتفاع النسبي في مستويات المعيشة التي حققتها هذه المجموعة.

وتضم المجموعة الثانية والثالثة (و التي يطلق عليها عادة اسم الدول المتخلفة أو النامية أو السائرة في طريق النمو) أغلبية دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تتصف معظم اقتصاديات هذه الدول بتخلف الأساليب الفنية والتكنولوجية التي تستخدمها، كما تتسم بانخفاض شديد في مستويات المعيشة التي توصلت إليها هذه الدول مقارنة بدول المجموعة الأولى.[1]

فالدول المتخلفة اقتصاديا هي الدول التي يعيش جانب كبير من سكانها في ظروف بدائية وانخفاض مستوى المعيشة فيها انخفاضا شديدا مقارنة بالدول المتقدمة وانخفاض نموها الاقتصادي، وانتشار الفقر المزمن وعدم القدرة على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانها وتخلف طرق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي وضعف الأداء الاقتصادي وتخلفها التكنولوجي وغيرها وهذا ما يعرف بالتخلف الاقتصادي.[2]

يعتبر اصطلاح الدول النامية أكثر الألفاظ شيوعا في السنوات الأخيرة في المؤلفات العلمية والكتابات المتخصصة[3] وغير المتخصصة، فهذا الاصطلاح يعطي الانطباع أو الاعتقاد بأن هذه الدول قد بدأت اتباع الطريق الذي سيقودها إلى تحقيق مستوى للتنمية والنمو والتقدم كمثيله في الدول المتقدمة الصناعية، كما أن تعبير الدول النامية ليس سوى اصطلاح يهدف إلى مراعاة مشاعر هذه الدول التي تبذل جهودا للنمو حتى لا تصاب بالإحباط وتستسلم لما هو قائم، ومن ثم فهو تعبير إنساني أو أخلاقي أكثر من كونه مسمى اقتصادي يعبر عن الحقيقة.[4]

وصف هذه الدول بالتخلف ما قد يبعث إلى الاعتقاد بوجود حالة من التسليم من جانب شعوب هذه الدول وحكوماتها لاستمرار انحطاط المعيشة للسكان، يؤكد هذا ما شهده العقدان الأخيران من القرن العشرين، من تغير الاصطلاح الذي يطلق على هذه الدول مرة بعد أخرى، ضمن اصطلاح الدول المتأخرة إلى اصطلاح الدول المتخلفة ثم إلى اصطلاح الدول الأقل نموا وأخيرا اصطلاح الدول النامية وان لشيوع هذا الأخير أساسا نظريا يستهدف تجنب الخلط بين انخفاض المستوى الاقتصادي(ويسفر عنه انخفاض مستوى المعيشة)والركود

[1] كميل حبيب، حازم البني، **دراسات في الانماء والتطور**، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 1997، ص 7.

[2] اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، ط 2، دار هومة، الجزائر، ص 9.

[3] حميدية زهران، **التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 32.

[4] عبد الله الصعيدي، **تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص ص 182-183.

الاقتصادي (وهي حالة يساوي فيها معدل النمو الاقتصادي صفرا)، ومن الجلي أن البلد قد يتسم بانخفاض المستوى الاقتصادي على الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، نظرا لشدة انخفاض المستوى الذي انطلق منه الاقتصاد الوطني منذ وقت بعيد في الطريق إلى النمو، ومن ناحية أخرى من المتصور أن يتسم البلد بارتفاع المستوى الاقتصادي على الرغم من تردي الاقتصاد الوطني في حالة يساوي معدل النمو الاقتصادي صفرا.[1]

هناك من يأخذ مقياس مستوى دخل الفرد الحقيقي للدلالة على درجة التخلف أو النمو الاقتصادي أو تصنيف دول العالم المختلفة إلى دولة متقدمة ونامية ومتخلفة.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة الدول النامية تضم أكثر من ثلاث أرباع سكان المعمورة في حين أن حوالي خمس سكان العالم فقط يعيشون في مجموعة الدول المتقدمة، وهكذا فان التخلف لا يزال أكثر شيوعا بكثير في العالم من التقدم الذي لا يزال منحصرا في عدد معين من الدول.[2]

المطلب الثاني: خصائص ومميزات اقتصاديات الدولة النامية

تتسم الدولة النامية بالعديد من السمات والتي تتصل أساس بواقع اقتصادياتها، وبدرجة تطورها، وبنظمها الاقتصادية، والتي لا تتماشى مع متطلبات العولمة ومضامينها، وبالشكل التي يجعل انخراطها فيها وتفاعلها معها واستفادتها منها اقل، وبالشكل الذي يجعل السلبيات التي تتحقق نتيجة العولمة تلحق بها بدرجة اكبر مقارنة بايجابياتها، ويمكن إبراز أهم هذه الخصائص فيما يلي:[3]

أولا: التخصص بالإنتاج الأولي: والذي يتمثل في أن هيكل الإنتاج في معظمه يعتمد بشكل أساسي على النشاطات المرتبطة بالمراحل الأولى من العملية الإنتاجية، كالزراعة والصناعة الاستخراجية، إذ تمتد عمليات الإنتاج ونشاطاته بحيث يتم تحويل الإنتاج الأولى إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية وبدرجة مهمة، ولذلك تنخفض أهمية الصناعة التحويلية فيها مقارنة بالدولة المتقدمة التي ترتفع فيما مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج، الدخل، التشغيل، وزيادة الصادرات.

ثانيا: ازدواجية الاقتصاد: والذي يتمثل بوجود نشاطات حديثة ومتطورة في الدول النامية ولكنها محدودة، ومرتبطة بالعالم الخارجي وفي مجالات ترتبط بخدمته على حساب الدولة النامية خاصة في مجال الصناعات التحويلية، وبالمقابل فان اقتصاديات الدول النامية تضم قطاعات ونشاطات واسعة لكنها تعاني من التخلف وضعف الإنتاجية، والملاحظ هو عدم وجود ترابط وتكامل بين عمل القطاعين التقليدي والحديث في ظل

---

[1] محمد زكي الشافعي، مرجع سابق، ص 15.

[2] كميل حبيب، حازم البنى، مرجع سابق، ص ص 7-8.

[3] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، اربد –الأردن. 2010، ص ص 308-311.

ازدواجية الاقتصاد لان القطاع الحديث والمتطور نسبيا مرتبط بالخارج ويخدمه، ولا يرتبط بشكل مهم بالقطاع التقليدي الذي يشكل معظم أجزاء الاقتصاد في الدول النامية.

ثالثا: الاختلال في الهيكل الإنتاجي: والذي يتمثل في ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعات محدودة، أو حتى نشاطات محدودة داخل هذه القطاعات في تكوين الناتج والدخل القومي، التشغيل والصادرات وانخفاض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات أو النشاطات الأخرى في الاقتصاد في تكوين العناصر السابقة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية والزراعية، ولا شك أن هذا الاختلال لا يسمح بزيادة الإنتاج وتحقيق التطور بالإضافة إلى إمكانية تعريض الاقتصاد إلى تقلبات حادة.

رابعا: انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه: وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوي دخلها القومي، ونظرا لان معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فان معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

خامسا: انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة: تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاجالألأ خرى كالعمل والأرض، ومن ثم يظهر مبدأ تناقض الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.

سادسا: ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية: ويعود ذلك لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد وهذا يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكانية إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات متدنية التكاليف، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، ولا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها.

سابعا: عدم توفر البنى التحتية الضرورية: تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية أو الارتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل ووسائل التخزين والطرق وغيرها.[1]

المطلب الثالث: الألأ همية المتزايدة لاقتصاديات الدولة النامية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

لقد ظلت الدول النامية ولفترة طويلة جدا تعتمد على تطور الاقتصاديات الصناعية، وبقيت حصة الإنتاج والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية تتزايد خاصة خلال العقدين الماضيين، وفي ظل هذه

[1] جمعة حجازي، **مفاهيم التنمية–محاضرات الدورة التحضيرية**، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق–سوريا، بدون سنة نشر، ص ص 49-50.

الأوضاع الحالية المتسمة بالاندماج السريع في الاقتصاد العالمي وزيادة التكامل، فان المنافع التي تعود على الدول النامية ككتلة غير متكافئة مع درجة التحرر والاندماج باعتبار هذه الدول قوة دافعة في مجال العولمة.

أولا: نمو اقتصاديات الدول النامية: إذا كانت الدول النامية قد أصبحت كمجموعة أكثر اندماجا على المستوىالدولي لي ، فان سرعة ومستوي الاندماج تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، والتناقض في مجال التجارة أكثر وضوحا بين آسيا وإفريقيا حيث ازداد اندماج شرق آسيا في التجارة العالمية بسرعة وبطريقة مستدامة، في الوقت الذي كانت فيه التجارة الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء في انخفاض مستمر، كما أن الاندماج التجاري قد تسارع في مناطق أخرى كأمريكا اللاتينية، جنوب آسيا ووسط أوروبا.

الشكل رقم (1): معدلات النمو في الدول المتقدمة والنامية (2006-2014)، الوحدة(%).

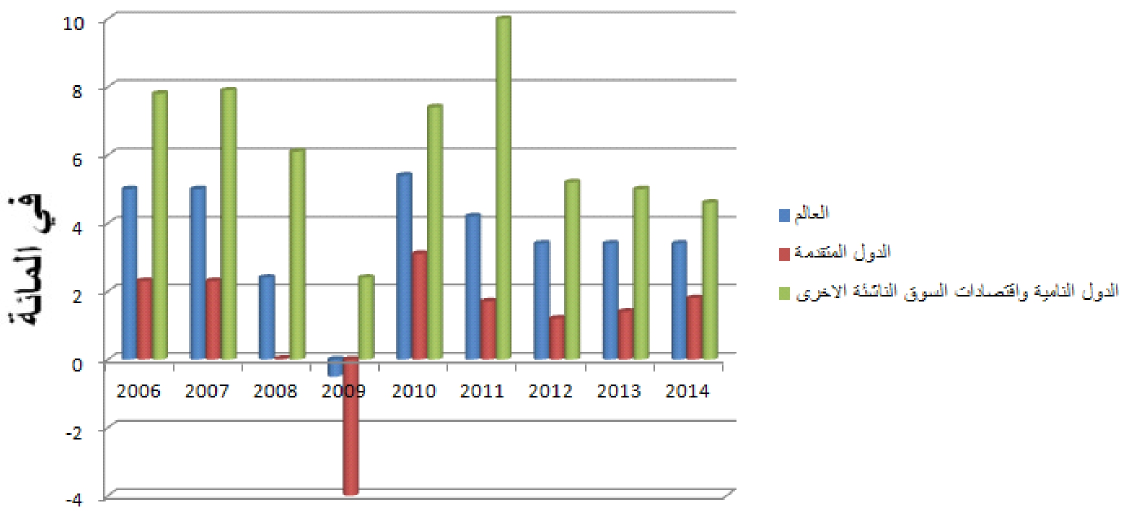

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2015، ص 375.

فقد عرفت الدول النامية بالإضافة إلى اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى في للسنوات الألأ خيرة معدلات نمو معتبرة، مقارنة بالدول المتقدمة التي تأثرت اقتصادياتها كثيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية كما يوضحه **الشكل(1)**، فقد ارتفع معدل النمو للمجموعة من 8.7% سنة 2006 إلى 9.7% سنة 2007، وذلك بسبب استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي.

أما سنة 2008 فقد بلغ معدل نموها 1.6% ليتراجع إلى 4.2% سنة 2009، بسبب تراجع التدفقات المالية الخاصة من الدول المتقدمة إليها وتراجع الطلب العالمي على صادرات تلك الدول من النفط والمواد الأولية الأخرى، في حين عاد الارتفاع ليسجل نسبة 3.7% سنة 2010، بسبب تسجيل بعض الدول كالصين

والهند معدلات النمو متتالية فاقت 10%، أما سنة 2011 فقد قادت الدول النامية والسوق تنشئة أخرى للنمو في العالم، بسبب تراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة، والتي تعاني من مستويات عالية من الدين الحكومي، فقد بلغ معدل النمو أربعة أمثاله في الدول المتقدمة سنة 2011.

على الرغم من تحقيق الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة بلغت 10% في سنة 2011 إلا أن تلك المعدلات سجلت انخفاضات متفاوتة خلال السنوات 2012، 2013 و 2014.[1]

ثانيا: تطور حجم التجارة في الدول النامية: بالمقابل عرف حجم التجارة في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى تطورا كبيرا في العقدين الأخيرين ,فبالرغم من تأثر أداء التجارة الدولية بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة وما له من تأثير على حجم التجارة في الدول النامية نظرا لترابطها الشديد بنظيرتها في الدول المتقدمة، إلا أن نمو الصادرات والواردات في الدول النامية كان أحسن مما هو عليه في الدول المتقدمة كما يوضحه **الجدول(1)**.

الجدول رقم(1): نمو التجارة السلعية في الدول النامية والمتقدمة (2006-2014) -الوحدة(%)

السنوات		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نمو التجارة السلعية في العالم		9,3	7,9	2,9	-10,5	12,6	6,8	2,8	3,5	3,4
نمو التجارة السلعية	الصادرات	8,9	6,8	1,9	-11,5	12,3	6,3	2,0	3,1	3,3
في الدول المتقدمة	الواردات	7,8	5,2	0,5	-12,2	11,7	5,5	0,9	2,1	3,3
نمو التجارة السلعية	الصادرات	11,5	10,5	4,7	-7,7	13,6	7,4	4,4	4,6	3,4
في الدول النامية	الواردات	11,9	14,9	9,0	-8,1	14,1	9,8	6,0	5,5	3,7
التغير في معدلات شروط	الدول المتقدمة	-1,1	0,3	-2,0	2,3	-0,9	-1,7	-0,6	0,7	0,3
التبادل التجاري	الدول النامية	2,8	1,1	2,9	-4,3	2,0	3,6	0,7	-0,3	-0,6

المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، افريل 2015,ص 379.

كما أن شروط التبادل التجاري في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى عرفا تحسنا في السنوات الأخيرة بالرغم من بعض التذبذب، الذي عرفته، إذ تبقى أحسن من تلك المسجلة في الدول النامية، وذلك بسبب ارتفاع صادراتها من السلع الأولية وانخفاض في قيمة السلع المستوردة.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق، ص 375.

إن ما يجب التأكيد عليه هو أن الاندماج المتزايد للدول النامية في التجارة العالمية يصاحبه ويعززه في الواقع اندماجها المتنامي في التموين الدولي، وعلى سبيل المثال فقد تضاعفت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية أربع مرات خلال الفترة (1990–1994)، وبلغت خلال المنتصف الثاني لعقد التسعينيات ثلاث أرباع كافة تدفقات الموارد الصافية طويلة الأجل للدول النامية زيادة على أنها الآن أكثر تنوعا من ذي قبل وقد وصلت حصة هذه الدول من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى أكثر من 40% خلال نفس الفترة، وكان ذلك راجعا في الأساس إلى التحسينات التي حصلت على سياسات وإمكانيات هذه الدول من جهة، والتغيرات الهيكلية في كل من الدول المانحة والمتلقية والتي ساهمت في دمج سوق رأس المال الدولية كان لها دورها كذلك، زيادة على عملية تحرير الأسواق وإلغاء اللوائح وتدويل العمليات متعددة الجنسيات.[1]

المطلب الرابع: انعكاسات العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية

لاشك في أن الدول النامية شانها شان سائر دول العالم تتأثر بالعولمة، فهي تمتلك مقومات الاستفادة من الفرص الجيدة التي توفرها العولمة، كما أنهاعرضة لأأ ن تضار بها، لذا يرى البعض أن العولمة قد تكون مفيدة في تنشيط حركة الاقتصاد في الدول النامية، بينما يحذر البعض الآخر من الضرار التي قد تلحق به، ويؤكد البعض أن الدول النامية سوف تتفاوت فيما تجنيه من الأرباح أو يلحق بها من خسائر تبعا لهياكلها الاقتصادية من ناحية، وإذا نظرنا إلى الآثار التي يمكن أن تنتج عن العولمة نجدها كثيرة ومتنوعة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها، وهذه الآثار منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي.[2]

وان المتتبع للدراسات والآراء التي انضمت على تحديد الآثار المحتملة للعولمة على الاقتصاديات الدول النامية يسجل وجود فريقين.[3]

– **الفريق الأول**: يرى بان العولمة شر لابد منه بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والمختلفة على حد السواء، وشر كذلك على الفئات العاملة بالدول المتطورة لأنها ستؤثر في النهاية على امتيازاتها ومستوى أجورها وشروط عملها وحقوقها المكتسبة، وهذا الفريق يسانده العديد من الفئات المعارضة للعولمة حتى في الدول المتطورة.

[1] حاكمي بوحفص، **العولمة – الادماج السريع والمنافع المحدودة: حالة الدول النامية**، الملتقي الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على الدول العربية جامعة سكيكدة، ماي 2001، ص 15.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007، ص ص 121-122.

[3] فريد كورتل، **انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربية – اشارة خاصة لحالة الأمن الغذائي**، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الاعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية –الأردن، 12-14ماي 2003، ص 09.

– **الفريق الثاني**: هذا الفريق يرى عكس الأول بحيث يؤكد أنصاره على أن العولمة فرصة كبرى للنهوض باقتصاديات الدول النامية والمتخلفة، وهذا الفريق يمثله بالدرجة الأولى خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبعيدا عن آراء الفريقين نقول بان للعولمة جوانب ايجابية وأخرى سلبية على اقتصاديات الدول النامية، وحسب هؤلاء فإن تعظيم وتغليب كفة الجوانب الايجابية على الجوانب السلبية للعولمة يتوقف على حسن اختيار هذه الدول ومدى إعدادها واستعدادها مع هذا النظام الجديد.

فلقد كانت الفترات السابقة تسمح بوجود نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، ولكن العولمة بصيغتها الحالية وتزايد أهمية أدوات النظام الرأسمالي والمؤسسات الدولية التي تروج لهذا النظام لن تسمح بوجود أنظمة مختلفة، وتحولت أوضاع الدول وأنظمتها السياسية والاقتصادية من الاختيار إلى القبول بالواقع غير الشروط، ولكي تستفيد الدول النامية من فرص العولمة لتحقيق التنمية تبرز حاجتها إلى السعي في اتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان اندماج دائم ومتوازن مع السوق العالمي.

ولقد بدأت العديد من الدول النامية باتخاذ إجراءات أحادية الجانب لتحرير اقتصادياتها منذ الثمانينات وعلى الأخص فيما يتعلق بتحرير قطاع التجارة الخارجية وذلك بهدف الاستفادة من عولمة الأسواق.

وفي الحقيقة فإن سياسات تحرير التجارة الخارجية التي طبقتها بعض الدول النامية لم تقتصر على إلغاء السياسات المعيقة للتصدير وزيادة الاعتماد على آلية السعر، وإنما شملت أيضا تخفيض مستوي التدخل الحكومي.

غير أن فشل بعض المحولات للاندماج في الاقتصاد العالمي يعود إلى كون الدول النامية حاولت السعي لزيادة حجم الصادرات مع الإبقاء على سعر الصرف الحقيقي لعملاتها مبالغ فيه، حيث أن سعر الصرف الحقيقي لايؤثر فقط على مقدار الطلب على الصادرات ولكنه في نفس الوقت يؤثر على جانب العرض.

وعلى هذا الأساس فإن الدول النامية مطلوب منها في ظل عولمة الإنتاج والاستثمار والتجارة أنتتبنى سياسات داخلية تساعدها على تحقيق التنمية في إطار اندماج متوازن في الاقتصاد العالمي.[1]

خاتمة الفصل:

عرف الفكر الاقتصادي في مجال تنظيم التجارة الدولية منهجين أساسيين أولهما: الدعوة إلى حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة لأخرى، أما الثاني: فيدعو إلى تدخل الدولة، أي فرض قيود على التجارة الخارجية ولكل دولة منهج تتبعه بما يتماشى مع مصالحها.

[1] محمد محمود خليل: **آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية مع اشارة خاصة إلى الاقتصاديات العربية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة تكريت، العراق، العدد 09، 2008، ص 77.

ومع بروز المعالم الجديدة للنظام الدولي للعلاقات الاقتصادية الدولية وتحت تأثير العولمة أصبح تحرير التجارة الدولية ضرورة وواقعا مفروضا على جميع الدول،باعتبارها محركا أساسيا لعملية النمو الاقتصادي وتستعين في هذا الشأن بمؤسساتها الثلاث: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارية من أجل تنظيم هذه العلاقات وهنا وجدت الدول النامية نفسها أمام تحديات كبيرة يصعب تجاوزها، نظرا لضعف هياكلها الأساسية وتفاقم حجم المديونية لذا أسفرت أغلب التجارب التنموية بالفشل فلجأت لعقد اتفاقيات تجارية مع البلدان المتقدمة، كالاتحاد الأوربي غير أنه من المتوقع أن تكون الآثار السلبية أكبر من الآثار الايجابية، لذا أصبح التكامل الاقتصادي للدول النامية ضرورة حتمية لمواجهة مختلف تحديات العولمة الاقتصادية.

تمهيد:

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة التي أفرزتها ظاهرة العولمة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول النامية ومنها الدول العربية على إنشاء التكتلات الاقتصادية لتواكب التغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي ومن بينها التكامل الاقتصادي للدول المغاربية أو ما يسمى اتحاد المغرب العربي و كذلك اتفاق الكوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا)بالإضافة إلى مجلس التعاون الخليجي وهذا ماسنتطرق إليه من خلال:

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي المغاربي

المبحث الثاني:اتحاد الكوميسا

المبحث الثالث:اتحاد تعاون المجلس الخليجي

المبحثالألأول : التكامل الاقتصادي المغاربي

لقد استشعرت الدول المغاربية منذ البدايات الأولى لاستقلالها بضرورة قيام إتحاد المغرب العربي وتكامله اقتصاديا، وأنه من بين أهم المنافذ لمواجهة المشاكل الاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى أن بقاء الدول فرادى في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم مسألة لا تؤمن عواقبها، لذلك سعت دول المغرب العربي بعد التخلص من الاستعمار إلى بناء واثبات سيادتها داخليا وخارجيا، من خلال الدخول في معترك العمل الجماعي الذي أضحى إحدى الظواهر البارزة المعبرة عن إدراك تلك الدول وتمثيلها لخصائص وسمات النظام الدولي في تطوره الراهن.

المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي

كانت الاهتمامات الأولى للدول المغاربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تتمحور حول الكفاح والنضال ضد الاستعمار، مرتكزة في ذلك على عوامل اللغة والدين والتاريخ والإرث الثقافي والوجدان المشترك. وقد نالت الدول المغاربية استقلالها تباعا، بدءا بليبيا التي تحررت من استعمار إيطاليا عام 1952، ونالت الدول الأخرى استقلالها فيما بين 1956 و 1962 من سيطرة فرنسا، وهي تونس والمغرب و موريتانيا والجزائر، لتجد هذه الدول نفسها أمام استحقاقات من نوع جديد، وتحتاج إلى وسائل و إمكانيات مختلفة للتغلب عليها. وقد أدركت البلدان المغاربية مبكرا أن التنمية الجادة لا يمكن أن تكون قطرية ضيقة، مما قد يعرضها لأن تمارس عليها شروط التبعية والانغلاق، وتكييف خططها وبرامجها طبقا لما ترسمه القوى المهيمنة، فالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكبر من أن تواجهها دولة بمفردها، بل حتى الدول الكبرى أصبحت تلوذ بفضاءاتها الإقليمية[1] ومن هنا يمكن القول أن الدول المغاربية في حاجة ماسة إلى إقامة التعاون والتكامل فيما بينها أكثر من أي وقت مضى.

الفرع الأول: نشأة وتطور اتحاد المغرب العربي

كان من إفرازات العولمة تصاعد وتيرة التحرر وبداية عصر التكتلات الإقليمية التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين، فالتحديات التي فرضها قيام السوق الأوروبية، وبروز تيار الوحدة في المشرق العربي،بإتمام الوحدة السورية المصرية، ومحاولة إقامة اتحاد هاشمي بين الأردن والعراق، دفعت القوى الشعبية لدول المغرب العربي الثلاث تونس والمغرب والجزائر إلى عقد مؤتمر طنجة في عام 1958، متخذة من الدعوة إلى وحدة المغرب العربي الكبير شعارا يعزز كفاحها من أجل التحرر. وقد سبقتها أول مبادرة سنة 1956 التي كان من المقرر أن تنعقد

[1] محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، قطر، 7-نوفمبر 2007، ص 2.

في مدينة طنجة بين زعماء الدول الثلاث، لإرساء البناء المغاربي، وأحبطت هذه المحاولة بسبب اختطاف الطائرة التي كانت تقل زعماء المقاومة الجزائرية من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي. وقد تضمن ميثاق طنجة عددا من المباديء لتي تحدد إطار التكامل الإقليمي وهي:[1]

- إقامة اتحاد فيدرالي بين الدول الأعضاء، بشرط حصول الجزائر على استقلالها.
- إنشاء جمعية استشارية تمثل شعوب المجموعة.
- إقامة أمانة عامة تتولى الجوانب التنفيذية.
- التأكيد على إقرار المصير المشترك في العلاقات الخارجية والدولية.

تلخص المباديء التي جاءت في ميثاق طنجة، سعي الدول الثلاث إلى العمل الإقليمي المشترك بعد استكمال بناء الدولة القطرية وتحريرها من الروابط التي تشدها إلى المراكز الاستعمارية، وتأمين استقلالها بالتعاون في مواجهة الهيمنة الغربية. و قد تم توقيع اتفاقيات الرباط عام 1963، لتحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة (تونس، الجزائر، والمغرب) تجاه السوق الأوربية المشتركة، والتنسيق بين مخططاتها التنموية، واتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية. وفي أكتوبر عام 1964، انعقد أول اجتماع بين وزراء الاقتصاد المغاربة، اتخذوا فيه جملة من القرارات تتعلق بالمبادلات التجارية والتصنيع الجهوي، وتنسيق الإجراءات الجمركية، وتقرر أيضا في هذا الاجتماع إنشاء أجهزة التعاون المغاربي والمتمثلة في اللجنة الاستشارية القارة ومركز الدراسات الصناعية. ثم انعقد اجتماع ثاني في شهر نوفمبر من نفس السنة بمدينة طنجة المغربية، أولى خلالها وزراء الاقتصاد عناية خاصة بأحكام التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية، وبين مختلف الوحدات الصناعية، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا تمويل مشاريع التنمية وتوحيد السياسات في مجال القوى العاملة والتكوين المهني.[2]

بعدها جاء اجتماع ليبيا في مايو 1965 الذي ركز على صناعة الفولاذ، إضافة إلى قطاع التأمين والمواصلات، وتنسيق سياسات التصدير في مجال الحلفاء وتنظيم الإحصائيات الصناعية. ثم تلاه اجتماع الجزائر في فبراير 1966،ـ الذي تم التأكيد فيه على تنسيق السياسات التجارية مع الخارج، وسياسات السياحة والإحصاءات التجارية والصناعية، كما أيد أيضا التوصيات السابقة المتعلقة بصناعة الحديد والصلب وصناعة الزجاج والتركيب الهندسي خصوصا في قطاع صناعة السيارات، إضافة إلى اختيار العاصمة التونسية مقرا للجنة الاستشارية وتعيين ممثلي الحكومات وكاتب اللجنة[3]. بعد ذلك تقرر في الندوة المنعقدة بتونس في نوفمبر 1967

[1] محمد محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك– أبعاده و تطوره**، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص 486-488.
[2] مقروس كمال، مرجع سابق، ص 128.
[3] بهلولي فيصل، مرجع سابق، ص 212.

دراسة آفاق التعاون، وطلب الوزراء في اجتماعهم وضع برنامج تنسيقي لخمس سنوات يؤدي إلى تكامل اقتصادي مغاربي، يشمل تحرير التجارة البينية، وتنسيق إجراءات الحماية إزاء الخارج، وزيادة التجارة البينية للمنتجات الزراعية، و إيجاد وسيلة للمدفوعات من أجل تشجيع التجارة الإقليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات المتفق على إنشائها وحمايتها من المنافسة الأجنبية. وفي هذا الصدد أعدت اللجنة الاستشارية البرنامج المطلوب، وفقا لهذه الأسس، وقدمت اللجنة هذا المشروع إلى مؤتمر الوزراء عند اجتماعهم في الرباط عام 1970، حيث تم رفض هذا المشروع نظرا لعدم قبول بعض الأعضاء[1]، وتقرر إعادة النظر فيه مرة ثانية عام 1975 في قمة الجزائر، وعرضت اللجنة الاستشارية صيغة جديدة للاتفاقية، تمثلت في إنشاء مشاريع صناعية مشتركة تنتج للسوق الإقليمية، غير أن هذا الأخير اعترضته مشاكل عديدة، على غرار قضية توطين المشروعات المشتركة، التضارب بينها وبين المنشآت القطرية المماثلة، وتفضيل الدول للمشروعات سريعة العائد. وهكذا فشل أسلوب التنسيق بين الصناعات، وأعقب ذلك مرحلة من الصراعات أدت إلى المديونية، وتراجع معدلات التنمية، وضعف العلاقات التجارية، حيث توقف العمل بهذا التجمع عندما أعلنت الجزائر تجميد عضويتها فيه عام 1979.[2]

وخلال حقبة الثمانينات مرت الدول المغاربية بظروف اقتصادية وسياسية صعبة، حيث انخفض الأداء الاقتصادي، وتنامت أزمة المديونية الخارجية، وانعكاسات انضمام اسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي الذي وقف استيراد العديد من المنتجات الزراعية من الدول المغاربية، وفي هذه الفترة تم عقد اتفاق الإخاء و الوفاق بين تونس والجزائر وموريتانيا سنة 1983، وبدأ الحديث في أواخر 1987 عن تعزيز وتوسيع نطاق هذا الاتفاق ليضم كلا من المغرب و ليبيا. كما استأنفت العلاقات بين الجزائر و المغرب في منتصف عام 1988 بعد قطيعة دامت 12 سنة، ليصبح الجو مهيئا لإعادة بعث العلاقات المغاربية والاتفاق على التعاون الإقليمي بين الدول الخمس. وبدأت نقطة التحول الجديد للعمل المغاربي خلال القمة العربية التي عقدت في الجزائر في 1988، حيث عقد على هامشها اجتماع بين قادة دول المغرب العربي، صدر على إثره بيان زرالدة التاريخي، الذي شكلت فيه لجنة مغاربية عليا كلفت بوضع الإطار السياسي لاتحاد المغرب العربي. وتم التوقيع بشكل رسمي عن تأسيس "اتحاد المغرب العربي" من قبل رؤساء الدول الخمس (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، و موريتانيا) في قمة مراكش في 17/02/1989، والتي وضعت هياكل الاتحاد، متضمنة أهدافا وطموحات كبيرة يتم انجازها خلال أربع سنوات مثل:

- حرية التبادل التجاري.

[1] مقروس كمال، مرجع سابق، ص 128.

[2] موسوعة مقاتل الصحراء. www.moqatel.com

- إلغاء الحدود الداخلية.
- إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار.
- تحقيق الوحدة الجمركية.

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي المغاربي.

- تمتين روابط الأخوة التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها.
- تحقيق التقدم و الازدهار للمجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في حفظ السلم القائم على العدالة والمساواة.
- إتباع سياسة مشتركة في الميادين المختلفة.
- العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص، الخدمات، البضائع و رؤوس الأموال.[1]
- إتساع حجم السوق.
- تدعيم المركز التفاوضي للدول المغاربية في تعاملها مع العالم الخارجي.
- التغلب على ندرة الموارد التي تعاني منها بعض الدول المغاربية.
- الحد من التقلبات في حصيلة الصادرات.
- تحفيز الاستثمارات.
- خلق فرص عمل و التخفيف من البطالة.
- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية.[2]

و قام مجلس الرئاسة المغاربي (وهو أعلى هيئة في مؤسسات الاتحاد) في أول لقاء جمع قادة الدول الخمسة في 23 جويلية 1990 بزرالدة بالجزائر، وضع التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية تتمحور أهدافها حول: تحقيق الأمن الغذائي المغاربي وترقية الموارد البشرية والطبيعية، والتعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع تبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، وصار هدف الاتحاد تشكيل وحدة اقتصادية بين الدول الأعضاء، على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة حسب هذه الإستراتيجية، عبر ثلاث مراحل ابتدائية:[3]

---

[1] مقروس كمال، مرجع سابق، ص 129.

[2] بهلولي فيصل، مرجع سابق، ص ص 213-214.

[3] محمد بوبوش، **وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 42، 2008، ص 88.

المرحلة الأولى (1992–1995): تهدف هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير القانونية والإدارية والمالية التي تشجع على إقامة مناخ للتعامل المغاربي، وكذلك وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية و الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية.

المرحلة الثانية(1996–1999): إنشاء اتحاد جمركي، يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة، تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق الخارجية، وقد أقامت اللجنة الاقتصادية المغاربية بإنشاء مشروع يتضمن الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة، والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية، ووضع سياسة التجارة الخارجية، و الاتفاق على مدونة تعريفية موحدة.

المرحلة الثالثة: ابتداءا من سنة 2000، تأسيس اتحاد اقتصادي في بلدان المغرب العربي الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل، والذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان الأعضاء.[1]

الفرع الثالث: شروط العضوية في الاتحاد

1– الشروط الموضوعية:وهي شروط إلزامية يجب توفرها في الدول التي تطلب عضوية الاتحاد، و تتمثل في:

– **أن تكون دولة**: تقتصر عضوية الاتحاد على الدول القائمة و المستقلة فقط مهما كان نظامها السياسي، ولا تشمل الأشكال الأخرى كالجماعات والمنظمات الدولية.

– **أن تكون دولة عربية أو افريقية**: يجب أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة عربية أو افريقية، ويجب أن تتوافق سياستها مع أهداف و مبادئ الاتحاد.

– **أن تكون دولة مستقلة**: يجب أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة و ذات سيادة على أراضيها، وبالتالي تستطيع تحمل جميع الالتزامات.

2– الشروط الشكلية: وتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الدولة طالبة العضوية، ويمكن إجمالها في إجرائين رئيسيين هما:

– أن تتقدم الدولة الراغبة في الانضمام بطلب الانضمام إلى الإتحاد المغاربي، وذلك بعد استيفائها الشروط الموضوعية، ويتكفل الأمين العام للاتحاد بتلقي هذا الطلب، و الذي يقوم بدوره بإبلاغ مجلس الرئاسة الذي له سلطة القبول أو الرفض.

[1] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 88.

– بعد تلقي مجلس الرئاسة طلب الانضمام، يقوم بالتصويت عليه، حيث يتم قبول انضمام دولة جديدة بإجماع كافة الدول الأعضاء باعتبارها القاعدة العامة للتصويت فيه.[1]

المطلب الثاني: أجهزة التعاون المغاربي

تولت لجنة متابعة قضايا الاتحاد مهمة وضع الصيغة النهائية للبنيان المؤسسي للاتحاد المغاربي، الذي اقره اجتماع القمة الأول عام 1990، مع إعطاء الأجهزة مزيدا من الفاعلية في عملها الوحدوي. و حسب اتفاقية التأسيس يتكون الإطار المؤسسي للاتحاد على ثلاث مستويات وهي:

الفرع الأول: الأجهزة ذات الطابع التقريري والتنفيذي

1– مجلس الرئاسة: و يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، وتكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء، ويعقد دوراته العادية كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، و له وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

2– مجلس وزراء الخارجية: يتألف من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، يتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة، وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، ودراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة، يعقد مجلس وزراء الخارجية دورات عادية كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد أعضائه ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء.

3– مجلس وزراء الحكومات: وهو جهاز من أجهزة التنفيذ حسب المادة (7) من معاهدة إنشاء الاتحاد، حيث تنص على: وزراء حكومات الدول الأعضاء، أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ولم تحدد المادة اختصاصات المجلس، والملاحظ أن هذا الجهاز نموذج متميز حيث جاء خلافا لمعظم التجمعات الاقليمية.[2]

الفرع الثاني: الأجهزة ذات الطابع الإداري و الاستشاري والقضائي

[1] بهلولي مصطفى، مرجع سابق، ص 202.

[2] مقروس كمال، مرجع سابق، ص 136.

1- الأمانة العامة: وهي الجهاز الإداري والفني للاتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي و المهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة، وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد. وتضم ممثل واحد عن كل دولة، وتكون رئاستها بالتناوب.

2- **مجلس الشورى:** وهو بمثابة برلمان مغاربي يتكون من نواب ينتخبهم زملاؤهم من المجالس النيابية الوطنية، وعددهم كان 10 أعضاء لكل دولة، وانتقل العدد إلى 20 عضو، ثم إلى 30 عضو لكل دولة، أي بمجموع 150 عضو للمجلس ككل. وينحصر دوره في إبداء رأيه فيما يعرض عليه من مشاريع و قرارات، كما له الحق أن يرفع لمجلس الرئاسة مايراه مناسبا من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد و تحقيق أهدافه، و يربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، و الأمانة العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك، و التعاون مع التجمعات الإفريقية المماثلة، و ربط الصلة أيضا بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

3- الهيئة القضائية: تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، و تجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، و تكون أحكام الهيئة ملزمة و نهائية، كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، و مقرها بنواقشط في موريتانيا.

الفرع الثالث: أجهزة التنسيق والمتابعة.

1- لجنة المتابعة: تعتبر لجنة المتابعة هيئة متخصصة في التنفيذ، وقد نصت المادة(9) من معاهدة التأسيس على أنه يجب على كل دولة عضو أن تعين في مجلس وزرائها عضوا يختص بشؤون الاتحاد، و هؤلاء تتألف منهم لجنة مهمتها متابعة قضايا الاتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات، و تطبيق القرارات و تنشط العمل الوحدوي، و تقييم التقدم الحاصل، مع تحديد العوائق واقتراح الحلول، و تقديم نتائج أعمالها في الأخير إلى مجلس وزراء الخارجية.

2- اللجان الوزارية المتخصصة: تم استحداثها في قمة تونس وتتكون من أربعة لجان وزارية تهتم كل لجنة بالدراسة والبحث في مجال اختصاصها، وهي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية، لجنة البنى التحتية الأساسية، لجنة الموارد البشرية.

3- المجالس الوزارية القطاعية: وهي مجالس فنية يترأسها وزراء، و تضم مجموعة من الخبراء في القطاعات والميادين المعنية وفرق عمل، أما طريقة العمل فتبدأ بتحضير الموضوع من طرف الخبراء وفرق العمل، وترفع المحاضر بتوصيات

إلى المجلس القطاعي الذي بدوره يرفعها إلى اللجنة الوزارية المختصة، ثم بعد ذلك يرفع العمل الى مجلس وزراء الخارجية وأخيرا إلى مجلس الرئاسة.[1]

الفرع الرابع: الأجهزة المختصة

1- الجامعة المغاربية: تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها و الإمكانيات المتوفرة في كل منها، وتهدف إلى تكوين طلبة السلك الثلاث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة ومقرها طرابلس.

2- الأكاديمية المغاربية للعلوم: تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد، والسعي لمنع هجرة الأدمغة المغاربية، مقرها طرابلس.[2]

3- المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية: تم التوقيع على إنشائه بتاريخ 10/03/1991 ومقره تونس، يهدف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد و إنجاز و تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة في جميع المجالات، وكذلك تشجيع انسياب رؤوس الأموال واستثمارها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.[3]

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي:

---

[1] مختار مسامح، **توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، مابين الضرورة الاقتصادية و التجارية و خصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص 244.

[2] الموسوعة الحرة، ويكيبيديا (www.wikepidia.com)

[3] مقروس كمال، مرجع سابق، ص 138.

الشكل(2): الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.

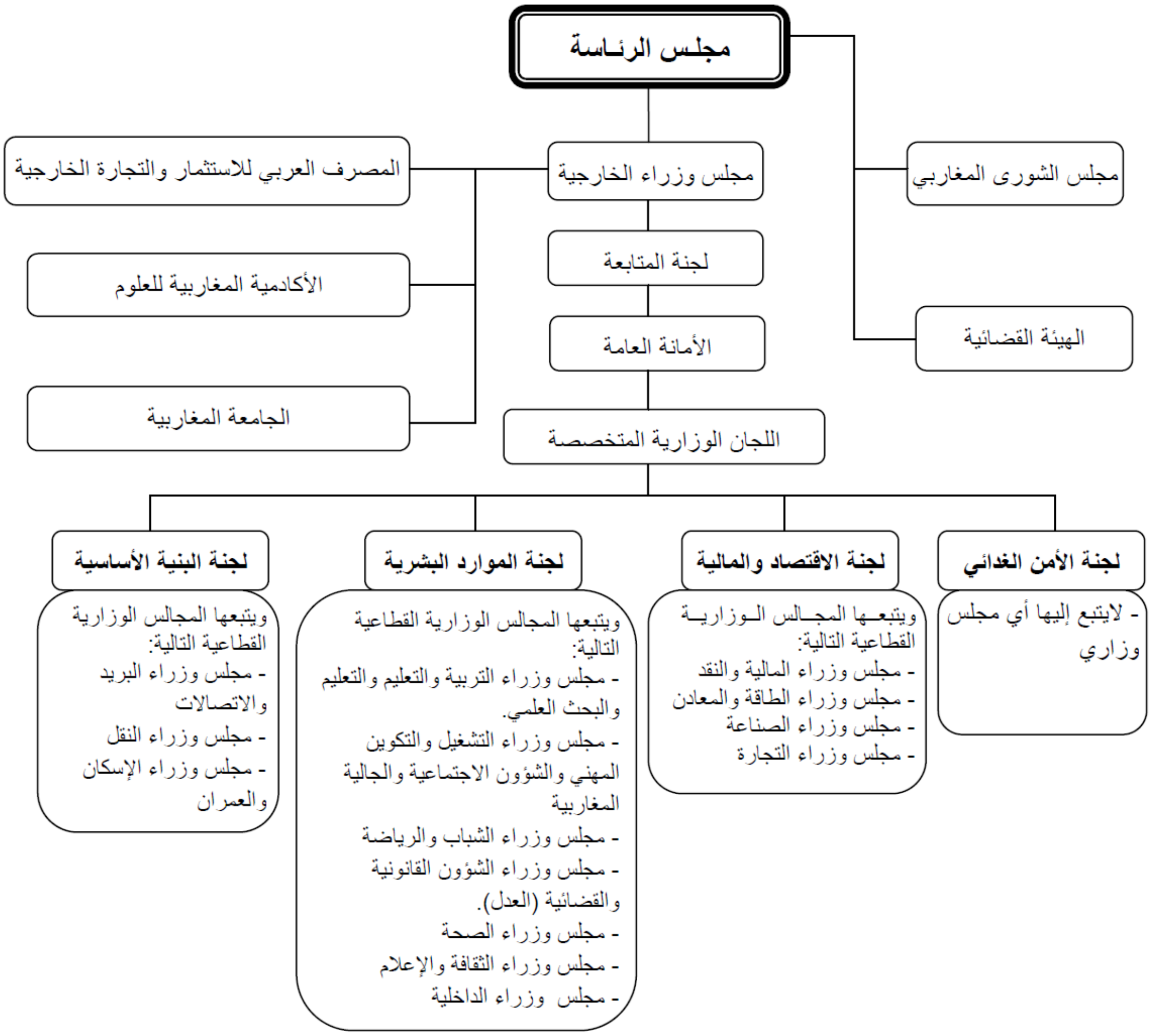

المصدر: جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، مرجع سابق، ص298.

المطلب الثالث: مقومات وعراقيل الاتحاد المغاربي.

و ككل تكتل أو اتحاد لابد أن يتميز بمقومات خاصة تدعو لإكمال مسيرته، في نفس الوقت نجد بعض العراقيل أو الأسباب التي تحول دون نجاحه وكذلك الاتحاد المغاربي.

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي

وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك، الدين الإسلامي واللغة العربية وكذلك الطاقات البشرية الهائلة الجزائر بـ 40 مليون نسمة، المغرب بـ 34 مليون نسمة، تونس 10 ملايين نسمة وليبيا 6 ملايين وموريتانيا 3 ملايين هذا التباين يساعد على التقارب والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة و غنى الدول الأعضاء بالموارد الطبيعية، حيث تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفوسفات في المغرب وتونس، في حين تتركز في الجزائر وليبيا الثروات النفطية، بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية بموريتانيا. ويمكن ذكر بعض الاحتياطات التي تزخر بها الدول المغاربية و التي تحتل مراتب متقدمة عالمية أهمها مايلي:

- 5% من الاحتياطات العالمية للبترول(4 مليار طن)
- 4% من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي(3761مليار م^3)
- 34 % من الاحتياطات العالمية للفوسفات(44 مليار طن)
- 16.6% من الاحتياطات العالمية للفحم(134 مليون طن)
- 2% من الاحتياطات العالمية للزنك(104 مليون طن)[1]

- يضم الاتحاد المغاربي شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل و الإنتاج، وبتوفير التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل من حيث الكم والنوع.

- الموقع الاستراتيجي المتميز بواجهتين بحريتين حيث يطل على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط إذ يمتد الساحل المطل عليه على ما يفوق 5000 كلم، حيث يمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية للنقل الجوي والبحري و إنشاء صناعة تستوعب الأيدي العاملة المدربة.[2]

- شساعة المساحة حيث يحتل المغرب العربي بدوله الخمس جغرافيا مساحة تقدر بـ 5.785.591 كلم^2 وتمثل الأراضي الفلاحية مايقارب 25 مليون هكتار وهي صالحة للزراعة.

والجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري لدول الاتحاد المغاربي:

[1] محمد الشكري، مرجع سابق، ص 10.

[2] عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، **المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية**، مجلة البيان–مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2010، ص 378.

الجدول رقم (2) تطور الواردات والصادرات الإجمالية والميزان التجاري في دول الاتحاد المغاربي (2006–2011) الوحدة(مليار دولار)

السنوات		2006	2007	2008	2009	2010	2011
التجارة السلعية في الاتحاد المغاربي							
التجارة السلعية في تونس	قيمة الصادرات	11.71	15.16	19.21	14.43	16.42	17.82
	قيمة الواردات	15.05	19.09	24.57	19.18	22.21	23.94
	الميزان التجاري	-3.34	-3.93	-5.36	-4.75	-5.79	-6.12
التجارة السلعية في الجزائر	قيمة الصادرات	54.73	60.92	79.15	45.48	57.76	73.81
	قيمة الواردات	20.68	27.63	39.48	39.29	40.21	46.45
	الميزان التجاري	34.05	33.29	39.67	6.19	17.55	27.36
التجارة السلعية في ليبيا	قيمة الصادرات	39.35	48.99	62.12	37.05	52.82	14.96
	قيمة الواردات	13.52	20.01	20.92	24.75	29.82	7.81
	الميزان التجاري	25.83	28.98	41.2	12.3	23	7.15
التجارة السلعية في المغرب	قيمة الصادرات	12.73	15.32	20.09	13.97	17.71	20.59
	قيمة الواردات	23.94	31.89	42.07	32.64	35.55	42.69
	الميزان التجاري	-11.21	-16.57	-21.98	-18.67	-17.84	-22.1
التجارة السلعية في موريتانيا	قيمة الصادرات	1.36	1.46	1.78	1.36	2.09	2.71
	قيمة الواردات	1.31	1.44	1.94	1.47	1.97	2.41
	الميزان التجاري	0.05	0.02	-0.16	-0.11	0.12	0.3

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي **www.maghrebarabe.org**

الشكل رقم (3) الميزان التجاري لدول الاتحاد المغاربي (2006–2011) الوحدة(مليار دولار)

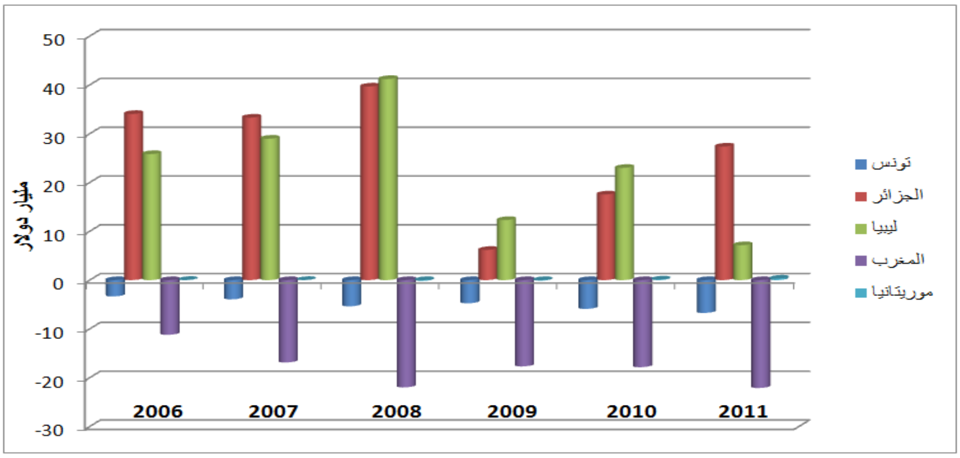

المصدر: من إعداد الطالبة (من مخرجات برنامج Excel) بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يتضح من خلال الجدول والأعمدة البيانية مجموعتين من الدول المغاربية دول نفطية متمثلة في الجزائر وليبيا، حققت موازينها التجارية فوائض بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تضاعفت بشكل كبير، حيث انتقل رصيد الميزان التجاري للجزائر من 34.05 مليار دولار سنة 2006 إلى 39.67 سنة 2008، نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات النفطية، قبل أن ينخفض إلى 6.19 مليار دولار سنة 2009 نتيجة انخفاض الصادرات النفطية، ليعود إلى الارتفاع بعد ذلك إلى 27.36 مليار دولار سنة 2011، وبنفس الاتجاه حقق الميزان التجاري الليبي فائضا، إذ انتقل من 25.83مليار دولار إلى 41.2 مليار دولار سنة 2008، بسبب الزيادة الكبيرة التي عرفتها الصادرات النفطية الليبية نفس الفترة، لينخفض إلى 12.3 مليار دولار سنة 2009 نتيجة انخفاض الصادرات النفطية، ثم يعود ليبلغ 23 مليار دولار سنة 2010، ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2011 ليبلغ 7.15 مليار دولار نتيجة الأحداث السياسية غير المستقرة التي شهدتها البلاد في نفس السنة.

في المقابل حققت الدول غير النفطية وهي تونس والمغرب وموريطانيا، عجزا في ميزانها التجاري طيلة هذه الفترة، باعتبارها بلدان مستوردة بصفة أساسية للنفط ومشتقاته متأثرة سلبيا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

الفرع الثاني: أسباب فشل الاتحاد المغاربي

تميز الفكر الاقتصادي المغاربي بالسكون خلال عهود الاستعمار الطويلة، لذلك جاء مقلدا وتبعيا بعد الاستقلال مما عمق التشوهات التي تعاني منها الهياكل الإنتاجية والاقتصادية في الدول المغاربية، حيث تتمحور النشاطات الاقتصادية فيها على إيرادات متأتية من موارد طبيعية أو نشاطات لا تتطلب جهد إنتاجي إبداعي وذات قيمة مضافة عالية، و إهمال إنتاج السلع و الخدمات ذات المحتوى التكنولوجي المكثف، والتي تستدعي ممارسة كفاءة علمية وتقنية عالية، كما تحتاج إلى بنية متطورة في مجال التدريب المهني و تجهيز و توجيه القدرات البشرية، بالإضافة إلى كل ما يلزم من بنية تحتية صناعية وتقنية عالية، كما تحتاج إلى بنية متطورة في مجال التدريب

المهني و تجهيز و توجيه القدرات البشرية، بالإضافة إلى كل ما يلزم من بنية تحتية صناعية وتقنية كفيلة بتأمين القدرة التنافسية لعدد كبير من السلع والخدمات المطلوبة في الأسواق الدولية.

غلوب مبدأ التنافس والصراع أكثر منها على مبدأ التكامل، وهذا راجع إلى اختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة في أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال، ففي المغرب الأقصى ساد نظام الملكية الدستورية و النهج الليبرالي المرتكز على التعددية الحزبية، و اختارت الجزائر النهج الاشتراكي القائم على الحزب الواحد، أما تونس فقد تبنت نظام رئاسي أسسه الرئيس بورقيبة، وفي ليبيا استبدل النظام الملكي بنظام عسكري بعد انقلاب 1969، يقوم على تنظيمات اللجان الشعبية، في حين نجد موريتانيا يدير دفة الحكم فيها مجلس عسكري مؤقت. ومن ثم فقد اتسمت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بالتوتر و التصعيد، فمشكلة الصحراء الغربية كانت ولا تزال سببا في استمرار الخلاف الجزائري المغربي، بسبب تشبث الجزائر بموقفها الداعم و المساند للجمهورية العربية الصحراوية، وكذلك الخلافات الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية.[1]

تميزت التجربة المغاربية بتعدد معوقاتها المؤسساتية الناجمة عن الاقتضاب الشديد في نص المعاهدة المنشئة للاتحاد و في محتواها وأغراضها مقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف، فمثلا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة 1957، احتوت على 248 مادة بها 4 ملاحق و 9 تصريحات، بينما نجد معاهدة الاتحاد المغاربي تقع في 19 مادة فقط، كما يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، و أيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك و المراحل الزمنية للوصول الى الأوضاع الجديدة، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جليا أن الريبة في ما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر، كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدات إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. و لعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة و عقدة السيادة و أيضا غياب الرؤية الإستراتيجية و الخبرة في مجال التكامل الإقليمي، يكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة).

وقد جاء في النص التأسيسي للاتحاد المغاربي مبدأ الاجماع، مع علمها بأن هذا الأخير كان سببا في تعطيل عمل الجامعة العربية، و حولها إلى جسد بلا روح، وما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة(المادة الثامنة عشر)، وسنرى بعد أن الدول المغاربية أدركت مدى عقم هذا المبدأ، و حاولت تصويب الأمور لتنشيط الاتحاد. كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط

[1] مقروس كمال، مرجع سابق، ص 157

موافقة و توقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، من بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على25 اتفاقية، وموريتانيا 19 اتفاقية، في حين لم يصادق المغرب إلا على خمسة اتفاقيات فقط. و عليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات [1] الخمس، و هذا العدد القليل بالنظر إلى الطموحات والمصير المشترك. ولذلك تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها. وقد درس الوزراء في اجتماعهم في مارس 2001 في الجزائر اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعة الاجتماع، ولكن هذه القضية أحيلت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغاربية.[2]

و بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد والتي تقارب 24 سنة، نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي و المعضلات الاقتصادية و ضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية الكبرى، ومنه لا بد من تعديل النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية و الدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضو، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي تبقى رهينة ظروف كل دولة، وبالتالي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك وتعطل مسيرته للتكامل، كما أن التصديق على الاتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية طويلة يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الظروف السائدة، مما يستوجب تعديلها، ومن بين العوائق أيضا الاختلاف في النظم والقوانين و اللوائح الإدارية بين دول الاتحاد، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها، مما يؤدي الى إضعاف سلطة الاتحاد وتقييدها والحد من فعاليتها.[3]

المبحث الثاني: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMISSA

تعتبر الكوميسا أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا، تجمع مجموعة من الدول ذات سيادة تحاول تشجيع التكامل الإقليمي فيما بينها من خلال تنمية التجارة و الموارد الطبيعية و البشرية و مواجهة تحديات العولمة بمختلف أنواعها.

[1] مقروس كمال،مرجع سابق، ص 160.

[2] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 91.

[3] جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الأول: نشأة وتطور تجربة الكوميسا

الفرع الأول: النشأة

ترجع أصول نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الإفريقي مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها، ولقد دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عام 1965 م إلى عقد اجتماع وزاري للدول المستقلة في ذلك الحين في شرق وجنوب القارة للنظر في المقترحات التي استهدفت في النهاية إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرعي وصدر عن هذا الاجتماع عدة توصيات من بينها توصية تقضي بإنشاء جماعة اقتصادية لدول وجنوب شرق القارة، واستمرت صور التعاون الاقتصادي بين هذه الدول ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ التفكير في كيفية دفع هذا التكامل للأمام، ومن خلال ذلك تم توقيع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق و جنوب إفريقيا في 21 ديسمبر 1981 م ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982 م، وكانت هذه المعاهدة تتضمن14 بروتوكولا تتضمن كافة جوانب وأنماط التعاون بين الدول المشاركة بالتعاون مع اللجنة الأوربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي، وبعد قرابة أحد عشر عاما من تلك المعاهدة اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في سنة 1993 م، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 08ديسمبر 1994م.[1]

ويضم هذا التجمع كل من الدول التالية "أنغولا، بورندي، جزر القمر، الكونغو، إريتيريا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، زامبيا، رواندا، سيشل، زيمبابوي، أوغندا، تنزانيا، سوازيلاند، أثيوبيا، جيبوتي، السودان، مصر، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب". [2]

الفرع الثاني: المبادئ التي قامت عليها الكوميسا

-1 تشكيل منطقة تجارة حرة كاملة تتضمن تحرير التجارة بين الأعضاء وتكفل حرية انتقال السلع المنتجة في السوق المشتركة، ولإزالة كافة القيود غير التعريفية على التجارة.

2- إنشاء إتحاد جمركي يتضمن تعريفة جمركية قيمتها (صفر%) على كل السلع ذات المنشأ في أي من دول السوق، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة على كافة الواردات من الدول غير الأعضاء.

---

[1] رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 197.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، الطبعة الأولى، ص 24.

-3 حرية حركة رأس المال والتمويل وتطبيق قانون إستثمار مشترك بغرض خلق مناخ موات لجذب الإستثمار الأجنبي وعبر الحدود والمحلي.

-4 إنشاء إتحاد للدفع في إطار برنامج التجانس النقدي، والعمل على إنشاء إتحاد نقدي للكوميسا.

-5 حرية إنتقال الأشخاص، وتطبيق إجراءات موحدة للتأشيرات بما في ذلك حق الإستيطان.

الفرع الثالث: أهداف الكوميسا.

أ- تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الإقتصادي خاصة التجارة والجمارك والصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والمواد الطبيعية والمسائل النقدية، بحيث يكون الهدف الأسمى هو رفع مستويات المعيشة، وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء.

ب -تحقيق النمو الإقتصادي المتواصل لكافة الأعضاء من خلال تعزيز تنمية أكثر توازنا وتجانسا لهياكلها الصناعية والتسويقية.

ت- تعزيز التنمية المشتركة لكل قطاعات النشاط الإقتصادي والتطبيق المشترك لسياسات الإقتصاد الكلي والبرامج لرفع مستويات المعيشة وتعزيز العلاقات بين البلدان المشاركة.

ث- ا لتعاون لخلق بيئة مواتية للإستثمار الأجنبيوالمحلي وعبر الحدود، بما في ذلك التطوير للأبحاث وتطوير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

ج- التعاون لتقوية علاقات السوق المشتركة بالعالم، واتخاذ مواقف مشتركة في المحافل الدولية.

ح- المساهمة في إنشاء وتقدم الجماعة الإقتصادية لإفريقيا.[1]

المطلب الثاني: بعض المؤشرات الإقتصادية للدول الكوميسا

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي.

لقد كان الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا في عام 2009 م ما يقارب 448 بليون دولار أمريكي، لتحقق بعدها قفزة نوعية، لتصل إلى ما يقارب 512.6 بليون دولار أمريكي كناتج محلي خام في العام 2010 م، لتحقق مقدار 573.5 بليون دولار أمريكي في العام 2011 م.

كذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد متباينا من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى.

ولقد حققت دولتين من الكوميسا وهما (مصر وليبيا) مجتمعتان ناتج محلي إجمالي في العام 2009 م، أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا والتي يقدر عددها ب 17 دولة، حيث قدر الناتج

[1] خاطر اسمهان، مرجع سابق، ص 45.

المحلي الإجمالي لليبيا ومصر ب 248.4 مليار دولار أمريكي، أما بقية الدول بما يقارب 200 مليار دولار أمريكي.

الجدول التالي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية (2008-2011):

الجدول رقم (3): بعض المؤشرات الاقتصادية لدول الكوميسا

المؤشرات الإقتصادية / الدول الأعضاء	2008				2009				2010				2011			
	ن.م.إ	معدل نمو ن.م.إ	نصيب الفرد من ن.م.إ	عدد السكان	ن.م.إ	معدل نمو ن.م.إ	نصيب الفرد من ن.م.إ	عدد السكان	ن.م.إ	معدل نمو ن.م.إ	نصيب الفرد من ن.م.إ	عدد السكان	ن.م.إ	معدل نمو ن.م.إ	نصيب الفرد من ن.م.إ	عدد السكان
مصر	162.4	7.2	2160	75.2	188	4.7	2450.4	76.7	215.8	5	2758.8	78.2	248.1	5.5	3109.3	79.8
ليبيا	89.9	3.4	14478	6.2	60.4	1.8	9529.3	6.3	76.6	5.2	11852.7	6.5	84.1	6.1	12772	6.6
السودان	58	6.8	1522	38.1	54.7	4.5	1397.8	39.1	65.7	5.5	1638.1	40.1	74.5	6	1809.6	41.2
كينيا	30.3	1.5	859.4	35.3	32.7	2.1	911.9	35.9	34.2	4.1	937.8	36.5	38.7	5.8	1041.7	37.1
إثيوبيا	26.7	11.2	330.5	80.7	32.3	9.9	390.3	82.8	30.6	7	360.8	84.8	31.7	7.7	365.3	86.8
أوغندا	14.4	8.7	450.7	32	15.7	7.1	474	33.2	17.7	5.6	514.8	34.2	18.8	6.4	526.5	35.6
زامبيا	14.7	5.7	1251.9	11.7	13	6.3	1086.1	12	16.1	5.8	1317.4	12.2	17.7	6	1421.4	12.4
الكونغو	11.6	6.1	184.4	62.9	11.1	2.8	171.5	64.8	12.6	5.4	189.5	66.7	13.7	7	199.3	68.7
موريشيوس	9.3	4.2	7330.1	1.3	8.8	1.5	6838.1	1.3	9.8	4.1	7605.2	1.3	10.4	4.7	8006.1	1.3
مدغشقر	9.5	7.1	468.1	20.2	8.6	-5	412	20.8	8.4	-1	393.5	21.3	8.9	3.7	408.9	21.9
رواندا	4.7	11.2	489.3	9.6	5.2	4.1	535.7	9.8	5.7	5.4	569.4	10	6.1	5.9	599.7	10.2
مالاوي	3.9	9.4	278.7	13.7	4.6	8	328.1	13.9	4.8	6	336.2	14.2	5.1	6.3	354.8	14.5
زيمبابوي	3.9	-14.5	334.9	11.7	4.4	4	374.8	11.7	5.1	2	438.5	11.7	5.5	0	467.8	11.7
سوازيلاند	2.8	2.4	2778.2	1	3	0.4	2906.9	1	3.1	1.1	3026.5	1	3.2	2.5	3087.3	1
إريتيريا	1.4	-9.8	275.5	5	1.9	3.6	362.9	5.2	2.3	1.8	423.5	5.3	2.7	2.8	484.5	5.5
بورندي	1.2	4.5	146.5	7.9	1.3	3.5	162.9	8.1	1.4	3.9	172	8.3	1.5	4.5	182.9	8.4
جيبوتي	1	5.8	1252.6	0.8	1	5	1304.2	0.8	1.1	4.5	1369.2	0.8	1.2	5.4	1464	0.8
سيشل	1	11.5	12.76	1	0.9	0.9-	10811	1	0.8	7.6-	8973	1	1	4	1143	1
جزر القمر	0.5	1	816.5	0.7	0.5	1.1	794.8	0.7	0.6	1.5	830.2	0.7	0.6	2.5	846.8	0.7

المصدر: **www.comessa.int**

الفرع الثاني: التجارة الخارجية

أما فيما يخص التجارة الخارجية، فلقد شهدت الكوميسا تطور مهم في معالم التجارة الخارجية، فلقد تضاعف حجم تجارتها الخارجية (الصادرات + الواردات) من 108.5 مليار دولار أمريكي في العام2004 م، إلى ما يقارب 262.6 مليار دولار أمريكي في2008 م، فلقد ارتفعت الصادرات من القيمة51.4 مليار دولار أمريكي في 2008م إلى 123.8 مليار دولار أمريكي في 2009م، كذلك ارتفعت الواردات من القيمة 57.1

مليار دولار أمريكي في 2008 م، إلى 138.8 مليار دولار أمريكي في 2009م [1]، ومنه فالميزان التجاري لدول الكوميسا يسجل عجزا.

الفرع الثالث: التضخم

يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة للتعرف على اقتصاديات أي دولة. فبالنسبة لدول الكوميسا يلاحظ بأن هناك دولا كثيرة تعاني من معدلات تضخم مرتفعة للغاية، فيما يمكن أن نسميه بالتضخم الجامح، فقد سجلت أنجولا معدل تضخم لسنة 1999 وصل إلى 270%، بينما زيمبابوي % 59، الكونغو الديمقراطية % 46 ومالاوي % 45، وزامبيا % 27,9 وبورندي % 26، السودان% 20. وهذا يكشف عن درجة معينة من درجات عدم التجانس بين دول الكوميسا، وعلى عدم كفاءة السياسات النقدية في هذه الدول مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية.[2]

الفرع الرابع: العمالة

بالنظر لكثرة العمالة في دول الكوميسا نجد أن نسبة التشغيل ضعيفة للغاية إذ أن معدل البطالة يصل إلى 50% من قوة المجتمع في بعض الدول مثل) أنجولا، جيبوتي، كينيا، زيمبابوي (، ولا شك أن معدل البطالة المرتفع في دول الكوميسا له دلالة كبيرة، فيكفي أن يشير إلى عدم تحقيق التوظيف الكفء للموارد وسوء استخدامها. ناهيك عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتفاقم مشكلة البطالة، ولعل ذلك يدفع دول الكوميسا إلى مزيد من تعميق عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها. ولتحسين المؤشرات الاقتصادية العامة وإزالة كافة القيود لزيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء.[3]

انطلاقا من العرض الموجز لبعض الملامح الاقتصادية الخاصة بدول الكوميسا، يمكن حصر أهم الخصائص الاقتصادية لهذه الدول فيما يلي:

- انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في الكثير من دول الكوميسا.
- وجود عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات.
- إن أكثر من نصف هذه الدول تعد من الدول الأكثر فقرا في العالم.
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية بكل خطورتها وآثارها.
- الاستقرار على أساليب محدودة في البيع.

[1] خاطر اسمهان، مرجع سابق، ص ص 46-49.
[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 208
[3] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 208

- ارتباط اقتصاديات بعض هذه الدول بالشركات المتعددة الجنسية.
- تعتمد العديد من الدول على سياسة المحصول الواحد كالفول السوداني، البن، الكاكاو، المطاط....
- الافتقار في معظمها إلى الكوادر الفنية المطلوبة للنهوض بالاقتصاد الوطني في هذه الدول.

لهذا تحاول الكوميسا دعمها لبعض القواعد لدفع اقتصاديات الدول الأعضاء، ومن بين هذه القواعد:

- الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمات داخل السوق.[1]
- مساعدة الدول ذات الاقتصاد الصغير والضعيف لاكتشاف فرص جديدة للتوسع في الصناعة والتصنيع من خلال التنمية المتنافسة للصناعة الزراعية، ولإنتاج سلع نسبية نهائية ومتوسطة ودعم الصناعات الصغيرة.
- ربط الصناعات الموجهة وعمل صناعات بغرض التصدير لإحداث تكامل في مجال الصناعة بين الدول، ولاستغلال توافر الميزة النسبية من مواد الخام الرخيصة، وإحداث نوع من التكامل الصناعي بين الدول الأعضاء.[2]

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي بين دول الكوميسا

يعتمد نجاح أي تجمع إقليمي على مجموعة من العوامل، عوامل اقتصادية تتعلق بالنمو والتقدم المنظم للدول الأعضاء، وعوامل تتعلق بتوافر الظروف السياسية المناسبة التي تمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها تجاه التجمع الإقليمي. فبالنسبة للكوميسا فإنها تواجه في مسيرتها التكاملية مجموعة من العقبات والمعوقات التي تؤثر على أداء التجمع وتحقيق الأهداف المبتغاة، فهي تحتاج إلى مواجهتها والتعامل معها للتقليل من آثارها السلبية، ومن أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

أولا: العوائق السياسية

1 - إن نجاح التكتل كمنظمة إقليمية مرتبط إلى حد بعيد بالاستقرار السياسي للدول الأعضاء، لذا فإن أهم التحديات التي تواجه دول الكوميسا هي النزاعات السياسية، منها ميراث العداء التاريخي بين دول الكوميسا قد يعوق مسيرة التكامل فيما بينها. فالإقليم يتميز بالصراعات السياسية سواء كان ذلك بسبب الحروب الأهلية داخل بعض دول الإقليم مثل الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، والمشكلة بين شمال الجنوب وجنوبه، أو بسبب النزاعات الحدودية بين بعض أعضاء دول الكوميسا مثل النزاع الصومالي مع كل من أثيوبيا وكينيا. ومطالب أوغندا في أقاليم تابعة لكينيا ومشكلة النزاع في البحيرات العظمى بين رواندا وبورندي... إلخ.

2- عدم وجود آلية إقليمية على مستوى التجمع لفض المنازعات.

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 209

[2] عبد الوهاب رميدي،نفس المرجع، ص 209.

3- النفوذ الأجنبي الذي يتدخل في النزاعات تحت قيادة الدول المانحة أو الصديقة، مثل التدخل في جنوب السودان ثم في دارفور، أو التنافس الأمريكي-الفرنسي الذي يؤثر سلبا على الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى.

4- ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التي تستطيع التعامل مع التكتل الاقتصادي بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من أجل مصالحها المشتركة.

فتتعدد صور التأثير السلبي لهذه الأحداث على عملية التكامل الإقليمي، فلها انعكاسات داخل الكوميسا سواء كانت انعكاسات دبلوماسية أو اقتصادية، لهذا أدركت دول الكوميسا خطورة تأثير هذه العوامل السياسية، فكان إنشاء الوكالة المتخصصة لتأمين حركة التجارة والاستثمار ضد الأخطار السياسية. كما اجتمع خبراء من الدول الأعضاء في أفريل 2001 لمناقشة هذه القضية، وأعدو تقريرين أحدهما خاص بأسباب النزاعات والمنظمات غير الحكومية في دعم الاستقرار في المنطقة.

لهذا يعتبر الاستقرار السياسي والأمن والسلام بين دول الكوميسا أحد الدعامات الأساسية للتنمية، لذا لا نستطيع أن نتجاهل أهميته على المستوى الإقليمي، فيعتبر الاستقرار السياسي أحد التحديات الرئيسية التي تقف في مواجهة التطبيق الفعلي للسياسات والبرامج الصادرة عن الكوميسا.

ثانيا: العوائق الاقتصادية

هناك مجموعة من العوائق الاقتصادية التي تعرقل من مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي نذكر منها:

1- صعوبات النقل: يعد مشكل النقل أحد أهم المشاكل التي تواجه تكتل الكوميسا سواء شمل هذا نقل السلع أو الأفراد، فدول الكوميسا رغم توافر العديد من وسائل النقل فيها، إلا أنها يغلب عليها طابع الميراث الاستعماري التي كانت تخدم أغراض استعمارية، والدليل على ذلك أنه في عام 1985 كانت المحاصيل جيدة في تنزانيا، إلا أن قلة وسائل النقل قد أدت إلى تكدس المحاصيل وخاصة السلع الغذائية سريعة التلف كالخضراوات والفواكه.

كما يلاحظ أيضا عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه، البري والبحري والجوي بين معظم دول السوق. كما أن عملية النقل لا بد أن تتم عبر الموانئ والمطارات الأوربية، الأمر الذي يساهم في زيادة تكلفة السلعة أو فسادها، وهناك معوقات تؤثر في النقل والمواصلات كالمعوقات الجغرافية نظرا لكبر مساحة دول الكوميسا، وسوء الأحوال السياسية بين دول المنطقة، مما يصعب جيدة شبكة جيدة من النقل والمواصلات.

تعد العمالة في دول الكوميسا أحد أهم التحديات التي تواجهها لأن الموارد البشرية هي الأساس لثروة الأمم، ومن أهم المشاكل التي تواجه سوق العمل في الكوميسا نذكر:

- ضعف قوة تطبيق معايير العمل الدولية في التشريعات الوطنية
- الاتجاه إلى المشروعات كثيفة رأس المال.
- التميز في العمل على أساس العمر والجنس.
- هناك بعض أشكال العمل الجبري وأحيانا بدون أجر.

3– مشكل العملة: تعاني معظم الدول الإفريقية من ندرة الصرف الأجنبي، أو يعتمد المستوردين على الائتمان طويل الأجل مع وجود مخاطر وصعوبات في السداد، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوربا.

4– مشكل حجم الديون الخارجية وخدماتها: حيث تراكمت هذه الديون ولم تستطيع معظم دول الكوميسا الوفاء بالتزاماتها تجاه سداد الديون وفوائدها، فوجدت نفسها في موقف يتعارض بين واجبها في الوفاء بالتزاماتها الخارجية وواجبها القيام بمتطلبات التنمية.

5– سوء توزيع مكاسب التكتل الاقتصادي: يتطلب نجاح التكتل أن تكون هناك منافع أكبر من تلك التي تحققها كل دولة إذا بقيت خارج التكتل.

6– مناخ الاستثمار في دول الكوميسا في معظمه غير جاذب للاستثمار الأجنبي، حيث تشير تقارير البنك الدولي ومنظمة "الأنكتاد" إلى أن نصيب قارة إفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هو 1.3 % في العالم. و من بين الأسباب التي تعرقل جذب الاستثمار الأجنبي منها العمالة غير المدربة، التكلفة الإدارية، صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمار.... والمؤكد هو أن التطور التكنولوجي العالمي الهائل قد أحدث تغييرا في المتطلبات اللازمة لجذب الاستثمار.

7– غياب قاعدة المعلومات اللازمة عن التسويق بين دول المجموعة، مما يصعب على القطاع الخاص اتخاذ القرارات المدروسة في هذا الشأن، نظرا لقصور الدعاية والإعلان وغياب الدراسات الاقتصادية والتسويقية.

8– تراجع مؤشر الاندماج في السوق العالمي في كثير من دول الكوميسا والذي يرجع إلى ارتفاع متوسط التعريفة الجمركية بهذه الدول، والتي تتراوح من % 20,9 و% 28,6 خلال النصف الأول من عام 1990.[1]

المبحث الثالث: مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: نشأه وأهداف مجلس التعاون الخليجي.

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص ص 211-212.

الفرع الأول: تأسيس المجلس.

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975 حين جرت محادثات بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حين التقى مع شقيقه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وبعد مناقشات مطولة صدر عنهما بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا، خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل سنة على الأقل.[1]

المجلس هو منظمة إقليمية تتكون من ستة دول تطل على الخليج العربي وهي:

- الإمارات العربية المتحدة
- مملكة البحرين
- المملكة العربية السعودية
- سلطنة عمان
- دولة قطر
- دولة الكويت

و في ماي 1976 دعا الشيخ جابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية و الإعلامية و إيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها. وبعدما تمت المحلمحادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر و الإمارات العربية المتحدة وعمان بحيث دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول إلى تحريك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تجمعها الروابط الدينية القومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم وبإضافة إلى ذلك جرت لقاءات ثنائية مكثفة بين دول الأعضاء خلال شهر ديسمبر من عام 1978.[2]

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في يناير 1981، اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر،ودولة البحرين ودولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم، وتداولوا حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم وكان أمامهم المشاريع الثلاثة المقترحة من كل من المملكة العربية السعودية والكويت وعمان، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع ثم أحيلت إلى لجنة

[1] محسن لأفي الشمري، **مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 30

[2] رجب يحي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، –دراسة قانونية سياسية اقتصادية–، ط 2، الكويت،دار العروبة للنشر والتوزيع، ص 63.

من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها إلى صيغة موحدة ورغبة من هذه الدول الخليجية في تطوير التعاون فيما بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالرفاهية الاستقرار بحيث اجتمع ممثلو الدول الخليجية في 4 فبراير 1981 في مدينة الرياض،بالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقام رؤساء هذه الدول بالتوقيع على الميثاق في 25 ماي 1981 في أبوظبي حيث ولد رسميا مجلس التعاون الخليجي.[1]

الفرع الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي.

تحمل المادة (**4**) من النظام الأساسي للمجلس أهداف المجلس بالنحو التالي:

1- تحقيق التنسيق والتكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2- تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف الميادين.

3- وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين في ذلك الشؤون التالية:

- الشؤون الاقتصادية و المالية.
- الشؤون التجارية و الجمارك و المواصلات.
- الشؤون العلمية و الثقافية.
- الشؤون الاجتماعية و الصحية.
- الشؤون الإعلامية و السياحية.
- الشؤون التشريعية و الإدارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة والتعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.(المصدر: النظام الأساسي لدول الخليج) ويعود سبب عدم إبراز ما يتصل بالشؤون الأمنية و السياسية بين هذه الأهداف برغبة من الدول تجنب نقاط الاختلاف التي تثير التساؤلات و تفتح الخلافات و حتى لا ينظر إلى المجلس كحلف عسكري.

الفرع الثالث: هيكل مجلس التعاون الخليجي

[1] عبيد نايف علي، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، دراسة في التطورات الداخلية و العلاقات الخارجية 1990-2005**، دبي، مركز الخليج للأبحاث،2007، ص 285ص 286.

و يجتمع في دورة عادية كل سنة، و يمكن عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، و تأييد عضو آخر. و في قمة أبوظبي لسنة(1998) قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، و يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة و المشتركة في التصويت، و في المسائل الإجرائية بالأغلبية كما في النظام الأساسي.

و تتكون الهيئة الاستشارية المجلس الأعلى من 30 عضو على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم اختيارهم من ذوي الخبرة و الكفاءة و ذلك لمدة ثلاث سنوات، وظيفتها تقوم على المشورة حول أي موضوع يحال لها من المجلس الأعلى. وهناك هيئة تسوية المنازعات، وهي تتبع المجلس الأعلى ومهمتها النظر في تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

وهناك المجلس الوزاري، و يتكون من وزراء الخارجية أو وزراء آخرين ترشحهم الحكومات،و تكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدولة العادية الأخيرة للمجلس، ويتم تغيير رئيس المجلس كل سنة، ويقوم المجلس باقتراح السياسات و إعداد التوصيات والمشروعات التي تهدف إلى تنمية التعاون بين الدول الأعضاء.

إضافة إلى ما تقدم هناك الأمانة العامة و مهمتها إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون و التنسيق و الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية للمجلس و يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من [1]:

- أمين عام يرأس السكرتارية العامة، يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات تجدد مرة واحدة.
- خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان و البيئة.
- مدراء عامون لقطاعات الأمانة العامة و بقية الموظفين، يتم تعيينهم من قبل الأمين العام. (المصدر: النظام الأساسي لدول الخليج)

المطلب الثاني: تقييم الدور الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي

الفرع الأول: إنجازات المجلس

كان لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأثر الايجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء خاصة ما اتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه سنة 1981.

[1] محسن لأفي الشمري، مرجع سابق، ص 49

وحتى الوقت الراهن، دون إنكار لتباين وجهات النظر التي تبدو واضحة في سياسات مجلس التعاون منها القضايا الدولية و القضايا المتعلقة بدول الجوار و المواقف من القضايا الإقليمية و الدولية.

إلا أن أبرز إنجازات المجلس هي كالتالي:

- حل مسألة **الخلافات الحدودية الساكنة والمتحركة** بالطرق الودية و التي كثيرا ما كانت السبب في عرقلة التجربة التكاملية لدول الخليج العربية، حتى إذا ما نشب خلاف حدودي بين البحرين و قطر حول جزر **حوار** تم اللجوء إلى التحكيم الدولي من خلال محكمة العدل الدولية بلاهاي، وإعلان الدولتين قبولهما لحكم المحكمة و التزامهما به.

- توقيع كل من **السعودية و قطر للخرائط النهائية لترسيم الحدود** بينهما، و في الوقت ذاته نجاح السعودية و اليمن في تسوية خلافهما الحدودي التاريخي الطويل بينهما، و تسوية الخلاف بين الإمارات و عمان، والكويت و السعودية فيما يخص الحدود البحرية و خاصة بشأن حقل الدرة البحري النفطي.

وقد بات ملف الحدود على مستوى دول الخليج العربي جزءا من الماضي، وبالتالي فتح الطريق إما تعميق التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء من دون حساسيات أو تنازعات إقليمية.

ومن هنا يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي قد قام استنادا إلى مجموعة حقائق من أهمها ما يلي:

أولا- لا توجد دولة عربية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمنا داخليا وخارجيا بمعزل عن الأمن القومي العربي.

ثانيا- قضايا التنمية هي أطروحة قومية، فلا يمكن توفير التنمية في إطار كيان صغير مغلق. وبالتالي فان قضايا التنمية في الوطن العربي هي قضايا قومية وليست قطرية، وتتضمن ضرورة التكامل والتنسيق والتنوع.

ثالثا- أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر، وفي ظل القطرية العربية، وفي إطار البحث عن صيغة توافق بين الخصوصية القطرية وحتمية التجمع، يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول لها نفس الخصوصيات التي تجمعها وهي كيان متكامل في تشابكها العائلي، وتركيبتها الاجتماعية، وهو الصيغة المناسبة لجميع أهل الخليج، وتوفير التجمع الإقليمي، الذي يضع نفسه فوق النبض القطري وتأمين الصيغة الجماعية التي تأخذ المنطقة إلى القرن الواحد والعشرين.[1]

على الصعيد التجاري:

تتلخص أهداف التعاون التجاري بين دول المجلس في العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها وإعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، وعملا

[1] محسن لأفي الشمري، مرجع سابق، ص 48.

بتلك الأهداف أقامت دول مجلس التعاون ومنذ عام 1983 منطقة تجارة حرة، ثم أقامت الاتحاد الجمركي في أول من يناير 2003، و يسعي المجلس في هذا المجال إلى تطوير التعاون بين دوله الأعضاء من خلال وضع الخطط و البرامج والمشروعات الكفيلة بتحقيق الإستراتيجية التجارية لدول المجلس.

كما تعمل دول المجلس على توحيد أنظمتها التجارية، حيث توصلت إلى إقرار عدد من الأنظمة الموحدة، ومن أبرز الانجازات الأخرى التي تحققت في هذا المجال السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من و إلى دول لمجلس دون حاجة إلى وكيل محلي وأيضا السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري كذلك سمح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة وتجارة الجملة في أية دولة عضو وتم أنشاء هيئة للتقييس لدول مجلس التعاون بهدف توحيد أنشطة التقييس ومتابعة تطبيقها والالتزام بها مما يساهم في تنمية التجارة وحماية المستهلك وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية، وتم إقامة مركز للتحكم التجاري لدول مجلس التعاون يختص بالنضر في المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس.

على الصعيد الأمني:

ومن أبرز الانجازات التي تحققت في هذا المجلمجال إلغاء سمات وتأشيرات الدخول و الإقامة عن مواطني دول المجلس في الدول التي كانت تطبق ذلك، كما اتخذت دول المجلس إجراءات عدة تعمل على تطويرها من أجل تسهيل تنقل المواطنين بين دول الأعضاء وأقرت دول المجلس في عام 1987 إستراتيجية أمنية شاملة هي عبارة عن إطار عام للتعاون مع التنسيق الأمني.

على الصعيد الاقتصادي:

وضعت دول المجلس إطارا ومنهاجا شاملا للعمل الاقتصادي المشترك يتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام 1981 ثم الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في عام 2002 ولقد تمكنت دول المجلس مبكرا وتحديدا في عام 1983 من إقامة منطقة للتجارة الحرة بينها.

وفي الأول من يناير حقق مجلس التعاون انجازا هاما في إطار العمل الخليجي المشترك في مجال الاتحاد النقدي والاقتصادي، وبهدف الإعداد للمرحلة الرابعة من عملية التكامل الاقتصادي، وتضمنت الاتفاقية الاقتصادية للعام 2001 مادة خاصة بتحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة كهدف للعمل الخليجي المشترك.

ومن الانجازات التي تحققت في هذا السياق السماح لمواطني الدول الأعضاء بممارسة تجارة التجزئة والجملة وتملك العقارات وممارسة المهن والأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والمقاولات والثروة الحيوانية وإقامة الفنادق والمطاعم ومراكز التدريب وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء لإقامة السوق الخليجية المشتركة.

– التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي:

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق والتي أثمرت عن قيام الاتحاد الجمركي بين هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة قياسا بكثير من مجالات التكامل الاقتصادي على مستوى المنطقة وقد انعكست هذه المساهمات في تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال مختلف السنوات وذلك سواء بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين هذه الدول أو بالنسبة للواردات والصادرات من السلع المتداولة في دول المجلس ذات المصادر المختلفة الوطنية والأجنبية.[1]

الجدول رقم (4) مؤشرات التجارة البينية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي(2008–2011)، الوحدة مليار دولار

السنوات		2008	2009	2010	2011
التجارة السلعية في مجلس التعاون الخليجي					
التجارة السلعية	قيمة الصادرات	8.73	9.07	8.81	9.62
في الإمارات العربية	قيمة الواردات	6.99	5.86	6.08	7.57
المتحدة	الميزان التجاري البيني	1.74	3.18	2.73	2.05
التجارة السلعية	قيمة الصادرات	2.30	1.76	2.55	3.91
في مملكة البحرين	قيمة الواردات	1.60	1.19	1.04	1.41
	الميزان التجاري البيني	0.7	0.57	1.51	1.86–
التجارة السلعية	قيمة الصادرات	9.87	9.80	8.61	10.25
في المملكة العربية	قيمة الواردات	4.97	4.67	5.95	8.56
السعودية	الميزان التجاري البيني	4.9	5.13	2.66	1.69
التجارة السلعية	قيمة الصادرات	5.00	4.40	5.2	4.98
في سلطنة عمان	قيمة الواردات	7.17	5.33	6.79	8.57
	الميزان التجاري البيني	2.17–	0.93–	1.59–	3.59–
التجارة السلعية	قيمة الصادرات	1.16	1.47	2.71	2.42
في قطر	قيمة الواردات	3.99	3.88	3.72	3.63

[1] معاوية احمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**،" التكامل الإقتصادي الخليجي – الواقع المأمول"–، 26-27ماي 2009، الرياض، السعودية، ص 20

	الميزان التجاري البيني	2.83−	2.41−	0.49−	1.21−
التجارة السلعية	قيمة الصادرات	1.55	1.38	1.40	1.68
في الكويت	قيمة الواردات	2.66	2.28	2.52	3.65
	الميزان التجاري البيني	1.11−	0.9−	1.12−	1.97−

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي sites.gcc-sg.org

الشكل رقم (4) الميزان التجاري لتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي(2008–2011)، الوحدة مليار دولار

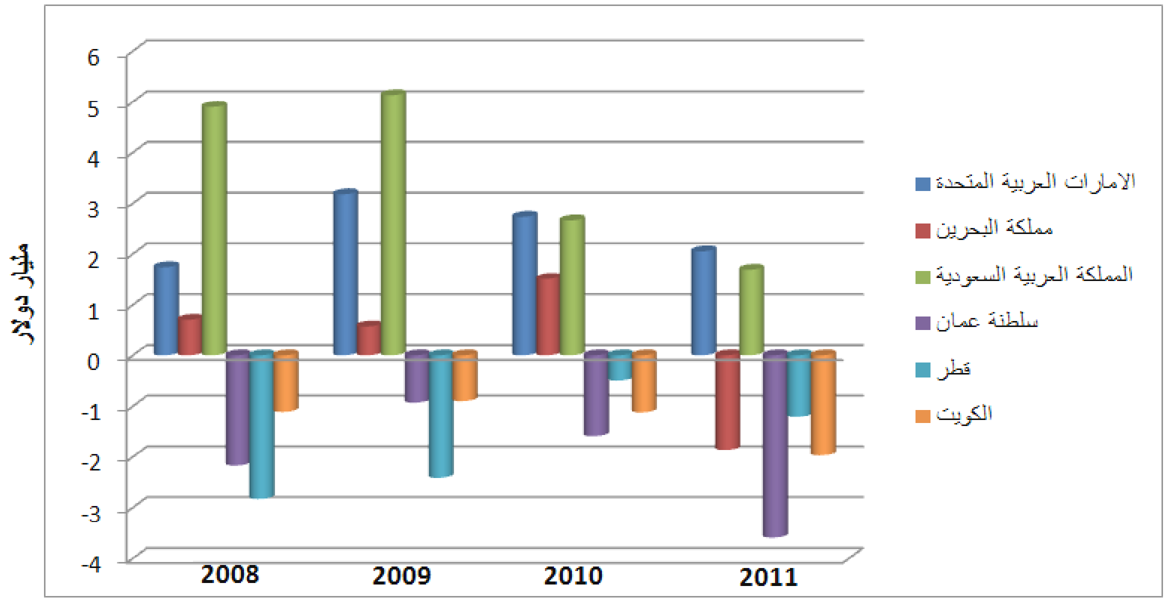

المصدر: من إعداد الطالبة (من مخرجات برنامج **Excel**) بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ نمو التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل قليل، كما نلاحظ أن ميزان التجارة البينية موجب في كل من الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، بينما يسجل عجزا في كل من الكويت، قطر وسلطنة عمان.

الفرع الثاني: اختلافات ومعوقات المجلس

رغم قوة الحوافز الدافعة لبناء اتحاد خليجي، إلا أن هذا التوجه نحو الاتحاد يوجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقل شأنا وأهمية بأي حال من الأحوال عن أهمية الحوافز الدافعة وهذه المعوقات يمكن تحديدها كما يلي:

أولا: النزعة القطرية

في الوقت الذي تتهافت فيه الكثير من الدول على التقارب والتلاحم وتكوين الكيان الأكبر والأقوى إلا أن دول الخليج العربية والدول لعربية عموما تتقوقع حول ذاتها وتقدم القطرية على أي اعتبار وان كان مفيدا ومنطقيا لصالح الجميع رغم أنها تدعو دوما إلى الوحدة حيث التناقص بين الشعارات النظرية والسلوك العلمي فيما يتعلق بالوحدة.[1]

و كل دولة من الدول العربية عموما والدول الخليجية على وجه الخصوص هناك مجموعات تتجاهل عمدا ما يربط بلادهم بالبلاد العربية الأخرى من روابط كثيرة تجعل منها وطنا وشعبا واحدا ويدعون إلى الانكماش في نطاق إقليمي ضيق ويركزون جهودهم داخل حدود بلادهم وعدم هدرها خارج هذا النطاق ويضعون العقبات في سبيل مصالح أبناء البلاد الأخرى، بحجة حفظ مصالح أبناء وطنهم، ومن هنا يخشى أن تكون النزعة القطرية قد ترسخت النفوس، بحيث تحتل مكانتها في ضمير الناس في مكان الوحدة والاتحاد.[2]

فالقطرية مرض كبير يجتث الوحدة ويقتل الاتحاد، ومن هنا فان من أهم القضايا المرتبطة بالاتحاد الخليجي هي قضية الموقف الشعبي من هذا الاتحاد، أن الرأي العام الخليجي يحمل تطلعات وتوقعات كبيرة للغاية، ومن هذا الاتجاه من شأنه أن يشكل عامل ضغط على الحكومات الخليجية.[3]

ثانيا: إشكالية الإرث الثقافي

إن الوقائع التقليدية المتضمنة في المشهد الثقافي الخليجي لا تشير بمشكل ملح إلى قيام اتحاد أو وحدة خليجية على الرغم من توافر كل المستلزمات الميدانية لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأسباب التي تحول دون تحقيق ذلك ليس مقصودا، إنما يعود إلى طبيعة عقلية السياسة العربية، التي قامت في الأصل على الاعتزاز بالنموذج المحلي للنظام السياسي غير الرسمي الذي كان مثلا في الواقع السياسي العربي قبل الإسلام وبقيت النظم السياسية المجزأة تحافظ على كياناتها السياسية المستقلة القائمة على أساس علاقة القرابة أو النسب ولهذا لم تتمكن الجماعات الاجتماعية العربية من تحقيق اتحاد أو دولة في بيئة تقوم على أساس ذلك وحتى قيام دولة في الجزيرة العربية لم تتمكن من الصمود طويلا أمام متانة النظام السياسي القبلي وعصبيته.

والنظام السياسي العربي بشكل عام لا يزال يعيش بعض الإرث الثقافي في بعده السياسي فالوطن العربي تتفق خصائصه الثقافية والجغرافية لكنه عجز على مدى القرن العشرين عن تحقيق دولته القومية على الرغم من الدعوات العالية لتحقيق الوحدة العربية، ويرجع سبب عدم تحقيق ذلك إلى تمسك الحكومات العربية بملكية القيادة

---

[1] فاضل يحي صدقة، **دول الخليج العربية: الاتحاد أم الضعف، مجلة آراء حول الخليج**، العدد 92، 2012، ص 21.

[2] الأحمد متعب جابر، **مجلس التعاون الخليجي حقيقة أم خيال، الكويت**، 1993، ص 37.

[3] البنخليل يوسف، **الاتحاد الخليجي: هل بالفعل هو خيار البقاء، مجلة آراء حول الخليج**، العدد 92، 2012، ص 28.

السياسية في كل دولة أو كيان، فالعقلية السياسية العربية لا تزال تعيش ذلك الإرث الثقافي الذي أضحى بشكل مباشر وغير مباشر يسيطر على الجوانب اللاشعورية في الشخصية العربية.[1]

ثالثا: قضية السيادة

إن من أهم التحديات التي تواجه مشروع الاتحاد الخليجي يتمثل في سيادة الدول، إذ ثبت من تجارب الدول أن قضية السيادة حساسة جدا، وأن أي مساس أو اقتراب من هذه السيادة يهدد بانفراد عقد أو تأجيل التوقيع على المعاهدات الاتفاقية التعاونية، ونظرا إلى تركيبة القوة السياسية داخل الأنظمة الخليجية،[2] فإنه من المؤكد أن تمثل مسألة السيادة الوطنية تحديا أو عقبة أمام أي محاولة تتضمن الاندماج الكامل، وهو الأمر الذي يرى فيه الكثير من الباحثين قضية مهمة يجب دراستها بتمعن قبل تحديد شكل الاتحاد المنشود بين دول الخليج العربية.

إن التناقض بين متطلبات الاتحاد والتعاون وضرورات السيادة الوطنية لايزال يمثل قضية لم تحسم في التوجهات الوحدوية الخليجية، فقد ظلت دول الخليج العربية مهتمة كثيرا بحل هذا التناقض.

ومن الثابت أن أي تجربة اندماجية أو اتحادية بين مجموعة من الكيانات السياسية يجب أن تقوم على تقديم المزيد من التنازلات المتعلقة بالقوة والسيادة السياسية من كافة الكيانات إلى الكيان الرئيسي لضمان فاعليته وقدرته على الاستمرارية، فضلا عن شرعيته، لكن تركيبة القوة السياسية والسيادية في دول الخليج العربية لا تتضمن آليات واضحةلالانتقال القوة السياسية من قمة النظام إلى قاعدته وبالتالي فإن الإطار العام للاتحاد الخليجي لا يتوقع له أن يتجاوز نطاقه التقليدي ويصبح إتحاد بسهولة.[3]

رابعا: بعض الاختلافات بالبنى السياسية لأنظمة الحكم الخليجية

رغم التماثل في الإطار العام للأنظمة السياسية الحاكمة في الخليج، إلا أن هناك عائق أمام الاتحاد بين هذه الدول يتعلق ببعض التباين في نظم الحكم في هذه الدول من حيث درجة تطويرها السياسي، مما يجعل اندماجها قبل الاتفاق على شكل موحد للنظام غير سهل، فهناك النظم الملكية، مثل النظام البحرين مع السعودي مع الاختلاف، حيث أن النظام البحرين يقبل بالانتخابات، ولديه دستور مكتوب، ويسمح بوجود جمعيات سياسية، وبمشاركة الموطنين على اختلاف مذاهبهم في الحياة السياسية، على عكس النظام السعودي الذي يفتقد إلى الكثير من أسس المشاركة السياسية الشعبية، ولا يمتلك هيئات سياسية وتشريعية منتخبة وهناك الكويت، التي

[1] مشعل عبد الواحد، المتغيرات **الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، 2012، ص 22.

[2] البنخليل يوسف، مرجع سابق، ص 29.

[3] عبد المالك أحمد، **الخليج من التعاون إلى الاتحاد– الفرص والتحديات**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، 2012، ص 27.

تقدم نموذجا أقرب منه إلى الملكية الدستورية وتعبر الإمارات عن الدول الفيدرالية، التي تتشكل من سبع إمارات تتمتع بدرجة من درجات الاستقلال في مواجهة الحكومة الاتحادية.[1]

ومن هنا يأتي أحد التحديات المهمة التي تواجه الاتحاد الخليجي، فهناك اختلافات في التشريعات المحلية، وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين فكما أن هناك حراك شعبي ملحوظ في الكويت، ووجود مجلس أمة منتخبة، وكذلك الحال بمجلس الشورى المنتخب بالبحرين، وبعض الدول الأخرى تعتمد وجود مجالس الشورى المعينة من قبل الحاكم، وهذا التباين يؤثر على شكل الحياة العامة في الاتحاد من حيث الحريات العامة، وأهمها حرية التعبير، إضافة إلى الواقع الاجتماعي الحداثي والثقافي الذي يميز بلدا عن آخر طبقا للتشريعات والقيم المحلية، ففي حين توجد جمعيات مدنية متعددة ومنابر للرأي والتجمع في كل من البحرين والكويت. توجد تشريعات في دول أخرى تحظر حتى الاجتماعات العامة إلا بتصريح مسبق من الجهة المختصة. [2]

خامسا: مشكلات الاندماج الاقتصادي

مع إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 1981، بدأت فكرة التكتل الاقتصادي الخليجي من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عام 2003 ورغم التقدم النسبي في الترتيبات والإجراءات المتخذة جاء التقرير الاقتصادي الخليجي لعام 2005- 2006 ليؤكد ضعف مؤشرات التكامل التجاري وانخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية، ضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع الطلب على السلع المستوردة وضعف مستوى التنويع الإنتاجي في دول المجلس الأمر الذي ساهم في التوجه نحو الأسواق الخارجية، مما أدى إلى تسرب جزء كبير من الأموال الخليجية إلى الخارج.[3]

أما فيما يتعلق بالعملة الموحدة بين دول الخليج العربية فقد انطلقت جهودها منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي عندما تم الوصول إلى صيغة لإقرار عملة خليجية مشتركة بين كل من الإمارات والكويت والبحرين وقطر، إلا أن هذه الاتفاقية لم يوقع عليها بشكل نهائي وتم التغاضي عنها لاحقا، وتزايد الجهود بشكل مكثف بعد قيام مجلس التعاون الخليجي التي نصت بنوده على العمل من أجل الوصول لعملة واحدة موحدة، إلا أن دول المجلس لم تنجح حتى الآن في الوصول إلى هذا الهدف[4] ويرى البعض أن سر البطء بتنفيذ عملية التكامل الاقتصادي الخليجي يمكن في تشابه الاقتصادات الخليجية أو على أقل تقدير وجود الكثير من القواسم المشتركة

[1] رجب يحيى، مرجع سابق، ص 67.

[2] عبد المالك أحمد، مرجع سابق، ص 27.

[3] الربيعي فلاح، **ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 63، 2009، ص 81.

[4] علي عبد المنعم، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 161.

فيما بينها، وأكبر دليل على هذا الزعم هو الأهمية النسبية للنفط والغاز والبتر وكيماوية في جميع اقتصادات دول المجلس.[1]

فمن أهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية العمل على تحقيق النجاح بالنسبة لعملية التنويع الاقتصادي، إلا أن هذا لا يعني مجرد تقليل الاعتماد على النفط، ولكنه يتطلب كذلك إيجاد المزيد من فرص العمل.

وعموما فان معوقات قيام الاتحاد الخليجي الاقتصادي لا تزال عديدة وفي مقدمتها آلية انتقال السلع فيها بين دول المجلس.[2]

سادسا: الخلافات بين دول الخليج العربي

تظهر الأحداث الجارية في الخليج منذ سنين وجود اختلافات حقيقية بين دول المجلس الست فمثلا دولة قطر ورغم تنسيقها مع السعودية ولعدد من القضايا خلال هذه المرحلة هناك جملة من القضايا الشائعة بينهما، والتي قد تجعل دولة قطر حساسة تجاه الاندماج في اتحاد تقوده السعودية. كما أن اعتراض السعودية حال دون بناء جسر بين قطر والبحرين، ودون شراء البحرين الغاز من قطر. كما أن هناك الدولة المستقلة التي تعبر عنها بدرجة كبيرة الإمارات والكويت، فهما لن يتخليا بسهولة عن استقلالهما لصالح اتحاد تقوده السعودية، وهذا ما أكده في فترات سابقة انسحاب الإمارات من الاتحاد النقدي، اعتراضا منها على اختيار الرياض مقر للبنك المركزي الاتحادي أما بالنسبة للكويت، فإنها تعاني من أزمة داخلية خاصة بهيكل النظام السياسي، والتي قد تجعل من غير الملائم كما تحدث رئيس الأمة الكويتي، الحديث عن اتحاد خليجي. و تقترب عمان من هذا النوع الملائم من الدول بصورة كبيرة، وهي لم تتحمس لفكرة الاتحاد، حيث ترى عمان أن فكرة الاتحاد، غير مفهومة بالنسبة لها من حيث التطبيق والآليات، ولا من حيث الحاجة أو الايجابيات أو السلبيات خصوصا في ضل وجود مجلس التعاون الذي ترى أنه يمثل إطارا تعاونيا وتكامليا خليجيا ناجحا.[3]

سابعا: تباين السياسات خارجية لدول الخليج العربية

[1] حسين جاسم، **مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي تسير بخطى ثابتة لكن بطيئة**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 17، 2006، ص 56.

[2] حبوب عبد الحفيظ، **مجلس التعاون الخليجي مابين التوسع والاتحاد**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، 2012، ص 34.

[3] رجب يحي، مرجع سابق، ص 70.

تشكل توجهات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديا مهما أمام قيام اتحاد إذا إن دول الخليج العربية غير منسجمة تماما في توجهاتها السياسية الخارجية ويتضح ذلك من خلال مواقف هذه الدول المتباينة فيما يتعلق بالعلاقات بالمواقف الخارجية.[4]

ويمكن الدلالة على ذلك من خلال السياسيات الخارجية تجاه إيران، إذ تتفاوت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين طهران، فيمكن وصف العلاقات القطرية الإيرانية والعمانية الإيرانية بأنها جيدة جدا عموما، أما العلاقة الكويتية الإيرانية فهي متقلبة في وقت توصف فيه العلاقة بين إيران وباقي دول الخليج العربية بالمتوترة خاصة في عهد محمود أحمد نجاد.

ومما سبق يتضح أن مسألة الاتحاد بين دول الخليج العربية مسألة مهمة للغاية ولها ما يبررها من خلال العوامل الكثيرة المحفزة والدافعة إلى ضرورة الإسراع بخطوات تطبيق مشروع الاتحاد، ولعل الجدل الذي يثار حولها في الشارع الخليجي الآن ليس من باب القناعة بأهميتها، فالجميع يكاد يتفق على أن حلم الخليجيين جميعا هو الوحدة الخليجية الكاملة، لكن الجدل يأتي من باب التوقيت و آليات التنفيذ والمعوقات التي يمكن أن تواجه هذا المشروع الوحدوي والكيفية التي يمكن من خلالها التعاون للتغلب على هذه المعوقات.

ويخشى البعض أن تكون هذه الخطوة الاتحادية ردة فعل انفعالية على إحداث سياسية ساخنة تمر بها المنطقة، ولم تأخذ في الاعتبار التعقيدات التفصيلية التي يمكن أن تشكل عائقا في طريق هذه الوحدة التي ينتظرها الجميع ،كما يتخوف البعض من اختلاف طبيعة الأنظمة في دول المجلس ومن ثم عدم جاهزيتها لاستيعاب أي تغير جذري تتطلبه عملية الاتحاد، وهناك الكثير من الأمور الأخرى التي تعد شديدة الحساسية في دول الخليج، إضافة إلى العديد من المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تواجه فكرة تطبيق الاتحاد الخليجي.

خاتمة الفصل:

[4] عبد المالك أحمد، مرجع سابق، ص 27.

من خلال عرضنا للنماذج الثلاث للتكامل الاقتصادي في الدول النامية:

فالاتحاد المغاربي قد ولد الانطباع عند قيامه، بأنه ينشد الوحدة بين أقطاره، وهو يستمد في جزء منه على ما نصت عليه المعاهدة المنشئة له، إلا أن القواسم المشتركة بين دول الاتحاد في طبيعة أنظمتها وسياساتها واقتصادها ومجتمعها لم تكون كافية لترسيخ الانطباع بإمكانية تحقيق الوحدة، لأنه تشكلت أسباب عديدة جعلت هذا الانطباع يتلاشى بعد مرور فترة معتبرة لم يخطو فيها الاتحاد خطوة واحدة نحو تحقيق الوحدة، وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية لدى قادة الدول الأعضاء وما تشهده المنطقة من توترات سياسية ووصول موجة الربيع العربي على هذه المنطقة.

أما اتحاد الكوميسا أو السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، والتي سعت إلى إنشاء منطقة تجارة حرة، واتحاد جمركي وإزالة كافة العوائق الجمركية، من اجل النهوض باقتصاديات الدول الأعضاء فيها، غير أنها لم ترقى إلى ذلك التكامل المنشود بسبب ما تشهده المنطقة من اضطرابات سياسية.

نأتي إلى اتحاد مجلس التعاون الخليجي حيث أنشيء باعتباره مؤسسة إقليمية كباقي المنظمات الدولية هدفه تحقيق التنسيق والتكامل بين دول المجلس الستة، في جميع الميادين من أجل تحقيق وحدتها، ويعتبر اتحاد مجلس التعاون الخليجي من انجح التكاملات على صعيد الدول العربية من خلال تحقيقه لأهداف جمة خلق من أجلها.

و منه فانه يمكن القول بان محاولات الدول النامية في التكامل الاقتصادي كثيرة لكن القليل منها فقط نجح في تحقيق الأهداف المنشودة، ويرجع السبب الرئيسي في فشل تلك الاتحادات عدم التطبيق السليم لشروط التكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى الأنظمة السياسية المتصادمة.

الخاتمة:

يعتبر التكامل الاقتصادي وبمختلف أشكاله ذا أهمية كبيرة سواءا بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، فهو وسيلة من وسائل التعاون الإقتصادي و الاندماج بصورة ايجابية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وأصبحت أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد هناك خيار أمام الدول سوى اللجوء إليها، لما يحقق هذا التكامل من مزايا اقتصادية والتي تؤدي إلى بعث النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف اقتصادية كبيرة للدول المتجهة نحوه وتحقيق الرفاهية للمجتمع. حيث فرضت التطورات الاقتصادية والتجارية الدولية التي يشهدها العالم اليوم على الدول النامية تحديات كبيرة في ظل سعيها لتحقيق تنمية مستدامة لاقتصادياتها، كما أصبح الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس فقط خيارا و إنما أصبح ضرورة ملحة تمليها التغيرات التي طرأت على العلاقات التجارية الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد الذي يهدف إلى الوصول إلى مزيد من الحرية التجارية أمام تدفقات السلع و الخدمات وحركات رؤوس الأموال، سواء في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف بقيادة المنظمة العالمية للتجارة، أو في إطار الترتيبات الإقليمية والتي أصبحت تمثل مظهرا آخر من مظاهر الحرية التجارية داخل هذه الترتيبات.

ومع توسع نطاق العولمة وعدم وجود الإدراك الفعلي لدى غالبية الدول النامية لهذه الظاهرة، سوف يستمر التباين الكبير بينها وبين الدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية، وبذلك تفقد الدول النامية القدرة على المنافسة الدولية فتتعرض للتهميش أكثر في ظل النظام الاقتصادي الراهن الذي يرغم الإندماج فيه دون توفر شروط اقتصادية وسياسية و حضارية لهذه الدول.

ولقد حاولنا في بحثنا هذا إبراز تحديات التكامل الاقتصادي في الدول النامية وأخذنا كمثال ثلاث نماذج وهي على الترتيب الاتحاد المغاربي، اتحاد الكوميسا، واتحاد مجلس التعاون الخليجي، ولقد استندنا لمجموعة من الفرضيات التي حاولنا اختبارها في البحث.

نتائج الدراسة:

– أصبحت مسألة التكامل الاقتصادي بين شعوب العالم المختلفة ظاهرة بارزة في العالم، حتى سمي عصرنا بعصر التكتلات الاقتصادية، لما يحققه لهذه البلدان من نمو اقتصادي.

– تعتبر العولمة من أهم تحديات التجارة الدولية التي تواجه الدول النامية، من خلال مؤسساتها الثلاث وسعيها لتحرير التجارة الدولية بشكل تام.

– إن سعي الدول النامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي لم يرقى إلى ذلك التكامل المنشود، لأنها تفتقد إلى التطبيق السليم للمعاهدات المنشئة له.

– تبقى الأسباب السياسية من أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق تكامل اقتصادي منشود في الدول النامية، لذا يجب عليها أن تتخلص من المشاكل السياسية العالقة.

– يعتبر التكامل الاقتصادي للدول النامية ضرورة ملحة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تحديات وتطورات، حيث أصبح من الصعب بقاء الدول منفردة خاصة وأنها تتميز بهيكل اقتصادي ضعيف لكن مع ضرورة التطبيق السليم للتكامل الاقتصادي.

إختبار الفرضيات:

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكامل الاقتصادي خاصة في صورتها الحديثة والتي ترقى حتى إلى الاتحاد النقدي والذي يعتبر أسمى درجات التكامل الاقتصادي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في تلك الفترة، والتي فرضت التوجه الجديد نحو التكامل الاقتصادي، والذي أصبح من أبرز ملامح النظام الاقتصادي الحديث ونتيجة لما أفرزته العولمة الاقتصادية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

في محاولة للاندماج الاقتصادي سارعت الدول النامية إلى إنشاء تجمعات اقتصادية لمواجهة تداعيات العولمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ولكن نجد في المقابل التحديات الكبيرة التي واجهتها الدول النامية نظرا لضعف هياكلها وصعوبة وصولها للأسواق العالمية وحصولها على التكنولوجيا الحديثة خاصة ونحن في عصر العولمة، وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية.

هذا ما أدى إلى فشل معظم التكتلات على مستوى الدول النامية حيث سعت دول المغرب العربي إلى إنشاء اتحاد سعت من خلاله إلى تحقيق الوحدة بين أعضائه حيث تبنت إستراتيجية التكامل عبر الأسواق أو تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، إذ أن كل الاتفاقيات المصادق عليها والتي دخلت حيز التنفيذ ذات طابع تجاري، إلا أن هذه الإستراتيجية أثبتت فشلها ومحدوديتها في تحقيق الأهداف المنوطة بها، ومن بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشله هي أسباب سياسية بالدرجة الأولى، أما بالنسبة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا التي سعت إلى إقامة سوق افريقية مشتركة، حيث يتميز إقليم الكوميسا بعدة عوامل ايجابية وميزة إستراتيجية هامة تجعله تكتل اقتصادي قوي يواجه القوى الخارجية التي تتصارع عليه وتدعيم العمل الإفريقي المشترك، ولكنه كغيره من التكتلات التي تواجهها المشاكل والعراقيل والتي تحول دون

تحقيق أهدافه الرئيسية كما ينبغي، نأتي إلى اتحاد مجلس التعاون الخليجي، حيث يعد من أبرز التكتلات العربية إن لم نقل أنجحها، حيث أنشأت منطقة تجارة حرة بهدف تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية، وككل تكتل واجهته بعض العراقيل والتي من أهمها العراقيل السياسية والتي تميز أغلب التكتلات العربية، لذا عليها الاهتمام أكثر بتطوير وتنشيط هذا التكتل.وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات:

– ضرورة اعتماد الدول النامية على التكامل الاقتصادي بمختلف صيغه وأشكاله، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية واللحاق بالدول المتقدمة.

– التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة بين الدول النامية والتي كانت السبب الرئيسي في عدم تحقيق التكامل الاقتصادي.

– على دول المغرب العربي التخلص من مبدأ الإجماع الذي جاء في النص التأسيسي لها، وهو مبدأ يستحيل تحقيقه، واستبداله بمبدأ الأغلبية في التصويت على القرارات.

– على اتحاد الكوميسا التخلص من الخلافات السياسية العالقة في المنطقة، لأنها من أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق أهداف الكوميسا.

– تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي على عدة مقومات تجعلها تحقق نجاحا مهما في مسيرة التكامل، فيجب توفر رغبة قوية للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة.

1- المراجع باللغة العربية:

أولا-الكتب:

1. الأحمد متعب جابر، مجلس التعاون الخليجي حقيقة أم خيال، الكويت، 1993.
2. إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط 2، دار هومة، الجزائر.
4. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
5. السيد محمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 1، 2003.
6. الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية، منشاة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.
7. بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
8. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2006.
9. جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط 1، 2007.
10. جمعة حجازي، مفاهيم التنمية-محاضرات الدورة التحضيرية، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق-سوريا، بدون سنة نشر.
11. حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.
12. حميدية زهران، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر، مكتبة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر.
13. رجب يحي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية، -دراسة قانونية سياسية اقتصادية-، ط 2، الكويت، دار العروبة للنشر والتوزيع.
14. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج 1، دار النشر الرضا، سوريا، 2000.
15. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، 1996.
16. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الجزء الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 2، 2005.
17. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظير،الكتاب الثاني، ط 2، الدار المصرية اللبنانية،1994.
18. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.

19. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2011.

20. عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية، مجلة البيان-مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2010.

21. عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000.

22. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2015.

23. عبد الله الصعيدي، تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.

24. عبد المطلب عبد الحميد، الجات واليات منظمة التجارة العالمية-من الاوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، اسكندرية، 2003.

25. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية-منظماتها، شركاتها، تداعياته، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

26. عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999.

27. عبد المنعم مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996.

28. عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية، الدار الجامعية، القاهرة، 1999.

29. عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الإقتصادى العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،1977.

30. عبيد نايف علي، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، دراسة في التطورات الداخلية و العلاقات الخارجية 1990-2005، دبي، مركز الخليج للأبحاث،2007.

31. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة، ط 1، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، 2004.

32. علي عبد المنعم، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

33. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، اربد –الأردن، 2010.

34. كميل حبيب، حازم البنى، دراسات في الانماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 1997.

35. محمد ابراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

36. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، .2009

37. محمد الأطرش، هموم اقتصادية عربية–حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.

38. محمد ذياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

39. محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

40. محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، دار الجامعية المصرية، الإسكندرية،1977.

41. محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك– أبعاده و تطوره، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2001.

42. محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993.

43. معاوية احمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،" التكامل الإقتصادي الخليجي – الواقع المأمول"–، الرياض، السعودية، 26-27ماي 2009.

44. ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003.

45. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.

ثانيا–المجلات :

1. البنخليل يوسف، الاتحاد الخليجي: هل بالفعل هو خيار البقاء، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، 2012.

2. حبوب عبد الحفيظ، مجلس التعاون الخليجي مابين التوسع والاتحاد، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، 2012.

3. حسين جاسم، مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي تسير بخطى ثابتة لكن بطيئة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 17، 2006.

4. الربيعي فلاح، ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 63، 2009.

5. عبد المالك أحمد، الخليج من التعاون إلى الاتحاد– الفرص والتحديات، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، 2012.

6. عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، مارس 2009.

7. فاضل يحيى صدقة، دول الخليج العربية: الاتحاد أم الضعف، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، 2012.

8. منير الحمش، العولمة الاقتصادية–السمات–التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي– الانكسار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 41، 2008.

9. محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، مجلة بحوث عربية اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 42، 2008.

ثالثا–الرسائل غير المنشورة:

1. بهلولي فيصل، التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2015.

2. خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجيستار غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

3. محسن لأفي الشمري، مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012 .

4. بوشايب حسينة، واقع وأفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

5. جدو سامية، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، جامعة سطيف، ملتقى دولي 8-9 ماي، 2004.

6. الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية: حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

7. عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

8. محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية من خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،1993.

9. مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، رسالة ماجيستار غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

10. مختار مسامح، توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، مابين الضرورة الاقتصادية و التجارية و خصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.

رابعا–الندوات:

11. حاكمي بوحفص، العولمة – الإدماج السريع والمنافع المحدودة: حالة الدول النامية، الملتقي الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على الدول العربية جامعة سكيكدة، ماي 2001.

12. فريد كورتل، انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربية – إشارة خاصة لحالة الأمن الغذائي، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية –الأردن، 12-14ماي 2003.

13. كمال رزيق، بوزعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر 21- 22 ماي 2002.

14. محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، اللوحة، قطر، 7نوفمبر، 2007.

15. محمد العربي ساكر –غالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية – إشارة خاصة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 21-22 نوفمبر 2006.

16. محمد محمود خليل: آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة إلى الاقتصاديات العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة تكريت، العراق، العدد 09، 2008.

17. محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993.

18. مشعل عبد الواحد، المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، 2012.

ب- المواقع الالكترونية:

1. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا (www.wikepidia.com)
2. موسوعة مقاتل الصحراء(www.moqatel.com)
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، وسنة 2015.
4. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي (sites.gcc-sg.org)
5. الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي (www.maghrebarabe.org)

ج- المراجع باللغة الأجنبية:

1. M. Ryé et Debernis, Relations économiques internationales, Dalloz, Paris 1977.
2. Paul KRUGMAN et Maurice OBSTFELD, Economie Internationale, Pearson Education. France،7éme édition, 2006.
3. Philip English et autres, Développement, Commerce et OMC, éditions économica, Paris, 2004.
4. Rabah bettahar, La privatisation en Algérie, OPU, Algérie, 1995.

ملخّص

جاءت هذه الدراسة لبحث التكامل الاقتصادي للدول النامية في ظل تحديات التجارة الدولية، وذلك من خلال التطرق إلى الجانب التنظيري والتنظيمي للتكامل الاقتصادي، كما تم التطرق إلى الجانب التنظيري والتنظيمي للتجارة الدولية وأهم تحدياتها بالنسبة للدول النامية، وتم التطرق إلى ثلاث تكاملات اقتصادية في الدول النامية وهي الاتحاد المغاربي، اتحاد الكوميسا، واتحاد مجلس التعاون الخليجي، ومعرفة أهم المقومات التي تشجع على التكامل الاقتصادي والمشاكل التي تواجهه.

Abstract

This study is coming to discuss the economic integration of developing countries under international trade challenges. Through addressing the theoretical and organizational aspect of economic integration, also to discuss the theoretical and organizational aspect of international trade and the most important challenges for developing countries, we addressing too the three economic integrations in developing countries, are: The Arab Maghreb Union, The Union of COMESA, The Federation of the Gulf Cooperation Council, and knowing the most important ingredient which encourage the economic integration and the problems that it find.